مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
مجلة علمية محكمة
عدد خاص - كانون الاول ٢٠٢٤
الجزء الثالث

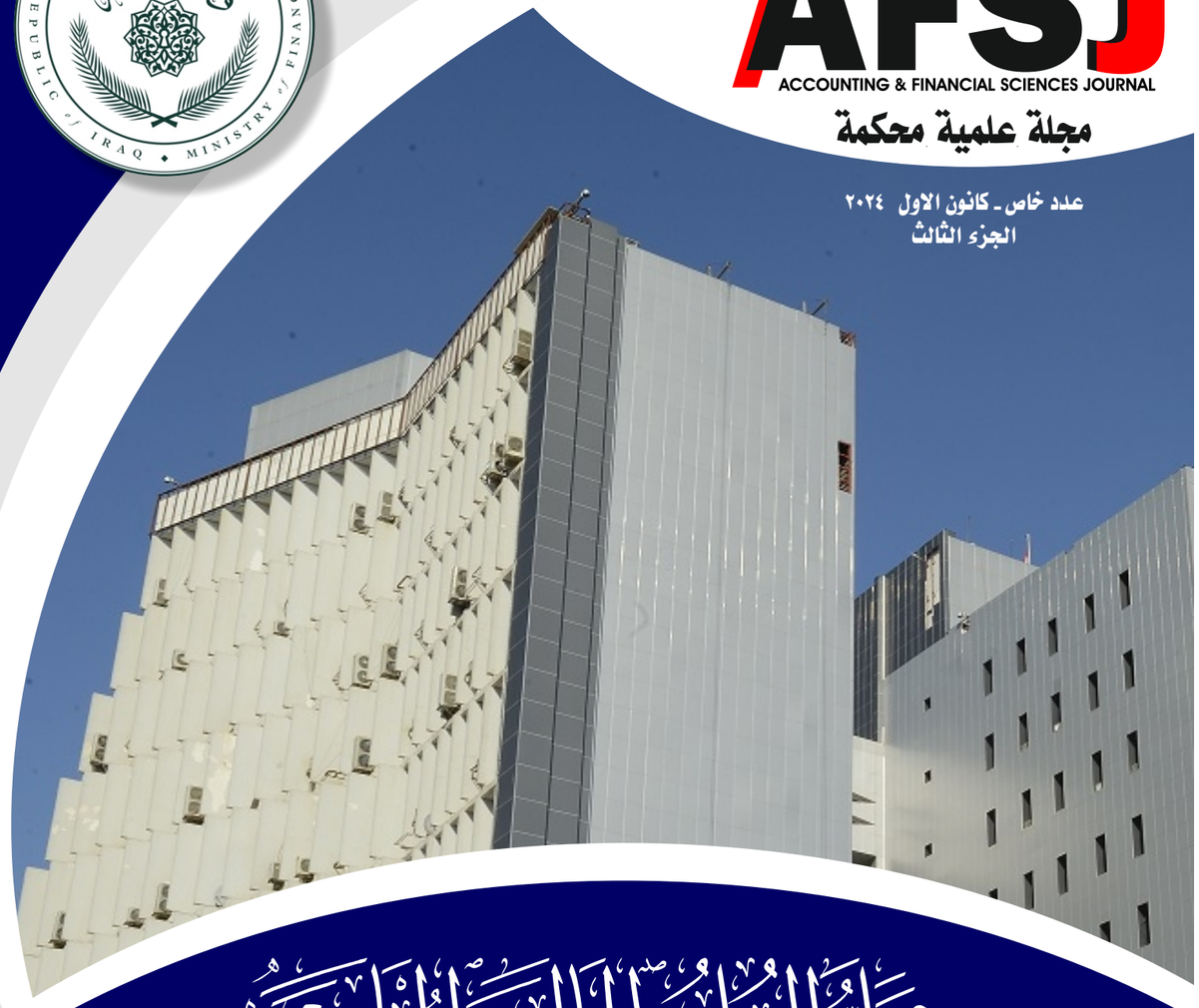

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

رقم الايداع
2442

رقم
التصنيف الدولي
ISSN 2709-2852

تصدر عن مركز التدريب المالي والمحاسبي في وزارة المالية

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع ٢٠٢٤

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

Special issue
December 2024

00964790140923 3

afsj@mof.gov.iq

ISSN 2709-2852

2442

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL
مجلة علمية محكمة

المحور الثالث

دور البنك المركزي في تطوير الاطر التنظيمية للخدمات المالية الرقمية

العدد الخاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي السنوي (الرابع)
الخدمات المالية الرقمية تحديات الواقع و استشراف المستقبل
بغداد ٢٤-٢٥ كانون الاول ٢٠٢٤

المحتويات

البحـوث			
ت		البحث	ص
١	العنوان	إمكانية اصدار عملة رقمية للبنك المركزي العراقي خطوة نحو الرقمنة	١-٣٦
	الباحث	• أ.د.عبدالحسين جليل الغالبي / جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد • م.د.فاضل نعمة طاهر / جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد	
٢	العنوان	أثر المدفوعات الالكترونية في مؤشر معدل دوران الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية	٣٧-٦٢
	الباحث	• أ. د.أحمد حسين بتال / كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الانبار • حسين جمعه محمد / كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الانبار	
٣	العنوان	الأموال المشبوهة ـ ودور البنك المركزي في مكافحة عمليات غسيل الأموال دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٣)	٦٣-٩٤
	الباحث	• أ.م.د.ساكار ظاهر عمر امين/الجامعة التقنية الشمالية /المعهد التقني كركوك	
٤	العنوان	تأثير إستعمال عمليات الدفع الإلكتروني (POS) على المعالجات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجامعات الحكومية العراقية	٩٥-١٣٢
	الباحث	• أ.د. كمال عبد العزيز النقيب / جامعة بلاد الرافدين – بعقوبة / ديالى • أ.م.د. عمار غازي العزي / جامعة بلاد الرافدين – بعقوبة / ديالى	
٥	العنوان	تأثير العدوى المالية لسعر الصرف على أداء شركات الصيرفة دراسة ميدانية لمجموعة من شركات الصيرفة في محافظة بغداد	١٣٣-١٥٤
	الباحث	• م. د. هشام صبيح زاير / الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا • م. د. احمد عبد الحسن كحيط / دائرة صحة النجف الاشرف	
٦	العنوان	قياس وتحليل اثر أدوات السياسة النقدية على حجم الخدمات المالية الرقمية في العراق خلال المدة (٢٠١١-٢٠٢١)	١٥٥-١٨٢
	الباحث	• د. شيماء عبد الهادي حسين / جامعة بابل/ كلية الإدارة و الاقتصاد • غصون ثمود محمد / معهد تقني بابل	

المحتويات

البحـوث			
ت		البحث	ص
٧	العنوان	تحليل دور البنك المركزي العراقي في تعزيز المنتجات المصرفية الرقمية (الاطر التنظيمية، التوجهات المستقبلية)	١٨٣-٢٠٢
	الباحث	• د. مصطفى محمد إبراهيم / البنك المركزي العراقي • حيدر سعد محمد / وزارة المالية	

إمكانية اصدار عملة رقمية للبنك المركزي العراقي خطوة نحو الرقمنة

The Possibility of Issuing a Digital Currency for the Central Bank of Iraq is a Step Towards Digitization.

الباحثين

أ.د.عبدالحسين جليل الغالبي م.د.فاضل نعمة طاهر

جامعة الكوفة / كلية الإدارة والاقتصاد

fadeln.alsarifi@uokufa.edu.iq
abdulh.jalil@uokufa.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

(عالم بلا عملات ورقية) هي عبارة يتم تداولها في الاروقة العلمية في هذه الايام ويبدو انها ستجد طريقها للتطبيق في الاقتصاد الرقمي والمدن الرقمية وان عملية تبنيه في تسارع مستمر وعمليات تطويره جارية وان هناك عملات رقمية للمعاملات التي تدور بين المؤسسات المالية والبنوك المركزية (wCBDC) وعملات أخرى بين البنوك المركزية والجمهور (rCBDC) قد تكون بمستوى واحد وعلاقة مباشرة بينهما او بوساطة البنوك التجارية لتصبح ذات مستويين.

تركز مشكلة البحث على الغموض الذي يلف اليات وتفاصيل عملية إصدار العملات الرقمية المركزية وتسليط الضوء عليها امام متخذي القرار النقدي في العراق على

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ١ – ٣٦

اختيار الطريق لتبنيها من قبل المركزي العراقي. ويهدف البحث الى تبني العراق لمشروع عملة رقمية مركزية واجراء مقارنة بين مؤشرات الدفع الكتروني في العراق والسعودية فضلا عن استعراض التجارب العالمية في هذا الميدان وتقديم رؤية عن كيفية الشروع بالإصدار.

وخرج البحث بتوصية لمتخذي القرار النقدي في العراق بالشروع في الخطوة الأولى نحو العملات الرقمية وهي اجراء البحوث اللازمة التي تجعل العراق ضمن الدول التي تتبنى العملات ومن ثم الانتقال الى مراحل أخرى في ضوء ما تسفر عنه هذه الدراسات التي يجب ان تجرى من قبل لجان مختصة من البنك المركزي نفسه او استعانته بخبراء من خارجه، مع ملاحظة ان هناك تفضيل لدراسة الاشتراك بمشاريع عملات قائمة وتشترك فيها دول متعددة لضمان مواصفات الأمان والقبول الدولي لها مثل مشروع الجسر (mBridge).

الكلمات المفتاحية: العملات النقدية للبنوك المركزية، الدفع الالكتروني، النقود المشفرة.

Abstract

(A world without paper currencies) is a phrase that is being circulated in scientific circles these days and it seems that it will find its way to application in the digital economy and digital cities and that the process of adopting it is constantly accelerating and its development processes are underway and that there are digital currencies for transactions that take place between financial institutions and central banks (wCBDC) and other currencies between central banks and the public (rCBDC) that may be at one level and a direct relationship between them or through commercial banks to become two levels.

The research problem focuses on the ambiguity surrounding the mechanisms and details of the process of issuing central digital currencies and shedding light on them before monetary decision-

makers in Iraq to choose the path to adopt them by the Central Bank of Iraq. The research aims to adopt Iraq for a central digital currency project and conduct a comparison between electronic payment indicators in Iraq and Saudi Arabia, in addition to reviewing global experiences in this field and providing a vision on how to start issuing.

The research came out with a recommendation for monetary decision-makers in Iraq to take the first step towards digital currencies, which is to conduct the necessary research that will make Iraq among the countries that adopt currencies, and then move to other stages in light of the results of these studies, which must be conducted by specialized committees from the Central Bank itself or by seeking the assistance of experts from outside it, noting that there is a preference to study participation in existing currency projects in which multiple countries participate to ensure their security specifications and international acceptance, such as the mBridge project.

Keywords: Central bank currencies, electronic payment, cryptocurrency .

١ .المقدمة

قبل ١٥٠ عام لم يكن هناك احد يتصور تحول العالم الى النقود الورقية والتخلي عن الذهب في المعاملات النقدية ولكن العالم بفعل التطور الاقتصاد تحول الى الأوراق النقدية وترك الذهب الى غير رجعة ومن يفكر في أعادة الذهب الى التعامل يعد ضربا من الخيال، وبمثل هذا فان هناك عبارة يتم تداولها في الاروقة العلمية في هذه الايام وهي (عالم بلا عملات ورقية) ويبدو انها ستجد طريقها للتطبيق في الاقتصاد الرقمي والمدن الرقمية والتي ستتداول النقود الرقمية اذا ان الطريق الى التخلص من العملات المشفرة التي غزت اقتصادات العالم سيكون على يد اقتصاديي النقود الذين برعوا في اختراع النقود الرقمية للبنوك المركزية التي تقف سدا منيعا بوجه العملات

المشفرة فضلا عن مزاياها الكثيرة ، وقد اشتركت المؤسسات الدولية والاتحادات النقدية والكثير من دول العالم في مشاريع نقدية رقمية لرقمنة القطاع النقدي

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١- مشكلة البحث: ان المشكلة التي يحاول هذا البحث تسليط الضوء عليها امام متخذي القرار النقدي في العراق هي اختيار الطريق الذي يبدو ان هناك غموضا يلفه ويعد مشكلة تستوجب الدراسة والتمحيص للخروج بنتائج يستفيد البنك المركزي العراقي والباحثين في الميدان النقدي وهو كيفية اصدار العملات الرقمية ومقترحات لتبنيها من قبل المركزي العراقي

٢.١- هدف البحث: يهدف البحث الى اجراء مقارنة بين مؤشرات الدفع الكتروني في العراق والسعودية لإعطاء صورة واضحة عن الحاجة الماسة للتوسع في عمليات الدفع الالكتروني، فضلا عن استعراض التجارب العالمية في هذا الميدان وتقديم رؤية عن كيفية تبني العراق لمشروع عملة رقمية مركزية.

٣.١- فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان البنك المركزي العراقي يستطيع الاشتراك في المسيرة النقدية العالمية لإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية.

٢-المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- العملات الرقمية للبنوك المركزية

١.١.٢- مفهوم العملة الرقمية وانواعها

ان نقود البنك المركزي هي نقود يصدرها هذا البنك بوصفها وسيط للتبادل ومقياس لقيم السلع والخدمات فضلا عن كونها أداة لاختزان القيم والدفع الاجل، اذ ان هذه النقود تسمح بإجراء المعاملات بين الوحدات الاقتصادية المختلفة لتبادل السلع والخدمات، فضلا عن قيامها بقياس قيمة السلع والخدمات إضافة الى كونها موجود تستعمل قيمته في المستقبل لقدرته على حفظ القيمة ويسمح بادخار القيم والقابلية على

التمويل وتمكين الوحدات الاقتصادية من تسديد قيم السلع والخدمات بالآجل وإمكانية استعماله للتسديد المستقبلي للديون[١].

ويعبر عن النقود القانونية بصور عدة ترمز لها فقد يكون هذا الرمز بشكل مسكوكات معدنية او أوراق نقدية او بيانات تخزن بشكل الكتروني مثل المحفظة الالكترونية او بطاقات الدفع المتنوعة وهو ما يطلق عليه النقود الالكترونية Electronic Money والتي تعرف بانها التمثيل الرقمي للعملات القانونية وتستعمل لتبادل القيم المتعلقة بالعملات القانونية[٢].

وتعد العملات الرقمية للبنوك المركزية Central Bank Digital Currency (CBDC) شكل جديد من النقود المصدرة من البنوك المركزية وهي التزاما مباشرا على البنك المركزي بوصفها معادل رقمي للنقود وهي كالنقد الورقي التزام رسمي ولكنها في شكل جديد يستفيد من سرعة وكفاءة الأدوات الالكترونية ويمكن ان تكون هذه النقود بشكل يتم استعماله بين البنك المركزي والمؤسسات المالية وتدعى العملة الرقمية للبنك المركزي بالجملة (WholesaleCBDC) وشكل اخر هو المعادل الرقمي بالتجزئة للتداول العام (RetialCBDC) والذي يمكن تشغيله مباشرة من قبل المركزي او من خلال البنوك التجارية مع عامة الناس ويمكن ان تحل (rCBDC) بوصفها مطلوبات عامة مباشرة على البنك المركزي محل النقد المادي او حسابات الودائع لدى البنوك التجارية[٣].

وقد عرّفت العملات الرقمية المركزية من قبل بنك التسويات الدولية (BIS) بانها نوع حديث من أنواع النقود الرقمية التي تصدرها البنوك المركزية وتختلف عن ارصدة التسويات والاحتياطيات التي تحتفظ البنوك التجارية بها لدى البنك المركزي[٤].

---

[1] Shirai, S. Money and Central Bank Digital Currency, Asian Development Bank Institute, WP, No. 922, 2019, P3-4.

[2] Financial Action Task Force (FATF), Virtual Currencies, June 2014, P4.

[3] Krueger, Russell, CBDCs: Working in Progress, 2024, p3-4

[4] BIS, Central Bank Digital Currency: Foundation Principles and Core Features, Report No.1, 2020, P3.

وكذلك عرّفت بانها التزامات إيداعية تسجل في ميزانية البنك المركزي ويستطيع الجميع الوصول اليها وبإمكانهم الحصول عليها واستعمالها، ويصدرها البنك المركزي من خلال ايداعها في حسابات عملائها[٥]. وقد عرّفت بانها صورة رقمية من النقود المصدرة من قبل البنك المركزي وهو ينظم العمل بها[٦].

ونخلص مما سبق الى ان هذه النقود تعد مطلوبات نقدية تسجل في ميزانية البنك المركزي ويتم تداولها عبر وسائل الكترونية وقد لا تكون مقترنة بالعملة المادية التي يصدرها المركزي وبإمكان الوحدات الاقتصادية الوصول اليها واستعمالها.

٢.١.٢- فكرة عن العملات الرقمية

تعد العملات الرقمية عملات ولكنها بصورة رموز رقمية لا وجود مادي لها كالأوراق النقدية او المسكوكات المعدنية وان كانت لها خصائص مشابهة لها وتسمح بأجراء المعاملات المختلفة وابراء الذمم وتشتمل على العملات المشفرة والعملات الافتراضية، وقد تكون هذه العملات مركزية تصدرها السلطات النقدية في البلدان او تكون غير مرتبطة بالسلطات ويتم التحكم بعرضها من قبل مصادر مختلفة، وبذلك فان العملات الرقمية Digital Currencies هي موجودات رقمية يتم إصدارها باستعمال برامج ولغات الحاسوب وتقوم على تقنيات معقدة جدا لتشفيرها وتأمينها للوقوف بوجه محاولات الاختراق والاحتيال[٧].

تعود أصول الموجودات المشفرة Cryptocurrencies الى عام ١٩٩٨ اذ بدأت منذ ذلك التاريخ محاولات لتطوير أنظمة اصدار العملات المشفرة من خلال حل العديد من المعادلات الرياضية المعقدة، ولكن البداية الحقيقية كانت عام ٢٠٠٨ على يد Satashi Nakamoto اذ اوجد التقنية التي تدعم خلق العملات الرقمية وهي تقنية السجلات الموزعة Distributed Ledger Technology وعليها تم الاستناد في

[٥] امال مرزوق، واقع وافاق اصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركزية، مجلة (RREIEM)، مجلد (١)، العدد (١)، ٢٠٢٣، ص٢١.

[٦] اندرو ستانلي، صعود العملات الرقمية للبنوك المركزية، مجلة التمويل والتنمية، أيلول سبتمبر، ٢٠٢٢، ص٤٨.

[٧] هبة عبدالمنعم، واقع وافاق اصدار العملات الرقمية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، ٢٠٢٠، ص١.

تطوير عملة البتكوين Bitcoin ومنصة التداول الخاصة بها والتي تم بدء العمل بها في عام ٢٠٠٩ بوصفها اول موجود مشفر يعتمد على تقنية سلسلة الكتل Blockchain وهي اهم تقنية من تقنيات السجلات الموزعة. ويتم خلق البتكوين بعملية تدعى التعدين Mining باستعمال حواسيب فائقة السرعة تستهلك طاقة كبيرة لحل معادلات وألغاز رياضية معقدة لتعدين البتكوين[٨].

ولابد من الإشارة الى انه وجدت خلال الخمس عشرة سنة الماضية ما يقرب من (٨٠٠٠) موجودا مشفرا واهمها البتكوين والايثريوم بلغت قيمتها السوقية حوالي (٢) و(٠.٥) تريليون دولار على التوالي، علما ان هذه الموجودات الرقمية غير مدعومة بأي موجود وغير مضمونة من قبل اية سلطة نقدية، وتتميز بمخاطرها العالية وتقلب قيمتها مما دفع الكثير من الحكومات الى حظرها في حين أقبل عليها الكثير ممن يرغبون في تنفيذ عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب او غيرها من الجرائم المالية[٩].

٣.١.٢- العملات الرقمية المركزية: مبررات الإصدار والمزايا

دفعت مجموعة من العوامل نحو التفكير بإصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية ويمكن تلخيصها بما يأتي[١٠]:

١- أنشئت العملات الرقمية المركزية لتلافي النواقص وسد ثغرات استعمال العملات المشفرة التي ليس لها تأطير قانوني مما يكون مبعث خطر على النظام النقدي في الاقتصادات المختلفة.

٢- ان تزايد اعداد العملات الافتراضية يؤدي الى اضعاف سيطرة السلطات النقدية على عرض النقود وبالتالي قد تدفع نحو الاضطراب الاقتصادي.

---

[٨] ينظر: هبة عبدالمنعم، توجهات المصارف المركزية العربية نحو اصدار عملات رقمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٢٢، ص٧.

Nakamoto, S., Bitcoin: A Peer- to – Peer Electronic Cash System, 2008.

[٩] هبة عبدالمنعم، توجهات المصارف المركزية، مصدر سابق، ص٨.

[١٠] عائشة بو ثلجة، العملات الرقمية للبنوك المركزية وانعكاسها على الاقتصاد، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (١٨)، العدد (٢٩)، ٢٠٢٢، ص٤٠٣.

٣- قد تدفع العملات المشفرة على زيادة مستويات التضخم اذ يتم البيع والشراء بأسعار خيالية.

٤- القلق الذي ينتاب البنوك المركزية من ضعف سيطرتها على إصدار الموجودات ونظم دفع العملات المشفرة.

٥- تدني استعمال النقود الكلاسيكية من قبل الوحدات الاقتصادية ولكن ظهور العملات الرقمية للبنوك المركزية يعيد ثقة الجمهور ووصولهم الى نقود البنك المركزي.

٦- تخفيض تكاليف الإنجاز للمعاملات وتحسين كفاءة النظم الخاصة بالمدفوعات وتوسيع الشمول المالي والحد من جرائم غسيل الأموال وعمليات التمويل الموجهة للإرهاب.

٧- تستمر السلطات النقدية بتحمل مسؤولية حفظ الاحتياطيات والودائع المطلوبة لإسنادها.

٨- ان تفشي جائحة كورونا وانتشار استعمال الأنظمة الالكترونية سرّع من وتيرة التحول الرقمي وبالتالي الاندفاع نحو تبني هذا النوع من العملات.

وفضلا عما تقدم فان هناك عدد من المزايا التي يوفرها استعمال النقود الرقمية المركزية[١١]:

١- خفض التكاليف المالية للخدمات المقدمة: ان العملات الرقمية المركزية اكثر فاعلية من النقد الحقيقي وذلك لانخفاض تكاليف إصدارها مقارنة بتكاليف إصداره ونقله وتوزيعه واتلافه.

٢- تعزيز الشمول المالي: الوحدات الاقتصادية والافراد الذين لا يملكون حسابات مصرفية بإمكانهم الإفادة من طرق الدفع الالكتروني التي تتيحها العملات الرقمية المركزية في ظل تضاؤل استعمال النقد الحقيقي.

٣- تفعيل معايير الشفافية والحد من الأنشطة غير المشروعة: اذ تتم السيطرة من

[١١] امال مرزوق، واقع وافاق اصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركزية، مصدر سابق، ص٩-١٠.

خلال حوكمة الأموال على الأنظمة الخاصة بالمدفوعات الرقمية اذ تتم محاربة والحد من الجرائم المالية باختلاف أنواعها والتي تستعمل العملات المشفرة كالبتكوين، من خلال عملات البنوك المركزية التي تسيطر عليها السلطات النقدية مما يوسع استعمالها من قبل افراد المجتمع لأنها عملة تخضع للتشريعات والقوانين الحكومية.

٤- تحسين كفاءة نظم المعلومات: في ظل العملات الرقمية المركزية تستطيع السلطات التحكم في المعاملات التي تتم باستعمالها وذلك لإمكانية تتبع السجلات الرقمية وعليه فان السرعة والتنافسية والكفاءة لأنظمة المدفوعات ستزداد، وبالتالي فان البديل المحلي سيكون أكثر جاذبية من العملات المشفرة وكذلك سيتم تقليل الاعتماد على العملات الأجنبية في تسوية المدفوعات واجراء المعاملات (الدولرة).

٥- دعم استقرار الاقتصاد الكلي: بإمكان العملات الرقمية للسلطات النقدية تدعيم الاستقرار الكلي اذ انها تعمل على توفير البيانات آنيا وبالتالي تستطيع السلطات معرفة ردود الأفعال نحو السياسات الاقتصادية ومتغيراتها.

٦- ضمان انتقال تأثيرات السياسة النقدية نحو الاقتصاد: من المتوقع زيادة كفاءة السياسة النقدية وذلك للسرعة في نقل التوجهات النقدية الى الوحدات الاقتصادية ولتحقيق ذلك لابد من وجود التنافسية في أسعار الفائدة امام الجمهور.

٧- دعم الاقتصاد الرقمي: تعد العملات النقدية للبنوك المركزية أكثر امانا من باقي العملات الرقمية الامر الذي يدعم خيارات الدفع ويسرع المدفوعات الخارجية التي تتم عبر الحدود فضلا عن تخفيض تكاليفها وبإمكانها تطوير استعمالات مبتكرة للهواتف الذكية والحواسيب الشخصية.

٤.١.٢-اصدار العملات الرقمية المركزية

لغرض تصميم العملات الرقمية للبنوك المركزية لابد من مراعاة العوامل الاتية[١٢]:

١- الخصوصية.

[١٢] لطيفة طوالبية، أثر العملات الرقمية للبنوك المركزية على السياسات النقدية، جامعة تبسة، الجزائر، ماستر أكاديمي، ٢٠٢٣، ص٤٠٧.

٢- سهولة الوصول (الاتاحة).
٣- إمكانية الاستعمال.
٤- مراعاة القوانين والتشريعات النافذة في الدولة.
٥- معدلات نمو إصدارها.

كما ان هناك العديد من الخصائص التي لابد من توافرها لضمان نجاح منظومة العملة الرقمية وهي كما يأتي[١٣]:

١- يتم إصدارها من السلطات النقدية والحكومات.
٢- تراعي الموازين والتقلبات الاقتصادية.
٣- حمايتها من الاختراق والتزوير.
٤- سهولة تداولها وتحظى بالقبول العام.
٥- تنجز العمليات مباشرة ومن دون وسطاء.
٦- ان لا تكون العملة مكررة وتتميز بشكل فريد.

ولغرض اصدار العملات الرقمية المركزية حدد بنك التسويات الدولية المبادئ الاتية[١٤]:

١- عدم الحاق الضرر: أي عدم التدخل والمساس بأهداف السياسة العامة او عرقلة أداء البنوك التجارية لدورها، والسعي لتحقيق الاستقرار.

٢- التعايش: ويقصد بهذا المبدأ اتخاذ كل ما من شانه ان يسمح لتداول العملات الرقمية المركزية مع العملات الحقيقية.

٣- الابتكار والكفاءة: ويقصد بهذا المبدأ انه على السلطات النقدية ابتكار الوسائل التي ترفع الكفاءة وإمكانية الوصول الى نظام الدفع وقابليته للتطوير المستمر.

[١٣] عائشة بو ثلجة، العملات الرقمية للبنوك المركزية وانعكاسها على الاقتصاد، مصدر سابق، ص ٤٠٧.

[14] Asian Development Bank, Central Bank Digital Currencies, Asian, Creative Commons Attributions 3.0 IGO Licenses, 2021, p 20.

اما الاشكال التي يمكن ان تصدر بها العملة الرقمية المركزية هي[١٥]:

١- العملة الرقمية المركزية الخاصة بالأفراد CBDC Retail أي انها عملات تسمح بالتداول للمعاملات الصغيرة او بالتجزئة والتي يتم التعامل بها بين الوحدات الاقتصادية وبين البنوك التجارية.

٢- العملة الرقمية المركزية الخاصة بالمؤسسات المالية CBDC Wholesale وهي عملات تعمل على تسوية المعاملات بين المؤسسات المالية وبين البنك المركزي.

ان عملية اصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية يتطلب أولا تحديد افضليات وأولويات*[١٦] البنك المركزي نفسه مع تحديد الهدف من الإصدار فقد تكون الافضليات لإطلاق العملة الرقمية لتوفير نظام الكتروني للمدفوعات المحلية يتيح للأفراد التعامل والاحتفاظ بالموجودات المالية بشكل كفوء وآمن او قد تكون الافضليات لضمان تحقيق اهداف السياسات العامة وزيادة الشمول المالي وحماية المستهلك ومحاربة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والحد من التهرب الضريبي[١٧].

١.٤.١.٢- خيارات اصدار العملة الرقمية المركزية

ان هناك ثلاثة خيارات امام السلطات النقدية لإصدار عملتها فإما ان تتبنى أحدها او تتبنى اكثر من خيار وادناه تفاصيل كل منها[١٨]:

١- الخيار الأول يتم اصدار البنك المركزي عملته الرقمية للجمهور استنادا الى

---

[15] Krueger, Russell, CBDCs: Working in Progress, Op. Cit, p3 - 4

* الأولويات للبنوك المركزية لاسيما الصغيرة منها هي : تعزيز الشمول المالي وتسهيل التحويلات المالية وخفض تكلفتها ودمج الأسواق المالية واعتماد التكنولوجيا المالية الرقمية لزيادة كفاءة السوق وتسهيل المعاملات والتسويات عبر الحدود وتحسين السياسة النقدية وتنفيذ السياسات ومكافحة انخفاض استعمال النقد والحفاظ على دخل رسوم سك العملات وتعزيز الاستقرار المالي والدفاع عن السيادة النقدية ضد اختراق العملات الرقمية للبنوك المركزية الأخرى والعملات المستقرة والموجودات المشرة.

Krueger, Russell, CBDCs: Working in Progress, Op. Cit, p118

[١٧] محمد علي عشري، العملة الرقمية للبنوك المركزية واثارها المحتملة على السياسة النقدية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (٥٠)، العدد (٣)، ٢٠٢٠، ص٤٢٣.

[18] Dyson, B., G. Hodgson, Digital Cash, Positive Money, 2016, www.positivemoney.org p14-18

Perret V., Cash for The Digital Age, Observatoire de la Finance, Geneva, www.obsfin.ch p11-25

الحسابات وليس بالاعتماد على تقنية سلسلة الكتل (السجلات الموزعة)* ، وتكون الحسابات معروفة الهوية بشكل واضح اذ يفتح البنك المركزي حسابا لكل شخص او مستخدم مع توفير رموز التصنيف وأرقام الحسابات له وكذلك بطاقات الدفع وتتم المعاملات من خلال الخصم من حساب ما والايداع في حساب اخر عبر البنك المركزي، وبهذه الطريقة يتم استعمال هذه النقود في المعاملات وبذات الوقت تستطيع السلطات الرقابية محاربة الأنشطة غير المشروعة بقوة اكبر، ويؤخذ عليها بان القدرات الإدارية اللازمة لخدمة الجمهور بشكل مباشر وتوفير الدعم الفني قد تكون اكبر من قدرة بعض البنوك المركزية، وأيضا فان البنك المركزي بهذه النقود يبدو وكانه ينافس البنوك التجارية على عرض خدمات الدفع وبالتالي تضارب المصالح بين الطرفين، الى جانب ذلك فان حافز الابتكار لدى البنك المركزي سيكون ضئيل في الية الدفع لأنه سيكون المزود الوحيد.

١- الخيار الثاني اصدار البنك المركزي العملة الرقمية للجمهور استنادا الى القيمة بالاعتماد على تقنية السجلات الموزعة (سلسلة الكتل) او بدونها. وهنا يتم اصدار العملة الرقمية بالارتكاز على القيمة بما يشبه النقد للجمهور ولكن بدون أي مكافئ نقدي، وتتم المعاملات بنقل النقود من محفظة الدافع الى محفظة المدفوع له من دون وساطة البنك المركزي. توكل مهمة خدمات التسديد والمعلومات في الحسابات والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول والانترنت ودعم المتعاملين الى شركات تقنية متخصصة تقوم بإدارة المحافظ، اي تتم عملية التحويل بخصم الأموال من المحفظة الرقمية للدافع وايداعها في محفظة المستفيد بشكل مباشر دون تدخل البنك المركزي. ان مزود حسابات النقد الرقمية يكون مسؤولا عن توفير كشوف الحسابات وبطاقات الدفع والتحقق من الرصيد ورموز الفرز وأرقام الحسابات والخدمات المصرفية عبر الانترنت والهاتف المحمول ودعم العملاء. ويكون هذا المزود مسؤولا

* تدعى سلسلة الكتل Block Chain باسم سجلات الحسابات الرقمية الموزعة Distributed Ledger Technology والتي توصف بانها سجلات حسابات رقمية لامركزية او موزعة حيث تخزن فيها المعلومات بشكل مشفر في صورة كتل مترابطة بواسطة شبكة الانترنت أي ان هناك رابطا يصل بين كل كتلة مع الكتل السابقة.

عن السماح لحاملي حسابات النقد الرقمية بإجراء المدفوعات عبر شيكات الدفع العادية وهذا الامر يسمح لهم بإنفاق النقود الرقمية بنفس الطريقة التي يمكنهم بها إنفاق الودائع المصرفية، وعلى جميع مقدمي خدمات الدفع الاحتفاظ بنسبة (١٠٠%) من نقود عملائهم في حسابات نقود رقمية لدى البنك المركزي. ولابد من التأكيد الى ان مَنْ يقدم هذه الخدمات لا يمتلك النقود الموجودة في المحافظ (كما هو الحال في الودائع المصرفية التقليدية التي تصبح البنوك مالكة للنقود بمجرد ايداعها لديها وإعطاء العميل بدلا عنها التزامات والحصول على أرباح من ورائها من خلال خلق الائتمان)، وبذلك فان المسؤول عن إدارة محافظ العملات الرقمية لا يستطيع منح القروض من ودائع العملاء وبالتالي فهي خالية من المخاطر الائتمانية ومخاطر عدم التسديد وعليه فإنها لا تحتاج قيود مشابهة لمتطلبات بازل لراس المال. ان النهج القائم على القيمة له العديد من المزايا اذ ان تشغيله من قبل الشركات الخاصة سيقلل العبء الإداري على البنك المركزي من خلال تفويض هذه المهمة للبنوك التجارية وبذلك سيركز البنك المركزي على البنيية الأساسية وهي اصدار النقود الرقمية وتوفير نظام دفع لتحويلها بدلا من تقديم الخدمات لملايين العملاء أصحاب الحسابات، وكذلك فان إدارة النظام من قبل الشركات الخاصة يشجع المنافسة والابتكار فضلا عن ان مقدمي العملات الرقمية للبنك المركزي لن يعرضوا أموال عملائهم للخطر.

٢- الخيار الثالث وهو خيار اصدار البنك المركزي العملات الرقمية المحصورة بالمؤسسات المالية بالاعتماد على تقنية السجلات الموزعة (سلسلة الكتل) وعلى وفق هذا الخيار يتم استعمال العملات الرقمية المركزية لتسوية المعاملات كافة والتي تجري بين البنوك بالاعتماد على تقنية السجلات الموزعة. وقد يتم معادلة هذه العملة الرقمية في سلسلة الكتل بقيمة من العملة المحلية المحفوظة بحساب احتياطي في البنك المركزي، كي تكون هذه العملة الرقمية مضمونة ويمكن للبنوك استعمالها لدفع مستحقاتها لبعضها البعض او لشراء الأوراق المالية بسرعة أكبر.

٢.٤.١.٢- تحديات اصدار العملة الرقمية المركزية ومعوقاتها

هناك العديد من المخاطر التي تكتنف اصدار العملات المشفرة وتؤثر في النظام المالي والثروات الفردية فضلا عن عمليات القرصنة والغش وكما يأتي[١٩]:

١- سهولة استعمالها في التعاملات غير القانونية.

٢- ان فقدان بيانات مستعملي العملات الرقمية (ضياع مفتاح او رموز الدخول للمحفظة الرقمية او الحساب) تصيبهم بخسائر مالية كبيرة اذ تبقى المحفظة مقفلة وتعد بحكم المفقودة.

٣- لا يمكن صرف بعض العملات الرقمية مقابل العملات العادية.

٤- الاثار التي يتركها التعدين على البيئة فضلا عن الاستهلاك الكبير للطاقة الكهربائية.

٥- تعرض أسواق تداول العملات الرقمية للاختراق.

٦- لا يمكن استرداد الأموال المرسلة بطريقة خاطئة.

وهنا يتم توضيح العديد من التحديات التي تقف امام البنوك المركزية عند إصدارها للعملات الرقمية ويمكن ادراج أهمها[٢٠]:

١- انتهاء دور الوساطة من قبل البنوك التجارية اذ يتم فتح الحسابات بشكل مباشر في البنك المركزي.

٢- تحديات خاصة فقد يتخلى الافراد عن البنوك التجارية في اوقات الازمات رغم رفعها لأسعار الفائدة على المدخرات وتبني العملات الرقمية المركزية، ولكن عند وضع السلطات النقدية قيود متشددة على عملاتها قد يتجه العملاء صوب العملات المشفرة لملء الفجوة.

٣- التهديدات الأمنية وعمليات غسيل الأموال.

---

[١٩] الأخضر بن عمر وعبدالكريم محمد، العملات الرقمية وتحديات إصدارها من قبل البنوك المركزية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد(٦) العدد (٢)، ٢٠٢٢، ص٤٤٨-٤٩.

[٢٠] المصدر السابق نفسه

٤- تهديد الاستقرار المالي نتيجة سعة انتشارها وتقلب أسعارها واخفاء هوية التحويلات المالية.

٥- استعمال العملات المشفرة والمخاطر المرتبطة بها يضعف الثقة بالنظام المالي الرقمي.

٦- التشدد القانوني على التحويلات المالية بين المؤسسات غير الرسمية ولاسيما المشبوهة منها والمواقع غير المرخصة.

٧- التحدي المالي امام انتشار العملات المشفرة مثل البتكوين الاوسع انتشارا في أسواق التداول المالي والتي لا تخضع لسيطرة اية مؤسسة نقدية.

٨- تحديات السياسة النقدية ووقوف العملات المشفرة عائقا امام تنفيذ اهداف السياسة النقدية.

٩- استعمال العملات الرقمية قد يثير الشكوك بشأن الشمول المالي اذ ان هناك قطاعات اجتماعية لا تستطيع الوصول الى الانترنت وبالتالي حرمانها من التعامل بهذه العملات.

٣.٤.١.٢- المشكلات التي يجب حسمها قبل اصدار العملة المركزية

اشارت سلطة النقد السنغافورية في الاجتماع الذي عقد للعديد من مطوري تصميم نظم العملات الرقمية المركزية الى عدد من المعوقات التي يجب حسمها قبل اصدار العملة الرقمية المركزية، فقد شخصت قائمة تتكون من (١٢) مشكلة وهي كما يأتي[٢١]:

١- وظائف جديدة مقابل الشمولية New Functions Vs. Inclusivity: هل يمكن دمج نظام العملات الرقمية المركزية للتجزئة بوظائف أخرى تتجاوز وظيفة نقل القيم دون مطالبة المستعملين باقتناء هواتف ذكية وأجهزة باهظة الثمن ومعقدة الاستعمال.

[21] Krueger, Russell, CBDCs: Working in Progress, Op. Cit, p91 - 92

٢- الأمان مقابل إمكانية الوصول Security Vs. Accessibility: هل يمكن ان يكون تصميم العملة المركزية آمنا للغاية (نظام يمنع الاستعمالات غير المسموحة وغير المشروعة) مع الحفاظ على سهولة الاستعمال وهل سيتمكن مثل هذا النظام من تلبية الاحتياجات المختلفة لكبار السن وذوى الإعاقة.

٣- التوافر مقابل مخاطر النزاعات Availability Vs. Risk Disputes: هل يمكن اجراء المعاملات في المناطق التي لا يوجد بها اتصال بالإنترنت او محدودية الاتصال وما هي الضمانات التي تمنع الانفاق المزدوج* والتزوير والتي يمكن ان تنتشر في ظل اجراء المدفوعات غير المتصلة بالإنترنت.

٤- إمكانية الاسترداد مقابل عدم الكشف عن الهوية Recoverability Vs. Anonymity: في حالة سرقة او تلف او فقدان محفظة او بطاقة او أداة هل يمكن لنظام العملات الرقمية المركزية تتبعها او الحد من الخسائر او استرداد الأموال من دون المساس بهوية المستعمل User Identity.

٥- الاستعمال السهل الواسع النطاق مقابل السيطرة Wide Spread Frictionless use Vs. control: هل هناك ميزات تقنية يمكن توظيفها بالعملات الرقمية المركزية لتقليل مخاطر التدفقات الكبيرة والمفاجئة من الودائع المصرفية الى العملات الرقمية.

٦- حماية البيانات الشخصية مقابل سلامة النظام Personal Data Protection Vs. System Integrity: هل بإمكان العملة الرقمية المركزية حماية البيانات الشخصية ومعاملات المستهلك مع اتاحة مراقبة النشاطات غير المشروعة واكتشافها ومنعها.

٧- توسيع نطاق الوصول الى الخدمات المالية مقابل الحماية من احتكار البيانات Expanding Access to Financial Service Vs. Guarding Against Data Monopolies: كيف يمكن لتصميم العملات الرقمية السماح للشركات التي

* الانفاق المزدوج Double Spending استعمال نفس المبلغ لشراء أكثر من سلعة.

تقوم بتسخير بيانات الدفع للخدمات المالية او تخصيصها او تحسين أسعارها مع تجنب التأثيرات غير المرغوبة لاحتكار البيانات على رفاهية المستهلك، أي كيف يتمكن المستعملون من الاحتفاظ والسيطرة على بياناتهم؟

٨- التعايش مقابل تعقيد التكامل Coexistence Vs. Integration Complexity: كيف يمكن جعل البنية الأساسية للعملة الرقمية المركزية أكثر مرونة في مواجهة نقاط الفشل الفردية، وهل يمكن تقليل مخاطر التركز من خلال اللامركزية، وكيف يمكن تطوير نموذج حوكمة آمن ومستقر ومستدام لمثل هذه البنية اللامركزية مع تطوير حدود واضحة للمسؤولية والمحاسبة؟

٩- اللامركزية مقابل المسؤولية Decentralisation Vs. Accountability: كيف يمكن للعملة الرقمية المركزية السماح للمؤسسات بتوزيع العملة على المستعملين النهائيين بطريقة تستفيد من أنظمة الدفع الوطنية الحالية، مع الحفاظ على المشاريع التنافسية والحد الأدنى من الانقطاع، وكذلك كيف يمكن معالجة المدفوعات بين المستعملين على أنظمة الدفع المختلفة من دون اشراك وسطاء إضافيين.

١٠- قابلية التوسعة مقابل المرونة التشغيلية Extensibility Vs. Operational Resilience : هل يمكن ان تكون البنية الأساسية للعملة الرقمية المركزية مرنة وقوية بنفس الوقت، مما يسمح بوظائف قابلة للبرمجة واضافة قدرات جديدة دون تحمل تكاليف إضافية؟

١١- الخصوصية مقابل الأداء Privacy Vs. Performance : هل لبنية عملة البنك المركزي الرقمية ان تتضمن قدرات الحفاظ على الخصوصية مع الأداء المالي باستجابة سريعة واستغراق زمن قليل للانتقال وقابلية للتوسع ودعم الانتشار الواسع؟

١٢- قابلية التشغيل البيني مقابل التقييس Interoperation Vs. Standardization : كيف يمكن تحقيق التشغيل البيني عبر أدوات مختلفة من العملات الرقمية وعبر تقنيات مختلفة دون وجود معيار مقبول بشكل عام؟

٢.٢ – الاتجاهات العالمية لإصدار العملات الرقمية المركزية

١.٢.٢ – نظرة سريعة

اكدت الدراسات على اهمية اصدار البنوك المركزية عملات رقمية حفاظا على السيادة النقدية لتلافي عملية إحلال النقود المشفرة ومنافستها للعملات التقليدية لذا فان إصدارها من قبل البنوك المركزية يساعد على حفظ دورها المهم في كونها الملجأ الأخير للإقراض، ووصلت الدراسات الى وجود علاقة عكسية بين التأثيرات الناتجة عن اصدار عملات رقمية ومخاطر الاحلال النقدي وبالتالي فقدان البنوك المركزية للسيادة النقدية[٢٢].

ارتفعت بشكل متزايد اعداد البنوك المركزية المشاركة في شكل من اشكال دراسة وتجارب اصدار العملات الرقمية فأشارت دراسة لبنك التسويات الدولية نشرت أواخر عام ٢٠٢١ من خلال استبيان شمل (٦٥) بنكا مركزيا الى ارتفاع نسبة مشاركة البنوك في نشاطات البحث في فرص اصدار عملات رقمية لمدفوعات الجملة او التجزئة اذ وصلت النسبة الى (٨٦%) منها[٢٣].

وأشار موقع راصد المجلس الاطلسي[٢٤] Atlantic Council لتوجهات اصدار العملات الرقمية المركزية على المستوى العالمي من خلال إحصاءاته المنشورة حتى شهر أيلول سبتمبر ٢٠٢٤ بان (١٣٤) دولة واتحادا نقديا تمثل (٩٨%) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي تعمل على استكشاف عملة رقمية مركزية بينما كان عددها (٣٥) دولة فقط عام ٢٠٢٠ في حين ان هناك (٦٦) دولة في مراحل متقدمة من التطوير او التجربة او حتى الاطلاق. ووصلت (١٩) دولة من مجموعة العشرين الى مراحل متقدمة من استكشاف العملة الرقمية المركزية وفعليا فقد قامت (١٣) دولة

[22] Brooks S., Revisiting the Monetary Sovereignty Rationale CBDCs, Bank of Kanada, Staff Discussion Paper, Dec. 17. 2021.
[23] Boar C., and A. Wehrli, Ready, Steady, Go? BIS, Paper, No. 11, 2021
[24] Atlantic Council, Central Bank Digital Currencies Tracker, Sep. 2024 https://www.atlanticcouncil.org/cbdctracker/ .

بمرحلة التجريب لهذه العملات ومنها البرازيل واليابان والهند وأستراليا وروسيا وتركيا. وأطلقت البنوك المركزية في دول نيجيريا والباهاما وجامايكا عملات رقمية بشكل تام وتزايد إصدارها بشكل كبير في الدولتين الأولى والثانية وينصب تركيز الدول الثلاث على العملات المركزية بالتجزئة على المستوى المحلي. وتجري مجموعة تكتل البريكس تجارب وبحوث لإصدار عملة رقمية مركزية لها وهي تعمل لتطوير نظام مدفوعات بديل للدولار منذ عام ٢٠٢٣. ولابد من التنويه الى ان اغلب الدول التي لديها مشاريع العملة بالتجزئة فانه سيتم توزيعها من خلال وسطاء من البنوك والمؤسسات المالية ومقدمي خدمات الدفع.

٢.٢.٢- مشاريع عالمية مهمة في اصدار العملات الرقمية المركزية

فيما يأتي فكرة سريعة عن بعض المشاريع العالمية والبلدان والاتحادات النقدية والمؤسسات الدولية المشتركة فيها:

١- مشروع جورا[٢٥] Project Jura اشتركت به فرنسا وسويسرا بالتعاون مع مركز الابتكار* في بنك التسويات الدولية أطلق تجربة العملة الرقمية المركزية بالجملة (wCBDC) بتكنلوجيا السجل الموزع (DLT).

٢- مشروع ايس بريكر[٢٦] Project Ice Breaker اسسته كل من النرويج والسويد ودول اخرى ومركز الابتكار في أيلول ٢٠٢٢ وهو للاستعمال بالتجزئة.

٣- مشروع اليويو الرقمي[٢٧] Digital Euro اشتركت به دول منطقة اليورو في عام ٢٠٢١ ويدعم المشروع الجملة والتجزئة.

٤- مشروع دي كاش[٢٨] D-Cash اسهمت به دول الاتحاد المركزي لشرق الكاريبي وهي (انكولا، وانتيكوا، وبربودا، ودومينيكا، وكرينادا، ومونتسيرا، وسانت كيتس

[25] https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/jura.htm

* يعمل مركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية (BIS) Innovation Hub)) على تطوير السلع العامة في مجال التكنولوجيا لدعم البنوك المركزية وتحسين أداء النظام المالي. ولديه مراكز في مختلف أنحاء العالم وشبكة عالمية من خبراء البنوك المركزية في مجال الابتكار.

[26] https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/icebreaker.htm

[27] https://www.ecb.europa.eu/paym/digital_euro/html/index.en.html

ونيفيس، وسانت لوسيا، وسانت فنسنت، وجزر كرينادين) منذ اذار ٢٠٢١ وأغلقت في كانون الثاني ٢٠٢٤ لتطوير عملة أكثر تقدما بأسم (D–Cash 2.0) وهي للتجزئة.

٥- مشروع اكورا[٢٩] Project Agora' اطلق بنك التسويات الدولية مع البنوك المركزية لكل من فرنسا (نظام اليورو) واليابان وكوريا الجنوبية والمكسيك وسويسرا وانكلترا والولايات المتحدة الامريكية هذا المشروع في نيسان ٢٠٢٤ وهو مخصص للبيع بالجملة.

٦- مشروع مارياناً[٣٠] Project Mariana أسسته كل من فرنسا وسويسرا وسنغافورة ومركز الابتكار في تشرين الثاني نوفمبر ٢٠٢٢ ويدعم العمل بالجملة.

٧- مشروع سيدار[٣١] Project Cedar x/ Ubin+ اشترك بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وسلطة النقد في سنغافورة بهذا المشروع ويدعم البيع بالجملة.

٨- مشروع فينوس[٣٢] Project Venus Initiative اشتركت فرنسا ولوكسمبورك والبنك الأوربي للاستثمار بإصدار سند رقمي بقيمة مليون يورو باستعمال عملة رقمية تجريبية للتسوية الامنة للبيع بالجملة.

٩- مشروع هيلفينشيا[٣٣] Project Helventia كان هذا المشروع نتاج التعاون بين البنك الوطني السويسري ومركز ابتكار ومشغل

[28] https://www.eccb-centralbank.org/d-cash
[29] https://www.bis.org/press/p240403.htm
[30] https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/mariana.htm
[31] https://www.newyorkfed.org/aboutthefed/nyic/project-cedar
[32] https://www.banque-france.fr/en/press-release/banque-de-france-and-banque-centrale-du-luxembourg-jointly-conducted-successful-wholesale-central
[33] https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/helvetia.htm

البنيـــة التحتيـــة التجاريـــة (SIX) فـــي عـــام ٢٠٢٠ وتـــم الاعـــلان فـــي عـــام ٢٠٢٢ عـــن النجـــاح فـــي دمـــج هـــذه العملـــة مـــع البنيـــة التحتيـــة المصـــرفية الأساسية للبلاد.

١٠– مشروع بولارس[٣٤] Project Polars صمم مركز الابتكار ومركز دول الشمال الاوربي في شباط فبراير ٢٠٢٣ هذا المشروع لاستكشاف المرونة والأمان في أنظمة العملات الرقمية المركزية وسيقوم المشروع بتحليل إمكانية الدفع بدون انترنت وهو بالتجزئة.

١١– مشروع روزالند[٣٥] Project Rosalind في حزيران يونيو ٢٠٢٢ اشترك بنك إنكلترا مع مركز الابتكار بإنشاء نماذج اولية لبرنامج تطبيق عملة رقمية مركزية للبيع بالتجزئة.

١٢– مشروع دونبار[٣٦] Project Dunbar أعلن مركز الابتكار عن هذا المشروع بالتعاون مع بنك الاحتياطي الأسترالي والبنك المركزي الماليزي وسلطة النقد في سنغافورة وبنك الاحتياطي في جنوب افريقيا والمشروع مستمر في الاختبار ويعمل للبيع بالجملة.

١٣– مشروع اورم[٣٧] Project Aurum ساهمت هونك كونك ومركز الابتكار بعد الانتهاء من نظام البيع بالجملة بين البنوك، والمحفظة الإلكترونية، والنموذج الأولي للعملة الرقمية للبنك المركزي للبيع بالتجزئة لمشروعAurum ، يدخل مركز بنك التسويات الدولية للابتكار في هونج كونج وهيأة النقد في هونج كونج مرحلة جديدة لبحث خصوصية مدفوعات التجزئة باستعمال العملة الرقمية للبنك المركزي.

١٤– مشروع الجسر[٣٨] Project mBridge الدول المشاركة في هذا المشروع هي

[34] https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/polaris.htm
[35] https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/rosalind.htm
[36] https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/dunbar.htm
[37] https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/rcbdc.htm
[38] https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/mcbdc_bridge.htm

تايلاند والصين وهونج كونج والإمارات العربية المتحدة ومركز ابتكار وفي سبتمبر ٢٠٢١ أصدر بنك التسويات الدولية (BIS) تقريرًا عن المرحلة الثانية من المشروع، بهدف إنشاء ترتيبات متعددة لعملات رقمية مركزية من أجل تحويلات وعمليات صرف أجنبي أسرع وأرخص وأكثر كفاءة. وبدلاً من الاعتماد على شبكات البنوك المراسلة، تمكنت البنوك من الارتباط بنظيراتها الأجنبية بشكل مباشر لإجراء المدفوعات والتسويات. وفي التقرير الأخير لعام ٢٠٢٣، أعلن المشروع عن تعاونه مع ٢٦ عضوًا مراقبًا. يتمتع هؤلاء الأعضاء بإمكانية الوصول إلى بيئة الاختبار الخاصة به، وأكد التقرير أن ١١ دولة شاركت بالفعل بنشاط فيها. في أواخر عام ٢٠٢٣، أفادت وسائل الإعلام الصينية أن mBridge ستنتقل إلى بروتوكول Dashing، الذي طوره معهد أبحاث العملة الرقمية التابع لبنك الشعب الصيني وجامعة تسينغهوا Tsinghua. في عام ٢٠٢٤، أعلن بنك التسويات الدولية أن المشروع وصل إلى مرحلة المنتج الأدنى القابل للتطبيق وأن المملكة العربية السعودية انضمت إلى المشروع كمشارك كامل. والخطوة التالية هي دعوة شركات القطاع الخاص لاقتراح حلول جديدة وحالات استخدام تساعد في تطوير المنصة. في أكتوبر ٢٠٢٤، بعد أربع سنوات، أعلن بنك التسويات الدولية أنه سيخرج من المشروع ويسلمه للبنوك المركزية المشاركة. علما ان المشروع يعمل بالجملة.

١٥– مشروع ماندالا[٣٩] Project Mandala في نوفمبر ٢٠٢٣، بدأ مركز ابتكار بنك التسويات الدولية مشروع ماندالا بالتعاون مع سنغافورة وأستراليا وكوريا الجنوبية وماليزيا وسنغافورة في انشاء هذا المشروع والذي يهدف إلى إحداث ثورة في المدفوعات عبر الحدود من خلال تطوير بروتوكول مشترك يعمل على أتمتة وتبسيط الامتثال للمتطلبات التنظيمية، وتعزيز الكفاءة والشفافية وسلامة المعاملات

[39] https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/mandala.htm

الدولية. كما يعالج هذا المشروع التحديات التي تم تحديدها خلال مشروع دنبار، الذي طور منصة عملة رقمية متعددة البنوك المركزية، ويدعم التعامل بالجملة.

١٦- مشروع سيلا[٤٠] Project Sela في حزيران يونيو ٢٠٢٢، أعلن مركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية في هونج كونج عن شراكة بين هيأة النقد في هونج كونج ودول أخرى حول هذا المشروع بهدف استكشاف الآثار المترتبة على الأمن السيبراني للعملة الرقمية المركزية. ومن المقرر أن يكتمل بحلول نهاية عام ٢٠٢٢. وفي عام ٢٠٢٣، خلصت التجربة إلى أن العملة الرقمية للبنوك المركزية ذات المستويين يمكن أن تدعم الوصول والأمن السيبراني والمنافسة، مع الاحتفاظ بميزات النقد والمشروع يدعم البيع بالمفرد.

١٧- مشروع توربيلون[٤١] Project Tourbillon أطلق مركز سويسري تابع لبنك التسويات الدولية مشروع توربيون في نوفمبر ٢٠٢٢، وهو منصة نموذجية تستكشف كيفية تحسين المرونة السيبرانية وقابلية التوسع والخصوصية في نماذج عملات البنوك المركزية الرقمية الأولية. في التقرير النهائي لفريق العمل في نوفمبر ٢٠٢٣، أعلن عن انتاج نموذجين أوليين باسم eCash 1.0 و eCash 2.0، مع التركيز على إخفاء هوية الدافع وتعزيز الأمان. وخلص التقرير إلى أن تنفيذ عملة بنك مركزي رقمية مع إخفاء هوية الدافع لمكافحة المعاملات غير المشروعة أمر ممكن، ويتحقق ذلك من خلال إخفاء هوية المستهلك تمامًا أثناء المعاملات مع التجار، علما ان المشروع يدعم البيع بالجملة وبالتجزئة.

١٨- مشروع اليوان الرقمي[٤٢] e-CNY في عام 2022بدأ بنك الشعب الصيني التعاون مع هيأة النقد في هونج كونج لاختبار e-CNY للمعاملات عبر الحدود في هونج كونج، ومن المرجح أن تصبح ماكاو أيضًا موقعًا لاختبار المدفوعـــات

[40] https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/sela.htm
[41] https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/tourbillon.htm
[42] http://www.pbc.gov.cn/en/3935690/3935759/4749192/2022122913350138868.pdf

عبر الحدود e-CNY في عام ٢٠٢٤ والمشروع يعمل بالتجزئة.

١٩- مشروع نيكساس[٤٣] Project Nexus في عام ٢٠٢٢ صدر هذا المشروع بدعم من مركز ابتكار في سنغافورة للتعامل بين مزودي خدمات الانترنت في منطقة اليورو وسنغافورة وفي مرحلة لاحقة ارتبط بدول اندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلاند وفي عام ٢٠٢٣ أعلن بنك التسويات انه من المرجح ان يصبح المشروع عالميا.

٢٠- مشروع عابر[٤٤] Aber Project وهو مشروع للعملة الرقمية المركزية باستعمال السجلات الموزعة بالتشارك بين البنك المركزي السعودي ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهي تدعم التعامل بالجملة وتم إطلاق المشروع في شهر كانون الثاني يناير ٢٠١٩ وتم أختيار تسمية (عابر) لتدل على التعاملات التي تتم عبر الحدود بينهما. ويهدف هذا المشروع إلى تأكيد مفهوم الإصدار للعملة الرقمية المركزية وفهمها ودراستها وتقويم جدواها، لغرض تطوير نظم دفع عابرة للحدود، وتقليص وقت التحويل وتكاليفه، فضلا عن تجربة الاستعمال المباشر وتطبيق التقنيات النقدية الحديثة.

٣- المبحث الثالث/الجانب العملي

١.٣- إمكانية تبني البنك المركزي العراقي لمشروع عملة رقمية

١.١.٣- مراحل تبني العملات الرقمية المركزية

في ظل التطور الرقمي المتسارع ي مجالات الحياة ولاسيما الاقتصاد الرقمي وثورة الذكاء الاصطناعي فان البلدان في طريقها لتبني العملات الرقمية المركزية التي من اهم مزاياها تبعد الاقتصادات عن الاثار الضارة للعملات المشفرة التي أضحت واقعا

[43] Krueger, Russell, CBDCs: Working in Progress, Op. Cit, p83
https://www.bis.org/about/bisih/topics/fmis/nexus.htm
[44] Krueger, Russell, CBDCs: Working in Progress, Op. Cit, p122
https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/fintech-digital-transformation/aber/
https://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Documents/Project_Aber_report-AR.pdf

يحمل في طياته مشكلات عديدة للاقتصاد وللحد من تلك الاثار لابد من الدخول في أنظمة ومشروعات عملات رقمية مركزية وكما مر سابقا فقد تبناها عدد كبير من دول العالم والجدول (١) الاتي يوضح عدد البلدان والاتحادات النقدية حسب مراحل تبنيها، والذي يلاحظ منه ان اغلب الدول خلال السنوات المذكورة هي في مرحلة البحث والدراسة لمشروع الإصدار وذلك لمعرفته بدقة كالملة لتلافي النواقص والمشاكل التي قد يواجهها المشروع عند التجريب والاطلاق.

جدول (١) عدد البلدان والاتحادات النقدية حسب مراحل تبنيها لمشاريع العملات الرقمية المركزية خلال المدة من نيسان ٢٠٢١ الى أيلول ٢٠٢٤

الزمن	الاطلاق	مشروع تجريبي	مشروع تطوير	مشروع بحثي	غير نشط	ملغى	اخرى	المجموع
٢٠٢١ \١٤	١	١٨	١٤	٢٨	١٠	٣	–	٧٤
٢٠٢١ \١٧	٦	١٧	١٨	٤٠	١٢	٢	٥	١٠٠
٢٠٢١\١٢	١٠	١٥	١٥	٤٣	٩	٢	٢	٩٦
٢٠٢٢ \١٥	١٠	١٥	٢٥	٤٥	١٠	٢	٢	١٠٩
٢٠٢٢\١٢	١١	١٧	٣٢	٣٦	١٤	٢	٢	١١٤
٢٠٢٣ \١٧	١١	٢١	٣٢	٤٦	١٦	٢	٢	١٣٠
٢٠٢٤ \١٣	٣	٣٥	٣١	٤٥	١٧	٢	٢	١٣٥
٢٠٢٤ \١٩	٣	٤٤	٢٠	٣٩	٢١	٢	٥	١٣٤

Atlantic Council, Central Bank Digital Currencies Tracker, Nov. 2024.

المصدر: https://www.atlanticcouncil.org/cbdctracker/

وفي ضوء ما تقدم بات من الضروري دراسة الوضع المالي العراقي ومؤشرات الاقتصاد الرقمي ذات العلاقة بالتعامل النقدي والمالي والوقوف على الخيارات الملائمة لإصدار العملة الرقمية للبنك المركزي العراقي للوقوف بوجه الاثار السلبية التي يتركها التعامل بالعملات المشفرة الخاصة والتي من أهمها تمويل الإرهاب

وغسيل الأموال اذ ان الجهاز المصرفي الاعتيادي محصن ببيئة قانونية صارمة باتجاه هذه الجرائم مما يدفع المتعاطين لها بالاتجاه نحو العملات المشفرة.

ان خيارات اصدار العملات الرقمية المركزية تنقسم على قسمين أحدهما يستعمل للتعاملات فيما بين المؤسسات المالية والبنك المركزي أي انه يخصص للجملة Wholesale، (wCBDC)والأخر يستعمل لتسوية مدفوعات التجزئة Retail، (rCBDC)والتي تكون متاحة على نطاق واسع لجميع الافراد والمؤسسات وهي تنقسم على ثلاثة أنواع[٤٥]:

١- عملة رقمية مركزية يصدرها البنك المركزي وتعد مطلوبات مباشرة عليه وتشبه القاعدة النقدية ويكون المركزي مسؤول عن تطبيق كل المتطلبات التي يستوجبها التعامل بها لاسيما مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب بخدمة اعرف عميلك (KYC)، ويوصف هذا النوع بالعملات الرقمية ذات المستوى الواحد (One-tier CBDC).

٢- عملة رقمية يصدرها البنك المركزي وتوزعها البنوك لتسوية المعاملات على الجمهور وتعرف باسم Hybrid CBDC ويكون البنك التجاري مسؤول عن تطبيق خدمة اعرف عميلك (KYC) والمركزي مسؤول عن تتبع حسابات مدفوعات الجملة بما يعرف بالعملات الرقمية ذات المستويين (Two-tier CBDC).

٣- عملة رقمية يصدرها البنك التجاري بما يشبه القاعدة النقدية والودائع الجارية وتدعم باحتياطيات لدى البنك المركزي وتعرف باسم Synthetic CBDC ويكون البنك التجاري مسؤولا عن معرفة العملاء (KYC) والمركزي مسؤول عن تتبع الحسابات للمدفوعات بالجملة بما يعرف بالعملات الرقمية ذات المستويين (Two-tier CBDC).

وللتعمق اكثر في وصف الظروف العراقية واستعمال تقنيات الدفع الالكتروني فانه

[٤٥] فارس احمد السماوي، عملة البنوك المركزية الرقمية CBDC تحديات وفرص، جمعية البنوك اليمنية، صنعاء، ٢٠٢٢.
https://yemen-yba.com/12850/

سيتم عرض بعض المؤشرات الخاصة بها ومقارنتها مع الاقتصاد السعودي الذي اشترك بعملتين رقميتين للبنوك المركزية ومن ثم الخروج بنتيجة يتم من خلالها اقتراح افضل خيار يمكن ان يكون متاح امام البنك المركزي العراقي لتبنيه.

٢.١.٣- وسائل الدفع الالكتروني في العراق مقارنة بالسعودية للمدة ٢٠١٩ – ٢٠٢٣

اخذ البنك المركزي على عاتقه اجراء خطوات متعددة لنشر الوعي المالي الالكتروني بين فئات المجتمع العراقي باختلاف مستوياتها من المؤسسات الحكومية الى المؤسسات الخاصة وصولا للأفراد باستعمال العديد من الحوافز الإيجابية أحيانا والسلبية أحيانا أخرى لدفع الافراد على تبنيها، ولكن المشكلة الرئيسة التي تواجه هذا المشروع هي التخلف الاقتصادي وضعف الوعي المصرفي وضحالة العمق المالي، اذ لازالت نسبة عالية من المجتمع العراقي تتعامل بالعملة الورقية وانخفاض النسبة التي تستعمل النقود الائتمانية، وهذا ناجم عن ضعف الثقة بالجهاز المصرفي ولاسيما الخاص منه فضلا عن عدم سعي الجهاز المصرفي لأقناع الجمهور بدوره التنموي ونشر فروعه في أنحاء البلد لاسيما مراكز الاقضية والنواحي فاغلب فروع المصارف الخاصة تقتصر على مراكز المحافظات واحيانا على العاصمة وبعض المدن الرئيسة في العراق. وما ترمي الدراسة الى الإشارة اليه بوضوح هو صعوبة وتعقيد الدور الذي يقوم به البنك المركزي في نشر وتوسيع دائرة المعاملات الالكترونية وعلى الرغم من ذلك فقد قطع المركزي شوطا كبيرا خلال السنوات الخمس الأخيرة في هذا المشروع.

وفي ادناه اهم مؤشرات الدفع الالكتروني في العراق مقارنة مع المملكة العربية السعودية وذلك لبيان الفجوة بين البلدين في استعمال الوسائل الخاصة بالدفع الالكتروني فيها خلال المدة ٢٠١٩ – ٢٠٢٣ ولا بد من التنويه الى عدد سكان العراق يبلغ حوالي (٤٣) مليون نسمة والسعودية (٣٤) مليون نسمة وذلك لتقديم صورة عن حجم الحاجة لخدمات الدفع الالكتروني.

يلاحظ من الجدول (٢) ان هناك تطور سريع في وسائل الدفع الالكتروني في العراق فقد ازداد عدد الصرفات الالية وعدد بطاقات الدفع الالكتروني في العراق بنسبة (٢٥%)

و(٥٣%) على التوالي خلال المدة المدروسة. ولكن مقارنة هذه الاعداد مع السعودية تظهر مدى التأخر الرقمي في العراق فقد بلغ عدد الصرافات الالية (٤٠٢١) صرافا لعام ٢٠٢٣ في حين ان عددها كان (١٥٩٥٤) صرافا في السعودية لنفس العام ويصل الفارق بين البلدين الى (٣٩٧%) في السعودية عنه في العراق، وكذلك الفرق في عدد بطاقات الدفع الالكتروني فقد بلغ عددها لنفس السنة في العراق (١٩٧٥٤٢٢٩) بطاقة وفي السعودية (٤٧٧٦١٤٩٢) بطاقة، ووصل الفارق بينهما الى (٢٤٢%) لصالح السعودية، وعند مقارنة عدد الصرافات مع عدد السكان نجدها (٠.٠٩٣) و (٠.٤٦٩) صراف لكل الف نسمة في العراق والسعودية على التوالي، وعدد البطاقات (٠.٤٩٤) بطاقة لكل مواطن في العراق بينما نجد العدد في السعودية (١.٤٠٤) بطاقة لكل مواطن، ومن الملاحظ ان نسبة البطاقات كبيرة في العراق اذ تم الزام موظفي الدولة بإصدار بطاقات الكترونية لاستلام مرتباتهم وقد عرفت العملية باسم توطين الرواتب وكما هو معروف ان من يستلمون مرتبات من الدولة يصل عددهم الى حوالي (٦)* ملايين شخص بين موظف ومتقاعد واجير واعانات وغيرهم، واغلب هؤلاء لا يستعملون بطاقاتهم للدفع وشراء السلع بل انهم بمجرد وصول رواتبهم للبطاقة يسرعون الى المصارف او مكاتب الصيرفة لتحويلها الى دينار ورقي عبر أجهزة (POC) الامر الذي يبرر وجودها وتزايد اعدادها، وهذه الظاهرة لا يمكن التقليل منها بل ان ما يقرب من (٩٠ – ٩٥%) منهم يلجأون لها في اقل تقدير.

جدول (٢) عدد اجهزة الصراف الالي وبطاقات الدفع في العراق والسعودية للمدة ٢٠١٩ – ٢٠٢٣

السنة	العراق		السعودية	
	الصراف الالي	بطاقات الدفع	الصراف الالي	بطاقات الدفع
٢٠١٩	١٠١٤	١٠٥٠٦٧٢٥	١٨٨٨٢	٣١٥٤٠٠٦٧
٢٠٢٠	١٣٤٠	١١٧٤٩٩٠٨	١٨٢٩٩	٣٤٣٣٦٦٩٣

* عدد العاملين في الموازنة (٤٠٧٤٦٩٧) واعدد المستفيدين من الرعاية (١٥٨١٥٥٠) وعدد المعين المتفرغ (٣٢٩٧٩٩) وعدد المعاقين المشمولين (٧٥٣٥) وبلك يكون المجموع الكلي (٥٩٩٣٥٨١) شخصا يتقاضى راتبا.

٢٠٢١	١٥٦٦	١٤٩٠٦٢٩٤	١٦٥٤٤	٣٩٣٧٣٨١٠
٢٠٢٢	٢٢٢٣	١٦٢٠٢٧٧١	١٦٢٥١	٤٢٥٦٣٤٤٥
٢٠٢٣	٤٠٢١	١٩٧٥٤٢٢٩	١٥٩٥٤	٤٧٧٦١٤٩٢

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي. والبنك المركزي السعودي، التقرير الاحصائي.

من الجدول (٣) يلاحظ ان هناك تطور في عدد أجهزة نقاط البيع Point of Sale(POS) في العراق اذ تضاعف عددها أكثر من (١٠) اضعاف فيما بين عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٣ ولكن المقارنة مع السعودية لنفس المدة تظهر فرقا شاسعا اذ تضاعف عدد أجهزة (pos) في السعودية اكثر من (٧٥) مرة، وتبلغ مقارنة اعداد الأجهزة مع عدد السكان حوالي (٠.٥٣٦) جهاز لكل الف نسمة في العراق وفي السعودية (٥١.١٤٩) جهاز لكل الف نسمة ويظهر الفارق كبيرا جدا بينهما اذ يصل الى (٩٥٤٢%) لصالح السعودية عن ما هو في العراق، وهذا يوضح حجم التقدم في عمليات الدفع الالكتروني في السعودية. ويلاحظ في العراق انتشار أجهزة الاستلام النقدي Point of Cash (POC) فقد تضاعف عددها خلال المدة المدروسة بما يقرب من أربعة اضعاف وهو دليل على توجه مستلمي المرتبات نحو تحويلها من نقود الكترونية الى نقود ورقية مع لحاظ العدد الكبير لمستلمي المرتبات من الحكومة، ويعزى ذلك الى تخلف الوعي وقلة انتشار المبيعات الالكترونية في العراق، ولم نحصل على بيانات لمثل هذه الأجهزة في السعودية.

جدول (٣) عدد أجهزة نقاط البيع (POS) والاستلام النقدي (POC) في العراق والسعودية للمدة ٢٠١٩–٢٠٢٣

السنة	العراق		السعودية	
	POS	POC	POS	POC
٢٠١٩	٢٢٢٦	١١٦٧٧	٤٣٨٦١٨	–
٢٠٢٠	٧٥٤٠	١٣٧٩٦	٧٢١٠٦٠	–

٢٠٢١	٨٣٢٩	١٤٧٠٤	١٠١٣٢٣٣	–
٢٠٢٢	١٠٧١٨	١٧٦١٠	١٤٣٨١٢١	–
٢٠٢٣	٢٣٠٦٦	١٧٦١٠	١٧٣٩٠٧٠	–

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي. والبنك المركزي السعودي، التقرير الاحصائي.

يلاحظ من الجدول (٤) ان هناك تطورا في المدفوعات الالكترونية بوساطة الموبايل في العراق اذ تضاعف مبلغها في عام ٢٠٢٣ عن عام ٢٠١٩ بمقدار (٦) مرات، ولكن عند المقارنة مع السعودية (ولغرض تسهيل المقارنة تم تحويل المبالغ في كلتا الدولتين الى الدولار بسعر صرف (١٣٢٠٠٠) دينار للدولار و (٣.٧٥) ريال للدولار وهي الأسعار الرسمية للدولار والمعلنة فيهما) يمكن رؤية الفارق جليا اذ يبلغ حجم الفارق بينهما بمقدار (١٥٠٠) مرة لصالح السعودية، وهذا الفارق يعكس الخطوات الشاسعة التي قطعها الاقتصاد السعودي في الميدان الرقمي.

جدول (٤) قيم الدفع الالكتروني بواسطة الموبايل في العراق والسعودية للمدة ٢٠١٩–٢٠٢٣

السنة	العراق		السعودية	
	المبلغ مليون دينار	ألف دولار	المبلغ مليون ريال	ألف دولار
٢٠١٩	٨٥٨١٢٨	٦٥٠١	٩٢٩٤.٢	٢٤٧٨٤٤٤.٥
٢٠٢٠	١٤٠٢٣٠١.٨	١٠٦٢٣.٥	٥٤٨٦٩.٧	١٤٦٣١٩٢٠
٢٠٢١	٩١٣٣٥٦.٤	٦٩١٩.٤	١٢٨١٤٦.٨	٣٤١٧٢٤٨٠
٢٠٢٢	١٠٦٩٦٩٩.٢	٨١٠٣.٨	١٨٦٤٢١.٧	٤٩٧١٢٤٥٣
٢٠٢٣	٥٢٢٤٨٧٥.٦	٣٩٥٨٢.٤	٢٢٢٥٥٨.١	٥٩٣٤٨٨٢٦.٦

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي. والبنك المركزي السعودي، التقرير الاحصائي.

٣.١.٣- خطوة أولى نحو اصدار عملة رقمية مركزية عراقية

لغرض الإفادة من التجربة السعودية والاماراتية وبعض تجارب الدول الأخرى بالاشتراك في مشاريع العملات الرقمية فقد تم عرض تلك المشاريع لمختلف الدول والاتحادات النقدية، وعلى الرغم من الفارق الكبير في استعمال طرق الدفع الالكتروني بين العراق والسعودية الا ان هذا لا يمنع العراق من اتخاذ خطوات باتجاه اصدار العملة الرقمية المركزية بالإفادة من مشروع الجسر ومشروع عابر وهي مشاريع ضمن المنطقة العربية وبالذات الدول الخليجية منها.

والخطوة الأولى التي يمكن ان يتخذها البنك المركزي العراقي هي تشكيل لجنة عالية المستوى لدراسة موضوع اصدار العملة الرقمية، والتفضيل الأقرب الى وضع العراق هو ان تكون العملة من النوع الذي يدعم التعامل بالجملة (wCBDC) كونها الأكثر ملاءمة فالتعامل بها يتم بين البنك المركزي والمؤسسات المالية والتي ستكون فائدتها كبيرة بالنسبة للاقتصاد العراقي عامة والبنك المركزي خاصة اذ انها ستحد كثيرا من عمليات غسيل الأموال والتهريب والتهرب الضريبي والكمركي وتمويل العمليات الإرهابية والحد من المخالفات المصرفية مع المؤسسات الدولية فضلا عن التخلص عن البنوك المراسلة والتكاليف التي تستنزفها لتغطية تكاليف التجارة والتحويلات المالية.

بعكس العملة التي تدعم التجزئة (rCBDC) التي يتم التعامل بها مع الافراد سواء اكانت مباشرة بين البنك نفسه والجمهور (ذات المستوى الواحد) او بوساطة البنوك التجارية (ذات المستويين)، فقد بات واضحا في ضوء المقارنة مع الاقتصاد السعودي مدى التخلف الذي يعاني منه العمل المصرفي والضعف الواضح في الوعي المصرفي والضحالة في العمق المالي الإلكتروني التي يعاني منها الاقتصاد العراقي والتي

يصعب في ظلها في الوقت الحاضر او المستقبل القريب تبني مشروع العملة الرقمية المركزية التي تدعم معاملات التجزئة.

وعلى العموم فان امام هذه اللجنة دراسة العديد من الخيارات ومنها هذين الخيارين مع تفضيل الخيار الأول منهما:

١- الاشتراك بعملة رقمية موجودة على سبيل المثال مشروع الجسر (mBridge) او مشروع عابر وان كان مشروع الجسر هو الأفضل اذ يفتح افاق التعامل مع عدد غير قليل من الدول، او اختيار أي مشروع اخر في ضوء المعاملات الخارجية للعراق.

٢- اصدار عملة رقمية مركزية خاصة بالعراق وهذا الامر يصعب تبنيه وتقدير نتائجه وتكاليفه في ظل الوضع المصرفي الحالي للعراق.

وعلى العموم فان دخول العراق في برامج العملات الرقمية لا يعني الاشتراك المباشر حاليا وانما هو ان يخطو قدما في اقل تقدير خطوة نحو الامام ليكون ضمن ركب الدول التي تمر بمرحلة البحث والتقصي والتي ستفضي الى تبني طريق معين ان عاجلا او اجلا.

٤- المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

ختاما يخلص البحث وفي ضوء التفاصيل التي تناولها ان العملات الرقمية للبنوك المركزية لم تعد خيارا ترفيهيا او ابداعا علميا في أروقة البحث العلمي وانما تطبيقا اتبعته العديد من الدول والاتحادات النقدية وان عملية تبنيه في تسارع مستمر وعمليات تطويره جارية فلم يعد هناك نوع واحد بل صارت هناك عملات رقمية للمعاملات التي تدور بين المؤسسات المالية والبنوك المركزية (wCBDC) وعملات

أخرى بين البنوك المركزية والجمهور (rCBDC) قد تكون بمستوى واحد وعلاقة مباشرة بينهما او بوساطة البنوك التجارية لتصبح ذات مستويين.

وخرج البحث بتوصية لمتخذي القرار النقدي في العراق بالشروع في الخطوة الأولى نحو العملات الرقمية وهي اجراء البحوث اللازمة التي تجعل العراق ضمن الدول التي تتبنى العملات ومن ثم الانتقال الى مراحل أخرى في ضوء ما تسفر عنه هذه الدراسات التي يجب ان تجرى من قبل لجان مختصة من البنك المركزي نفسه او استعانته بخبراء من خارجه، مع ملاحظة ان هناك تفضيل لدراسة الاشتراك بمشاريع عملات قائمة وتشترك فيها دول متعددة لضمان مواصفات الأمان والقبول الدولي لها.

وكذلك يوصي البحث بضرورة نشر أجهزة نقاط البيع (POS) على أوسع نطاق وتسهيل عملية اقتنائها لنشر الدفع الالكتروني ولابد وان يتعدى ذلك المؤسسات الحكومية ليصل الى القطاع الخاص ولاسيما ما يخص اجراء المعاملات اليومية للمواطنين للتسوق باختلاف المهن والحرف والاعمال ليكون استعمال البطاقات الالكترونية جزء أساسي من الحياة اليومية للعراقيين.

المصادر

١- الأخضر بن عمر وعبدالكريم محمد، العملات الرقمية وتحديات إصدارها من قبل البنوك المركزية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد (٦) العدد (٢)، ٢٠٢٢، ص٤٤٨-٤٩

٢- امال مرزوق، واقع وافاق اصدار عملات رقمية من قبل البنوك المركزية، مجلة (RREIEM)، مجلد (١)، العدد (١)، ٢٠٢٣، ص٢١.

٣- البنك المركزي السعودي، التقارير الاحصائية.

٤- البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي.

٥- اندرو ستانلي، صعود العملات الرقمية للبنوك المركزية، مجلة التمويل والتنمية، أيلول سبتمبر، ٢٠٢٢، ص٤٨.

٦- عائشة بو ثلجة، العملات الرقمية للبنوك المركزية وانعكاسها على الاقتصاد، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد (١٨)، العدد (٢٩)، ٢٠٢٢، ص٤٠٣.

٧- عائشة بو ثلجة، العملات الرقمية للبنوك المركزية وانعكاسها على الاقتصاد، مصدر سابق، ص ٤٠٧.

٨- فارس احمد السماوي، عملة البنوك المركزية الرقمية CBDC تحديات وفرص، جمعية البنوك اليمنية، صنعاء، ٢٠٢٢.

٩- لطيفة طوالبية، أثر العملات الرقمية للبنوك المركزية على السياسات النقدية، جامعة تبسة، الجزائر، ماستر أكاديمي، ٢٠٢٣، ص٤٠٧.

١٠- محمد علي عشري، العملة الرقمية للبنوك المركزية واثارها المحتملة على السياسة النقدية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (٥٠)، العدد (٣)، ٢٠٢٠، ص٤٢٣.

١١- هبة عبدالمنعم، واقع وافاق اصدار العملات الرقمية، صندوق النقد العربي، ابوظبي، ٢٠٢٠، ص١.

١٢- هبة عبدالمنعم، توجهات المصارف المركزية العربية نحو اصدار عملات رقمية، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٢٢، ص٧.

13- Asian Development Bank, Central Bank Digital Currencies, Asian, Creative Commons Attributions 3.0 IGO Licenses, 2021, p 20.

14- Atlantic Council, Central Bank Digital Currencies Tracker, Sep. 2024

15- Brooks S., Revisiting the Monetary Sovereignty Rationale CBDCs, Bank of Kanada, Staff Discussion Paper, Dec. 17. 2021.
16- BIS, Central Bank Digital Currency: Foundation Principles and Core Features, Report No.1, 2020, P3.
17- Dyson, B., G. Hodgson, Digital Cash, Positive Money, 2016, www.positivemoney.org p14-18
18- Financial Action Task Force (FATF), Virtual Currencies, June 2014, P4.
19- Krueger, Russell, CBDCs: Working in Progress, 2024, p3-4
20- Nakamoto, S., Bitcoin: A Peer- to – Peer Electronic Cash System, 2008.
21- Perret V., Cash for The Digital Age, Observatoire de la Finance, Geneva, www.obsfin.ch p11-25
22- Shirai, S. Money and Central Bank Digital Currency, Asian Development Bank Institute, WP, No. 922, 2019, P3-4.
23- https://www.atlanticcouncil.org/cbdctracker/ .
24- https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/jura.htm
25- https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/icebreaker.htm
26-
https://www.ecb.europa.eu/paym/digital_euro/html/index.en.html
27- https://www.eccb-centralbank.org/d-cash
28- https://www.bis.org/press/p240403.htm
29- https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/mariana.htm
30- https://www.newyorkfed.org/aboutthefed/nyic/project-cedar
31- https://www.banque-france.fr/en/press-release/banque-de-france-and-banque-centrale-du-luxembourg-jointly-conducted-successful-wholesale-central
32- https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/helvetia.htm
33- https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/polaris.htm
34- https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/rosalind.htm

35- https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/dunbar.htm
36- https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/rcbdc.htm
37-
https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/mcbdc_bridge.htm
38- https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/mandala.htm
39- https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/sela.htm
40- https://www.bis.org/about/bisih/topics/cbdc/tourbillon.htm
41- http://www.pbc.gov.cn/en/3935690/3935759/4749192/20221
22913350138868.pdf
42- https://www.bis.org/about/bisih/topics/fmis/nexus.htm
43- https://www.centralbank.ae/ar/our-operations/fintech-digital-
transformation/aber/
44- https://www.sama.gov.sa/ar-
sa/News/Documents/Project_Aber_report-AR.pdf
45- https://yemen-yba.com/12850/

أثر المدفوعات الالكترونية في مؤشر معدل دوران الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية

The Impact of Electronic Payments on the stock Turnover Ratio in the Iraq Stock Exchange

الباحثين

أ . د . أحمد حسين بتال **حسين جمعه محمد**

كلية الادارة والاقتصاد –جامعة الانبار

hus22n3005@uoanbar.edu.iq
ahmad.battall@uoanbar.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تعتبر البحوث والدراسات المتعلقة بالمدفوعات الالكترونية ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ذات أهمية كبيرة نظراً لدورهما الاساسي في تعزيز التقدم الاقتصادي ، ويهدف البحث الى قياس اثر المدفوعات الالكترونية على مؤشر معدل دوران الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية ، ولتحقيق هذا الهدف سيتم اختبار جذر الوحدة وفق اختبار ديكي فوللر المطور واختبار فيلبس بيرون ، واختبار التكامل المشترك بأستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزع(ARDL) ، وفقا لمخرجات برنامج القياس الاقتصادي (Eviews13) ، وتوصل البحث الى ان هناك علاقة إيجابية بين مؤشرات المدفوعات الالكترونية (مبالغ الصكوك الالكترونية، قيمة تحويلات المصارف ، تحويلات نظام الدفع بالتجزئة) ومؤشر معدل دوران الاسهـــم

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ٣٧ــ ٦٢

في سوق العراق للأوراق المالية ، واوصى البحث بضرورة تعزيز التداول الإلكتروني عبر الإنترنت لما له من دور في تمكين المستثمرين على التعرف بسرعة على مؤشرات التداول وأسعار أسهم الشركات المدرجة، مما يؤدي إلى زيادة نشاط التداول في سوق العراق للأوراق المالية ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنظيم ورش عمل وندوات تعليمية لتقديم معلومات مفصلة حول التقنيات الحديثة المستخدمة في السوق. اما عينة البحث فقد تم اختيار مؤشرات المدفوعات الالكترونية التي تتمثل (مبالغ الصكوك الالكترونية، قيمة تحويلات المصارف ، تحويلات نظام الدفع بالتجزئة) وسوق العراق للأوراق المالية وتتمثل (بمعدل دوران الاسهم) ، اعتماد على البيانات التي تم الحصول عليها من الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي للمدة ٢٠١١-٢٠٢٣ ، ويعتمد البحث على فرضية ان استخدام وسائل المدفوعات الالكترونية في النظام المالي العراقي يؤدي الى أثار ايجابية في معدل دوران الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية .

الكلمات المفتاحية: المدفوعات الالكترونية ، الاسواق المالية ، مؤشر معدل دوران الاسهم ، نموذج (ARDL)

Abstract:

Research and studies related to electronic payments and Iraq Stock Exchange indicators are of great importance due to their essential role in promoting economic progress. The research aims to measure the impact of electronic payments on the stock turnover ratio in the Iraq Stock Exchange. To achieve this objective, the study will apply the unit root test using the Augmented Dickey-Fuller test and the Phillips-Perron test, as well as the cointegration test using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model, based on the outputs of the Eviews13 econometric software.The research concluded that there is a positive relationship between electronic payment

indicators (amounts of electronic checks, value of bank transfers, and retail payment system transfers) and the stock turnover ratio in the Iraq Stock Exchange. The study recommended enhancing online electronic trading, as it enables investors to quickly access trading indicators and the stock prices of listed companies, which, in turn, leads to increased trading activity in the Iraq Stock Exchange. This can be achieved by organizing workshops and educational seminars to provide detailed information on the modern technologies used in the market.The sample for the study includes electronic payment indicators, such as the amounts of electronic checks, bank transfer values, and retail payment system transfers, and the Iraq Stock Exchange represented by the stock turnover ratio. Data was sourced from the statistical website of the Central Bank of Iraq for the period 2011-2023. The research is based on the hypothesis that the use of electronic payment methods in the Iraqi financial system has a positive impact on the stock turnover ratio in the Iraq Stock Exchange.
Keywords: Electronic Payments, Financial Markets, stock Turnover Ratio, ARDL Model

١ –المقدمة

تعتبر نظم الدفع الالكترونية جزءا حيوياً من البنية التحتية لعمل الاقتصاد، خاصة بعد التطور المتسارع والملحوظ في تقنيات المعلومات والاتصالات، والتي أوجدت الواقع لعمل البنية التحتية لهذه النظم، وتعد هذه النظم من الدعائم الاساسية لعمل اسواق الأوراق المالية؛ حيث انها تمثل احدى القنوات الاساسية لنقل الاموال والادوات المالية بين المؤسسات المالية بشكل عام والمؤسسات المدرجة في اسواق الأوراق المالية بشكل خاص.

كما تمثل المدفوعات الإلكترونية جزءًا من التكنولوجيا المالية، أو ما يعرف بمجال الخدمات المالية الرقمية، الذي يتضمن شركات تعمل في مجالات متعددة، مثل خدمات معالجة البطاقات، والدفع عبر مزودي الحلول المالية، بالإضافة إلى خدمات

الصراف الآلي وتحويل الأموال، وتقديم الحلول الاستثمارية للمستشارين الماليين. ويقوم المستثمرون في هذا المجال بتشغيل شبكة عالمية متخصصة في المدفوعات، تربط الجهات المصدرة بالمستحوذين في مختلف الدول، مما يسهل عملية تبادل المعاملات المالية ويوفر للمستخدمين وسيلة دفع مريحة، سريعة وآمنة متعددة العملات حول العالم. تتجسد مشكلة البحث في ضعف نظم المدفوعات الإلكترونية في السوق المالي العراقي بشكل عام، مما ينعكس على تداول بطاقات الدفع الإلكتروني وغيرها ضمن النظام المالي وليس في سوق الأوراق المالية فقط. ويستند البحث إلى فرضية أن استخدام وسائل المدفوعات الإلكترونية في النظام المالي العراقي يمكن أن يؤدي إلى آثار إيجابية على مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية . وبذلك قسم البحث الى ثلاثة مباحث تناول المبحث الاول الاطار المفاهيمي للعلاقة بين المدفوعات الالكترونية ومؤشر معدل دوران الاسهم في السوق المالي أما المحث الثاني فتضمن تطور العلاقة بين مؤشرات المدفوعات الالكترونية ومؤشر سوق العراق للأوراق المالية، اما المبحث الثالث فتناول المبحث الثالث قياس وتحليل أثر المدفوعات الالكترونية في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية.

١- المبحث الاول/ منهية البحث

١.١-أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في تحليل تأثير المدفوعات الإلكترونية على معدل دوران الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية، مما يسهم في تحسين الكفاءة والشفافية وجذب الاستثمارات، ويعزز من تطوير السياسات المالية والابتكار في السوق المالي العراقي

٢.١- مشكلة البحث:

يعاني النظام المالي العراقي من ضعف عام في نظم المدفوعات الإلكترونية، مما ينعكس على تداول بطاقات الدفع الإلكتروني وغيرها من الأدوات المالية داخل النظام المالي، وليس فقط في سوق الأوراق المالية. ولن يكون نمو وتطور السوق المالي العراقي ممكنًا إلا بزيادة ثقة المستثمرين من خلال توافر معلومات وبيانات موثوقة

تدعم قراراتهم. يتطلب ذلك وجود نظام مدفوعات يسهل عمليات تحويل الأموال داخل سوق العراق للأوراق المالية.

٣.١- فرضية البحث:

أن استخدام المدفوعات الالكترونية في النظام المالي العراقي له اثر ايجابي في تحسين مؤشر معدل دوران الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية.

٤.١- أهداف البحث:

تتمثل الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها في:

1. توضيح الجوانب الأساسية المتعلقة بنظم المدفوعات الالكترونية في النظام المالي العراقي ومؤشر معدل دوران الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية.
2. تحليل واقع مؤشرات نظام المدفوعات الالكترونية في النظام المالي العراقي وتتمثل في نظام التسوية الاجمالية الالكترونية ، مبالغ الصكوك الالكترونية ، ونظام الدفع بالتجزئة ، للمدة (2011–2023)، بالاعتماد على (1) مؤشر السوق المالي العراقي التي تتمثل في مؤشر معدل دوران الاسهم .
3. تحديد طبيعة العلاقة بين مؤشرات المدفوعات الالكترونية ومؤشر معدل دوران الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية، من خلال استخدام احد النماذج القياسية ARDL.

٥.١- منهج البحث:

بغية تحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي من خلال تحليل مفصل لمؤشرات المدفوعات الالكترونية، التي تتمثل في قيمة تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الإجمالي ومبالغ الصكوك الالكترونية ، نظام الدفع بالتجزئة ، بالإضافة إلى تحليل مؤشر معدل دوران الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي الذي يقوم على الأسلوب الكمي المرتكز على النظرية الاقتصادية، لقياس مؤشرات المدفوعات

الإلكترونية ومؤشر معدل دوران الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية.

٢- المبحث الثاني/الاطار المفاهيمي للعلاقة بين المدفوعات الألكترونية ومؤشر معدل دوران الاسهم في السوق المالي

١.٢- التأصيل النظري للمدفوعات الالكترونية :

١.١.٢- مفهوم المدفوعات الالكترونية : تُعد أنظمة الدفع الإلكتروني بديلاً للطرق التقليدية للدفع وأصبحت عنصراً أساسياً في جميع اقتصادات العالم، حيث أصبحت المدفوعات التقليدية أقل كفاءة في المعاملات المالية، وقد أدى انتشار تكنولوجيا الإنترنت وتطور الأنظمة الذكية إلى استحداث أساليب جديدة للدفع والتحويل المالي، مما عزز من أهمية المعاملات الإلكترونية، وقد ظهرت التجارة الإلكترونية التي تُنفذ من خلال شبكات الاتصالات الإلكترونية، والمعروفة بنظام الدفع الإلكتروني، ووفقاً لـ (الخزرجي، الحسيني، 2019: 234)، يُعرف نظام الدفع الإلكتروني بأنه شكل من أشكال الالتزام المالي بين المشتري والبائع يتم تسهيله عبر استخدام الاتصالات الإلكترونية، بينما يرى (Briggs, 2011: 1) أن الدفع الإلكتروني يمثل شكلًا من الروابط البينية بين المنظمات والأفراد بدعم من البنوك ومؤسسات التبادل، مما يُتيح إجراء التبادلات النقدية بشكل إلكتروني.

٢.١.٢- الاسواق المالية : هي نظام يجمع بين البائعين والمشترين لأنواع مختلفة من الأوراق المالية أو الأصول المالية، وتعد سوقاً استثمارية يُنظم فيها التداول بشكل دوري في مركز تجاري أو مالي. يجتمع فيها المستثمرون والوسطاء الذين يتداولون الأوراق المالية وفق قواعد محددة (الرزين، 2005: 4)، كما تُعرف سوق الأوراق المالية بأنها سوق منظمة يتم فيها تداول الأوراق المالية مثل الأسهم وسندات الشركات والسندات الحكومية، ويُدار التداول بواسطة أفراد متخصصين يمتثلون للقوانين واللوائح التي تحكم السوق

وتخضع لإشراف السلطات المسؤولة عن تطبيقها (آل فواز، 2010: 3)

٢.٢- الاثار الايجابية للمدفوعات الالكترونية على اداء سوق الأوراق المالية :

تعتبر المدفوعات الإلكترونية جزءاً محورياً من التحول المالي والمصرفي في البيئة الحديثة، مدفوعة بالنمو السريع للتكنولوجيا وانتشار الهواتف الذكية، وقد نتج عن ذلك تأثيرات إيجابية متعددة على أداء أسواق الأوراق المالية وأبرزها ما يلي:

١.٢.٢- تحسين كفاءة الأسواق المالية وزيادة حجم التداول:

أدى استخدام حلول المدفوعات الإلكترونية إلى رفع كفاءة الأسواق المالية من حيث تقليل التكاليف وتسريع العمليات، حيث انخفضت تكلفة الصفقات بنسبة تتراوح بين 50–70% مقارنةً بالدفع التقليدي، وقلصت دورة تسوية الصفقات بنحو 20%. ساهمت هذه الحلول في زيادة سرعة انتقال رؤوس الأموال بين الأسواق المختلفة، مما عزز من السيولة وساهم في دقة أكبر في تقييم الأصول المالية. تجدر الإشارة إلى أن تأثير المدفوعات الإلكترونية على كفاءة أسواق رأس المال يختلف حسب مدى تطور هذه الأسواق؛ إذ كانت التأثيرات ملحوظة في الأسواق الناشئة بينما كانت أقل وضوحاً في الأسواق المتقدمة التي تتمتع بكفاءة أعلى مسبقاً (Gallardo, et al., 2015: 83).

٢.٢.٢- تحفيز الشمول المالي:

ساهمت المدفوعات الإلكترونية في رفع معدلات الوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية، بتكلفة منخفضة وسهولة في الإجراءات، مما شجع الأفراد والشركات على الانضمام للنظام المالي الرسمي، ووفقاً للبنك الدولي ساهم اعتماد المدفوعات الإلكترونية في زيادة الشمول المالي بنسبة ١٥–٢٠% في البلدان النامية خلال الفترة من 2015 إلى 2020. كما دعمت هذه الحلول الشمولية في المناطق النائية من خلال ربطها بالبنية التحتية الرقمية مثل الإنترنت السريع وأبراج الاتصالات (جاسم، محمد، 2020: 46)

٣.٢.٢- تعزيز حماية المستثمرين:

تشكل حماية حقوق المستثمرين ركناً أساسياً لضمان كفاءة أسواق رأس المال، وقـــد ساعدت حلول الدفع الرقمية في تعزيز هذه الحماية من خلال آليات مختلفة، منها:

- زيادة الشفافية: من خلال تقنية البلوك تشين والعقود الذكية، التي توفر رؤية واضحة للعمليات المالية.
- الحد من الاحتيال: تسهم المعاملات الرقمية الموثقة بالبصمة والهوية البيومترية في تقليل احتمالات الاحتيال وتزوير المعلومات.
- تعزيز الامتثال التنظيمي: تسهل الرقابة والالتزام بالمتطلبات التنظيمية مثل "اعرف عميلك" (ناجي، 2021: 24).

٤.٢.٢- تسهيل وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل:

تمثل صعوبة الحصول على التمويل عائقاً أمام الشركات الصغيرة والمتوسطة، لعدم قدرتها غالباً على تقديم الضمانات المطلوبة ومع ذلك، سهّلت منصات التمويل الجماعي التي تعتمد على التقنيات الحديثة الوصول إلى رأس المال لهذه الشركات، مما يدعم النمو الاستثماري في الأسواق المالية (الخزرجي، الحسيني، 2019: 29).

٣.٢- تطور العلاقة بين مؤشرات المدفوعات الالكترونية(قيمة تحويلات المصارف، مبالغ الصكوك الالكترونية، وتحويلات نظام الدفع بالتجزئة) ومؤشر معدل دوران الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية

الجدول(1) تطور العلاقة بين مؤشرات المدفوعات الالكترونية ومؤشر معدل دوران الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية*

السنة	قيمة تحويلات المصارف	معدل النمو %	مبالغ الصكوك	معدل النمو %	تحويلات نظام الدفع بالتجزئة	معدل النمو %	معدل دوران الاسهم	معدل النمو %
2011	10.20	-	8.77		-	-	1.72	-
2012	13.19	29.31	129.98	13.82	-	-	1.64	(4.65)
2013	15.05	14.10	773.29	4.94	-	-	2.12	29.26
2014	16.66	10.7	2216.75	1.86	-	-	0.72	(66.03)

2015	16.31	(2.10)	1999.37	(9.8)	-	-	0.43	(40.27)
2016	14.78	(9.4)	1838.52	(8.04)	-	-	0.57	32.55
2017	13.38	(9.47)	1810.97	(1.5)	-	-	0.92	61.40
2018	13.48	0.75	2613.43	44.3	2.84	-	0.33	(64.13)
2019	15.47	14.8	3196.40	22.3	25.56	9.16	0.40	21.21
2020	16.57	7.1	2106.12	(34.1)	120.76	3.73	0.39	(2.5)
2021	16.73	0.96	1899.47	(9.81)	325.25	1.69	0.82	110.25
2022	19.28	15.2	2528.38	33.1	684.12	1.10	0.27	(196.42)

المصدر: من عمل الباحثين بالاعتماد الموقع الاحصائي للبنك المركزي العراقي

*الارقام بين الاقواس سالبة

يتضح من الجدول (١) أن متوسط قيمة تحويلات المصارف عبر نظام التسوية الإجمالية بلغ في عام ٢٠١١ حوالي ١٠.٢١ مليار دينار، واستمر في الزيادة خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠١٤ ليصل متوسط التحويلات إلى ١٦.٦٦ مليار دينار بمعدل نمو قدره ١٠.٧%. إلا أنه شهد انخفاضاً خلال الفترة ٢٠١٥–٢٠١٧، حيث بلغ المتوسط نحو ١٣.٣٨ مليار دينار بمعدل نمو سلبي بنسبة –٩.٤٧%، ويُعزى هذا الانخفاض إلى الهجمات الإرهابية التي وقعت في تلك الفترة. بعد ذلك، شهد متوسط قيمة التحويلات ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠٢٢ ليصل إلى أعلى قيمة له في عام ٢٠٢٢ عند ١٩.٢٨ مليار دينار بمعدل نمو ١٥.٢%، نتيجة لتحسن الاستقرار الأمني والاقتصادي. كما يُظهر الجدول (١) أن متوسط قيمة الصكوك الإلكترونية في عام ٢٠١١ بلغ حوالي ٨.٧٧ مليار دينار، واستمر في الارتفاع حتى عام ٢٠١٤، حيث بلغ متوسطه ٢٢١٦.٧٦ مليار دينار بمعدل نمو ١.٨٦%، ويُعزى ذلك إلى تحسن الاستقرار الأمني والاقتصادي خلال تلك الفترة. ثم انخفض هذا المتوسط خلال الفترة ٢٠١٥–٢٠١٧ نتيجة الهجمات الإرهابية، ليرتفع مرة أخرى خلال الفترة ٢٠١٨–٢٠١٩ نتيجة لارتفاع أسعار النفط وتوسّع المشاريع التنموية. ومع ذلك، شهد المتوسط انخفاضاً في ٢٠٢٠–٢٠٢١ نتيجة تأثير جائحة كورونا السلبي على الاقتصاد، ليعاود الارتفاع بعد ذلك ويستمر حتى نهاية فترة الدراسة، وذلك بسبب جهود البنك في تطوير أنظمة الدفع وتسوية المبادلات الإلكترونية.

يُلاحظ من الجدول (١) أيضاً أن متوسط قيمة التحويلات من خلال نظام الدفع بالتجزئة بلغ في عام ٢٠١٨ حوالي ٢.٨٥ مليار دينار، وشهد ارتفاعاً ملحوظاً في عام ٢٠١٩ ليصل إلى ٢٥.٥٦ مليار دينار بمعدل نمو قدره ٩.١٦%، واستمر في الارتفاع حتى عام ٢٠٢٢ ليبلغ ٦٨٤.١٢ مليار دينار بمعدل نمو ١.١٠%. أما معدل دوران الأسهم، فقد تباين بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة المذكورة، حيث بلغ متوسط حجم التداول ١.٧٢% في عام ٢٠١١، وواصل التذبذب حتى وصل إلى أعلى قيمة له في عام ٢٠١٣، مسجلاً ٢.١٢% بمعدل نمو ٢٩.٢٦%، ويعود هذا الارتفاع إلى دخول قطاعات جديدة، مثل قطاع الاتصالات بظهور شركة "آسيا سيل" في نهاية ٢٠١٢، مما أدى إلى ارتفاع معدل دوران الأسهم إلى ١.٦٤% وفق التقرير السنوي لحركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية لعام ٢٠١٣. ثم انخفض متوسط معدل دوران الأسهم ليصل إلى أدنى مستوى له في عام ٢٠٢٢، حيث بلغ ٠.٢٧% بمعدل نمو سلبي –١٩٦.٤٢%، ويُعزى هذا الانخفاض إلى ارتفاع القيمة السوقية بمعدل يفوق معدل زيادة حجم التداول.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي للبحث

١.٣- الاطار النظري للنموذج القياسي المستخدم:

اختبارات السكون (جذر الوحدة)

أ- اختبار ديكي فوللر المطور

يُعد اختبار ديكي–فولر المعدّل نسخة متقدمة من اختبار ديكي–فولر الذي ظهر عام 1979، ويُستخدم بشكل كبير في تحليل نماذج السلاسل الزمنية الكبيرة. في عام 1981، قام ديكي وفولر بتطوير ثلاث صيغ مختلفة لمعادلات الانحدار لاختبار وجود جذور الوحدة، وعُرفت هذه المعادلات باختبار ديكي–فولر المعدّل. تحتوي المعادلة الأولى للانحدار على حد ثابت واتجاه عام، بينما تحتوي المعادلة الثانية على حد ثابت فقط، أما المعادلة الثالثة فخالية من الحد الثابت والاتجاه العام. وتتميز المعادلات الثلاث بتساوي تباين حدود الخطأ. لتنفيذ اختبار جذور الوحدة، يجب تقدير

واحدة أو أكثر من هذه المعادلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (المصبح، 2006: 17). ويمكن التعبير عن معادلة الانحدار المثلى التي تتضمن الحد الثابت والاتجاه العام كالتالي:

$$\Delta yt = \partial + \beta\tau + \gamma yt - 1 + \delta\ 1\ \Delta yt - 1 + \cdots + \&\ \rho\Delta yt - \rho + \varepsilon t \ldots\ldots\ldots \mathbf{(1)}$$

Yt: السلسلة الزمنية التي يتم اختبارها.

Δ: التغير الأولي للسلسلة الزمنية.

∂، β، γ، & : المعلمات المطلوب تقديرها.

ρ: عدد فترات التأخير الزمنية.

εt: الخطأ العشوائي الذي يتميز بمتوسط صفر وتباين ثابت، وعناصره غير مرتبطة ذاتيًا.

يتم مقارنة قيم اختبار ديكي–فولر الموسع (t=δ/(SE(δ)) H1: δ =0) المستخلصة مع القيم الجدولية (t) التي قدمها (Mackinnon,1991). إذا كانت القيمة المطلقة للاختبار (DFt) أكبر من القيمة المطلقة الجدولية، يتم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، مما يدل على استقرار السلسلة الزمنية (yt). أما إذا كانت السلسلة غير مستقرة، يتم حساب الفرق الأول للسلسلة الزمنية وإعادة الاختبار، وفي حال استمرار عدم الاستقرار بعد أخذ الفرق الأول، يتم حساب الفرق الثاني وإعادة الاختبار إلى أن تصبح السلسلة مستقرة.

ب–اختبار فيلبس–بيرون

يقوم اختبار فيلبس–بيرون بفحص فرضية العدم التي تفترض وجود جذر الوحدة مقابل فرضية السكون باستخدام اختبار غير معلمي يعتمد على صيغة ديكي–فولر غير المعدلة (والتي لا تتضمن إضافة الفروق الأولى المتباطئة للمتغير التابع كمتغيرات تفسيرية)، حيث يعالج الاختبار مشكلة الارتباط الذاتي بطريقة مختلفة (بتال، 2015:

7). ويتميز اختبار فيلبس–بيرون بقدرة إحصائية أفضل ودقة أعلى مقارنةً باختبار ديكي–فولر الموسع خاصةً عند التعامل مع عينات صغيرة الحجم (داغر، عاشور، 2014: 224).

$$\boldsymbol{\Delta Y_t = a_0 + aY_{t-1} + a_2 T + \mu_t \ \ldots\ldots (2)}$$

٢.٣– اختبار التكامل المشترك باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي الموزع للأبطاء

يستخدم نموذج الانحدار الذاتي الموزع للأبطاء (ARDL) لاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج باستخدام اختبار الحدود.

لتطبيق نموذج (ARDL)، يجب اتباع الخطوات التالية (الدليمي والعنزي، 2018: 407):

1. اختبار استقرارية السلسلة الزمنية وتحديد درجة تكاملها باستخدام اختبارات السكون المعروفة مثل اختبار ديكي–فولر المطور واختبار فيلبس–بيرون.
2. تقدير نموذج الانحدار الذاتي للأبطاء الموزع (ARDL) في الأجل القصير باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).
3. اختبار التكامل المشترك الطويل الأجل باستخدام اختبار الحدود (Bound Test).
4. تقدير معلمات الأجل القصير والطويل باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ، والذي يمكن التعبير عنه كالتالي:

$$\Delta Y_t = c + \lambda Y_{t-1} + \beta_1 X_{t-1} + \sum_{i=1}^{n} a_1 \Delta(Y_{t-i}) + \sum_{i=0}^{m} a_2 (X_{t-i}) + \mu_t \ \ldots. (3)$$

Δ: تمثل الفرق الأول.

c: الحد الثابت.

n, m: تمثل الحدود العليا لمدد التأخير الزمني للمتغيرات.

λ: معلمة تصحيح الخطأ التي تشير إلى النسبة المئوية من أخطاء الأجل القصير التي يمكن تصحيحها للوصول للوضع التوازني طويل الأجل.

β: معلمات الأجل الطويل.

٥. اختبار خلو النموذج من المشاكل القياسية مثل الارتباط الذاتي وتباين الخطأ باستخدام الاختبارات التالية (خلف وعلي، 2012: 369):

- اختبار Breusch Godfrey للكشف عن الارتباط التسلسلي.
- اختبار Cusum وCusum Squares للتحقق من استقرار النموذج.

٣.٣- الجانب العملي للاختبارات القياسية المستخدمة بالبحث

لتنفيذ أهداف البحث، تم جمع بيانات شهرية من الشهر الأول لعام 2019 حتى الشهر الأخير لعام 2023، مما أسفر عن توفر 60 مشاهدة، وهي كافية لتطبيق منهجية ARDL. وقد تم اختيار هذه الفترة بدءًا من عام 2019 نظرًا لنشر البنك المركزي بيانات التداول الإلكتروني الشهري لبطاقات الدفع الإلكتروني بالتجزئة (X3). تشمل المتغيرات المستقلة: قيمة تحويلات المصارف عبر نظام التسوية الإجمالي (X1)، مبالغ الشيكات الإلكترونية (X2)، وعدد الشيكات الإلكترونية ونظام الدفع بالتجزئة. أما المتغير التابع فهو معدل دوران الاسهم الشهري (Y1). سيتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) لتحليل هذه البيانات. يوضح الجدول(2) متغيرات البحث والمؤشرات المستخدمة في التحليل.

الجدول (2) تعريف متغيرات البحث

الرمز	الدلالة	الصفة	طبيعة العلاقة النظرية مع المتغيرات التابعة
X1	مبالغ الصكوك الالكترونية بالدينار	مستقل	طردية
X2	قيمة تحويلات المصار ف عن طريق نظام التسوية الاجمالي	مستقل	طردية
X3	تحويلات نظام الدفع بالتجزئة	مستقل	طردية

Y1	معدل دوران الاسهم	تابع	

المصدر: من إعداد الباحث

١.٣.٣ – تحليل اختبار السكون لمتغيرات البحث:

هناك عدة اختبارات تستخدم لبيان سكون السلاسل الزمنية من عدمها ومنها اختبار فيلبس بيرون واختبار ديكي فوللر المطور إذ يتم اللجوء لهذين الاختبارين، لأنّهما يعطيان نتائج أكثر دقة في الكشف عن مدى سكون السلسلة.

١.١.٣.٣- اختبار فيلبس بيرون

الجدول (٣) نتائج اختبار فيلبيس بيرون (PP)

	At Level				
		X1	X2	X3	Y1
With Constant	t-Statistic	-3.869	-6.020	1.869	-10.558
	Prob.	0.003	0.000	1.000	0.000
		***	***	No	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-5.724	-7.824	-1.253	-11.141
	Prob.	0.000	0.000	0.891	0.000
		***	***	No	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.164	-0.572	3.058	-9.121
	Prob.	0.223	0.468	0.999	0.000
		No	No	No	***
	At First Difference				
		d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(Y4)
With Constant	t-Statistic	-28.562	-28.074	-9.010	-54.874
	Prob.	0.000	0.000	0.000	0.000
		***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-29.859	-28.272	-13.062	-54.840
	Prob.	0.000	0.000	0.000	0.000
		***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-27.817	-27.074	-8.512	-54.408
	Prob.	0.000	0.000	0.000	0.000
		***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: نتائج برنامج الايفيوز الاصدار الثالث عشر

نلاحظ من خلال الجدول (٣) وبحسب طريقة فيبلس بيرون وطريقة ديكي فوللر المطور أنَّ متغيرات السلسلة اغلبها غير ساكنة عند المستوى الأصلي ولكن تصبح ساكنة عند الفرق الأول.

٢.١.٣.٣- اختبار ديكي فوللر المطور

الجدول (٤)اختبار دوكي–فوللر المطور(ADF)

	At Level				
		X1	X2	X3	Y1
With Constant	t-Statistic	-2.392	-1.146	0.490	-9.994
	Prob.	0.146	0.697	0.985	0.000
		No	No	No	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.490	-2.123	-1.698	-11.021
	Prob.	0.333	0.529	0.742	0.000
		No	No	No	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-0.657	0.853	1.367	-3.913
	Prob.	0.431	0.893	0.956	0.000
		No	No	No	***
	At First Difference				
		d(X1)	d(X2)	d(X3)	d(Y4)
With Constant	t-Statistic	-13.824	-12.798	-2.077	-12.048
	Prob.	0.000	0.000	0.254	0.000
		***	***	No	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-13.835	-12.806	-2.731	-12.011
	Prob.	0.000	0.000	0.229	0.000
		***	***	No	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-13.849	-12.736	-1.440	-12.084
	Prob.	0.000	0.000	0.138	0.000
		***	***	No	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant

المصدر: نتائج برنامج الايفيوز الإصدار الثالث عشر

نلاحظ من خلال الجدول (4) تظهر اختبارات السكون حسب طريقة PP وطريقة ADF أنَّ معظم السلاسل الزمنية غير ساكنة عند المستوى الاصلي وتصبح ساكنة عند الفرق الاول باستثناء تحويلات نظام الدفع بالتجزئة تكون غير ساكنة

٢.٣.٣- قياس وتحليل أثر المدفوعات الألكترونية في مؤشر معدل دوران الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية

١.٢.٣.٣- أختيار النموذج ألامثل لمعدل دوران الأسهم وفق منهجية (**ARDL)** ويتم التقدير الأولي للنموذج الرابع وفق منهجية (ARDL) من خلال الملحق (1) وتقدير النتائج الأولية وقيام نموذج (ARDL) بتحديد درجات الإبطاء الزمني للمتغيرات المدروسة (**Y1, X1, X2, X3**)، إذ كانت درجة إبطاء الزمني للمتغير التابع (**Y1**) درجة واحدة، أمّا المتغيرات المستقلة لكل من (X1, X2, X3) فكانت درجات الإبطاء(10, 1, 0) على التوالي، أي تصبح رتبة الأنموذج القياسي(1, 1,0 ,10) وفق منهجية (ARDL)، إذ تم اختيار فترة الإبطاء بحسب معيار(AIC) التي تمثل أقل قيمة لهذا المعيار ، إذ يتم اختيار طول الإبطاء الذي يعطي أقل قيمة لهذا المعيار ويمكن النظر إلى الشكل (١).

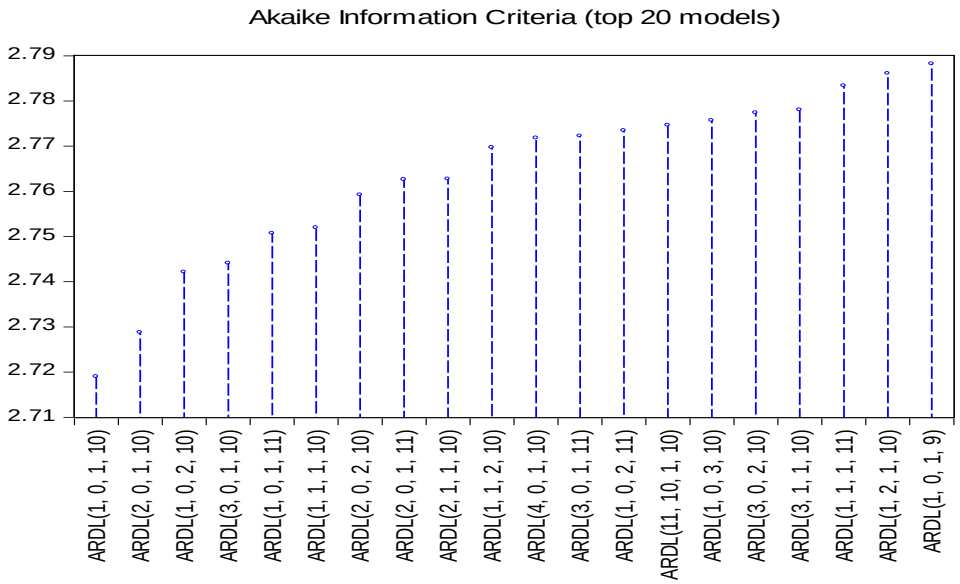

المصدر : نتائج برنامج الايفيوز الإصدار الثالث عشر

الشكل (1) نتائج فترات الابطاء المثلى حسب طريقة (AIC)

٢.٢.٣.٣- نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك(Bounds Test)

الجدول (٥) نتائج اختبار الحدود للنموذج الرابع

ARDL Bounds Test				
Date: 06/11/24 Time: 01:58				
Sample: 2019M01 2023M12				
Included observations: 59				
Null Hypothesis: No long-run relationships exist				
Test Statistic	Value	K		
F-statistic	14.14336	3		
Critical Value Bounds				
Significance	I0 Bound	I1 Bound		
10%	3.47	4.45		
5%	4.01	5.07		
2.5%	4.52	5.62		
1%	5.17	6.36		

المصدر: نتائج برنامج الايفيوز الإصدار الثالث عشر

نلاحظ من خلال الجدول (5) تظهر النتائج بأنّ احصائية (F) المحسوبة (F-statistic) والبالغة (14.14) هي أكبر من إحصائية (F) الجدولية عند قيمة الحد الأعلى ومستوى الدلالة (1%) والبالغة (6.36) ممّا يعني رفض فرضية العدم

القائلة بعدم وجود علاقة تكامل المشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أي وجود علاقة تكامل مشترك بينهما خلال مدة الدراسة .

٣.٢.٣.٣- تقدير معلمات الأجل الطويل والأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

الجدول (٦) تقدير معلمات الاجل الطويل والاجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: LOG(Y١)				
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 10)				
Date: 06/11/24 Time: 01:58				
Sample: 2011M01 202٣M١2				
Included observations: 59				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DLOG(X1)	1.488780	0.411749	3.615747	0.0008
DLOG(X2)	0.432995	0.532797	0.812683	0.4210
DLOG(X3)	-0.296084	0.405189	-0.730732	0.4690
DLOG(X3(-1))	0.029489	0.449463	0.065609	0.9480
DLOG(X3(-2))	0.675415	0.444813	1.518422	0.1364
DLOG(X3(-3))	-0.101098	0.432072	-0.233983	0.8161
DLOG(X3(-4))	-0.495847	0.428624	-1.156833	0.2539
DLOG(X3(-5))	0.497982	0.435446	1.143613	0.2593
DLOG(X3(-6))	-0.422656	0.454413	-0.930114	0.3576
DLOG(X3(-7))	-0.530258	0.451012	-1.175707	0.2463
DLOG(X3(-8))	-0.453760	0.453688	-1.000159	0.3230
DLOG(X3(-9))	-0.813716	0.383415	-2.122284	0.0398
D(@TREND())	-0.240496	0.052909	-4.545438	0.0000
CointEq(-1)	-1.059816	0.126535	-8.375697	0.0000
Cointeq = LOG(Y1) - (1.4048*LOG(X1) + 1.9368*LOG(X2) + 1.3327*LOG(X3)				
-89.7194 -0.2269*@TREND)				
Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG(X1)	1.404753	0.401750	3.496585	0.0011
LOG(X2)	1.936846	0.627320	3.087491	0.0036
LOG(X3)	1.332673	0.314157	4.242061	0.0001
C	-89.719373	18.230553	-4.921374	0.0000
@TREND	-0.226922	0.048925	-4.638158	0.0000

المصدر: نتائج برنامج الايفيوز الاصدار الثالث عشر

تشير النتائج الجدول (٦) إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغير التابع (مؤشر معدل دوران الأسهم Y1) والمتغيرات المستقلة ، وهذا ما أكّدته معلمة تصحيح الخطأ البالغة (1.05 –) عند مستوى معنوي أقل من (1%) أي انّها سالبة ومعنوية وبما أنّها سالبة ومعنوية أي ان هناك علاقة تكامل مشترك ، كما ان هذه المعلمة تعبر عن سرعة التكيف بين الأجل الطويل والأجل القصير، إذ تشير قيمة معلمة تصحيح الخطأ إلى أنَّ الاختلال في الأجل القصير يُصحح خلال (1.05) من الزمن.

ويبين القسم الثاني من الجدول أعلاه نتائج معلمات النموذج طويلة الاجل :

١- وجود تأثير طردي لمبالغ الصكوك الالكترونيةX1 على مؤشر معدل دوران الأسهم (Y1) في الأجل الطويل ، وهذا التأثير معنوي عند مستوى أقل من 1% ، إذ أنَّ زيادة مبالغ الصكوك الالكترونية بنسبة 1% يؤدّي إلى ارتفاع مؤشر معدل دوران الأسهم بمقدار (1.40%) ، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية.

٢- وجود تأثير طردي لقيمة تحويلات المصارف عن طريق نظام التسوية الاجمالي (X2) على المؤشر معدل دوران الأسهم (Y1) في الأجل الطويل، وهذا التأثير معنوي عند مستوى أقل من 1% ، إذ أنَّ زيادة قيمة تحويلات المصارف بنسبة 1% يؤدّي إلى ارتفاع مؤشر معدل دوران الأسهم بنسبة (1.93 %)، وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية .

٣- –وجود تأثير طردي لتحويلات نظام الدفع بالتجزئةX3 على المؤشر معدل دوران الأسهم (Y1) في الأجل الطويل ، وهذا التأثير معنوي عند مستوى أقل من 1% ، إذ أنَّ زيادة تحويلات نظام الدفع بالتجزئة بنسبة 1% يؤدّي إلى ارتفاع مؤشر معدل دوران الأسهم بنسبة (1.33 %)، وهذا يتطابق مع منطق النظرية الاقتصادية.

٤.٢.٣.٣- اختبارات سلامة الانموذج ARDL

١.٤.٢.٣.٣- اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل LM

الجدول (٧) نتائج الارتباط الذاتي المتسلسل للنموذج الرابع

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.123583	Prob. F(2,40)	0.3352
Obs*R-squared	3.138265	Prob. Chi-Square(2)	0.2082

المصدر: نتائج برنامج الايفيوز الإصدار الثالث عشر

ويتبين من نتائج الجدول (٧) أنَّ قيمة الاحتمالية لاختبار F بلغت (0.33) وهي غير معنوية وأكبر من مستوى الدلالة (5%) أي أنَّ النموذج لا يُعاني من مشكلة الارتباط الذاتي المتسلسل ، وبالتالي قبول فرضية العدم والتي تنصّ على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي .

٢.٤.٢.٣.٣-اختبار ثبات تجانس التباين (ARCH)

الجدول (٨) نتائج اختبار تجانس التباين للنموذج الرابع

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.955109	Prob. F(1,56)	0.3326
Obs*R-squared	0.972631	Prob. Chi-Square(1)	0.3240

المصدر: نتائج برنامج الايفيوز الإصدار الثالث عشر

يتضح من الجدول (٨) أنَّ النموذج لا يُعاني من مشكلة اختلاف التباين في حدّ الخطأ أي ان تباين الاخطاء متجانس ، لأنّ القيمة الاحتمالية لاختبار F بلغت (0.33)، وهي غير معنوية و أعلى من مستوى الدلالة (5%)، وبالتالي نقبل فرضية العدم والتي تنص بعدم وجود مشكلة اختلاف التباين .

٣.٤.٢.٣.٣-اختبار سوء التوصيف Ramsey RESET Test

الجدول (٩) نتائج اختبار سوء التوصيف للنموذج الرابع

Equation: UNTITLED				
Omitted Variables: Squares of fitted values				
	Value	Df	Probability	
t-statistic	0.056118	41	0.9555	
F-statistic	0.003149	(1, 41)	0.9555	

المصدر: نتائج برنامج الايفيوز الاصدار الثالث عشر

يتضح من الجدول (٩) أنَّ النموذج لا يُعاني من مشكلة سوء التوصيف ، لانَّ القيمة الاحتمالية لاختبار F بلغت (0.95) وهي غير معنوية و أعلى من مستوى الدلالة (5%) وبالتالي نقبل فرضية العدم التي تنص بعدم وجود مشكلة سوء التوصيف .

٥.٢.٣.٣- نتائج اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات الأنموذج ARDL

١.اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة (CUSUM)

الشكل(٢) المجموع التراكمي للبواقي المعاودة للنموذج الرابع

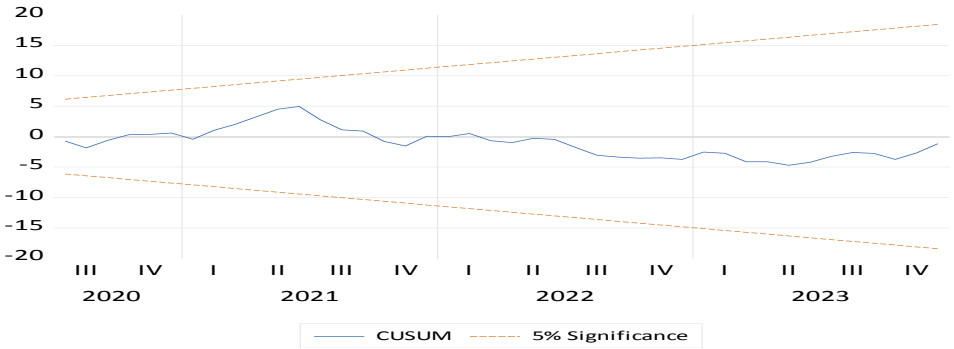

المصدر: نتائج برنامج الايفيوز الإصدار الثالث عشر

2. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة (CUSUM OF Squares)

الشكل (٣) اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة

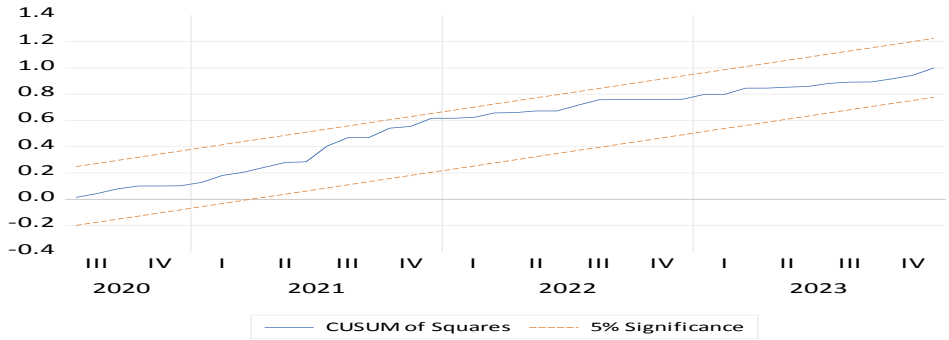

المصدر: نتائج برنامج الايفيوز الإصدار الثالث عشر

نلاحظ أنَّه يستخدم اختباري (CUSUM،CUSUM OF Squares) للتحقق من استقرارية الأنموذج المعتمد (ARDL) ، وفقاً لهذين الاختبارين يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة للنموذج (ARDL) ، إذ كان الرسم البياني للاختبارين داخل الحدود الحرجة وداخل اطار الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند اعتماد مستوى مُعنيَن (5%) ، يتم قبول فرضية العدم التي تنص على أنَّ كل المعلمات المقدرة مستقرة هيكلياً ، وكما في الشكلين

٤- المبحث الرابع /الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات

١. يؤدي انتشار المدفوعات الإلكترونية إلى ابتكار منتجات وخدمات مالية جديدة، مما يعزز من النمو والتطور في سوق الأوراق المالية.

٢. ساهمت المدفوعات الإلكترونية في تقليص الوقت اللازم لتسوية المعاملات المالية، مما يحسن من كفاءة السوق ويقلل من مخاطر التسوية.

٣. أظهرت نتائج التحليل أن التحول من نظام التداول اليدوي إلى نظام التداول الإلكتروني في سوق العراق للأوراق المالية كان له تأثير إيجابي على مؤشر معدل دوران الاسهم، حيث شهدت القيم ارتفاعاً ملحوظاً بعد اعتماد النظام الإلكتروني.

٤. أظهرت معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ وجود علاقة إيجابية بين مؤشر معدل دوران الاسهم كمتغير تابع، والمتغيرات المستقلة (قيمة

الصكوك الإلكترونية X1، وتحويلات المصارف X2، وتحويلات نظام الدفع بالتجزئة X3)، مما يؤكد صحة فرضية البحث.

٢.٤- المقترحات

١. تعزيز دور الرقابة والإشراف في مجال التقنيات الإلكترونية لضمان حقوق الأطراف كافة في العمليات التجارية، مع الاهتمام بحماية سرية المعلومات المالية أثناء إتمام الصفقات.

٢. تشجيع التداول الإلكتروني عبر الإنترنت، الذي يساعد المستثمرين على متابعة مؤشرات التداول وأسعار الأسهم بسرعة، مما يسهم في زيادة نشاط التداول في سوق العراق للأوراق المالية.

٣. يوفر التداول الإلكتروني الدقة والسرعة في تنفيذ عمليات البيع والشراء للأوراق المالية، ويعزز من سيولة السوق من خلال زيادة معدل دوران الأسهم وجذب رؤوس الأموال، وبالتالي يُوصى بإجراء المزيد من الدراسات لتغطية الجوانب الأخرى وتحقيق أقصى استفادة من مزايا التداول الإلكتروني

المصادر:

١. أحمد عبد الوهاب عبد الشافي، حمزة فائق وهيب الزبيدي، نظام المدفوعات الالكتروني وأثره في كفاءة الأداء المصرفي: بحث تطبيقي في عينة من القطاع المصرفي في العراق، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ١٥، العدد ٥١، ٢٠٢٠.

٢. آل فواز، مبارك بن سليمان ، الاسواق المالية من منظور اسلامي ، معهد الاقتصاد الاسلامي ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، ٢٠١٠.

٣. بتال ، احمد حسين (٢٠١٥) ،العلاقة بين سعر الصرف وسوق الاوراق المالية في العراق دراسة قياسية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، المجلد ٤ ، العدد ٧، العراق.

٤. جاسم، علا سمير سبتي ، محمد، محمود إسماعيل، نظم الدفع الإلكتروني و فرصة تأثيرها في ربحية المصارف : بحث تطبيقي في عينة من المصارف التجارية

العراقية، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد ١٥، العدد ٥١ ، جامعة بغداد المعهد العالي للدراسات المحاسبية و المالية، العراق، ٢٠٢٠،

٥. الخزرجي، ثريا عبد الرحيم، الحسيني، زهراء هادي معلة، تأثير انظمة المدفوعات الالكترونية في فاعلية السياسة النقدية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد٢٥، العدد١١٢، ٢٠١٩.

٦. خلف ، حميد حسن وعلي، خولة غازي (٢٠٢١) ، قياس أثر الائتمان المصرفي الممنوح من المصرف الزراعي التعاوني على اجمالي الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (١٩٩٠– ٢٠١٩) ، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، جامعة تكريت ، المجلد (١٧) العدد(٥٤)

٧. داغر ، محمود محمد محمود وعاشور، احسان جبر (٢٠١٤) ، دور السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة ٢٠٠٤– ٢٠١١ ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، بغداد ، العدد ٧٧.

٨. الدليمي ، حسين ديكان درويش والعنزي ، علي فلاح حمزة(٢٠١٨) ، تحديد وقياس التوازن الاقتصادي بأستخدام أنموذج (هيكس هانس) في العراق للمدة (١٩٩٧– ٢٠١٥) ، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية ، جامعة بابل ، المجلد (١٠) العدد (٣)

٩. الرزين، عبد الله بن محمد، الكفاءة الاقتصادية للأسواق المالية وارتباطها باقتصاد المعرفة، ورقة بحثية من مؤتمر العلمي الدولي السنوي الخامس حول: الاقتصاد الافتراضي والمعرفة والتنمية الاقتصادية، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، ٢٠٠٥.

١٠. المصبح ، كمال الدين احمد ٢٠٠٦، محددات التضخم في سوريا خلال الفترة ١٩٧٠ – ٢٠٠٤ ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت مجلس النشر العلمي ، العدد ٣ ، العراق .

١١. ندى جاسم حبيب، بتول يونس صبيح، تحليل مؤشرات أداء سوق العراق للأوراق المالية في ظل التداول الالكتروني للفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٢، الجامعة التقنية الوسطى، الكلية التقنية الادارية، ٢٠١٣.

١٢. ناجي، إسراء فهمي، التأمين ضد الاخطار الالكترونية، مجلة رسالة الحقوق، العراق، المجلد١٣، ع١، ،٢٠٢١.

١٣. هشام طلعت عبد الحكيم، عماد عبد الحسين دلول، نظام التداول الالكتروني وانعكاسه في مؤشرات تداول سوق الأوراق المالية: دراسة تحليلية على سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٢، العدد ٩٢، ٢٠١٦.

١٤. البنك المركزي العرقي ، النشرة الاحصائية الشهرية للمدة ٢٠١١–٢٠٢٢ .

15. Briggs, A. & Brooks, L.,Electronic Payment Systems Development in a Developing Country: The Role of Institutional Arrangements. The Electronic Journal on Information Systems in Developing Countries, 2011.
16. Gallardo, R. K., Olanie, A., Ordóñezc, R., & Ostrom, M., The Use of Electronic Payment Machines at Farmers Markets: Results from a Choice Experiment Study. International Food and Agribusiness Management Review, 2015.
17. Liua Guangqiang, Liu Boyang, How digital technology improves the high-quality development of enterprises and capital markets: A liquidity perspective, Finance Research Letters, Volume 53, May 2023

الملحق(١) نتائج التقدير الاولي لنموذج **ARDL** لمتغيرات النموذج

Dependent Variable: LOG(Y1)		
Method: ARDL		
Date: 06/11/24 Time: 01:57		
Sample (adjusted): 2019M02 2023M12		
Included observations: 59 after adjustments		
Maximum dependent lags: 11 (Automatic selection)		
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)		
Dynamic regressors (11 lags, automatic): LOG(X1) LOG(X2) LOG(X3)		
Fixed regressors: C @TREND		
Number of models evalulated: 19008		
Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 10)		

Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG(Y4(-1))	-0.059816	0.126535	-0.472725	0.6389
LOG(X1)	1.488780	0.411749	3.615747	0.0008
LOG(X2)	0.432995	0.532797	0.812683	0.4210
LOG(X2(-1))	1.619706	0.531171	3.049312	0.0040
LOG(X3)	-0.296084	0.405189	-0.730732	0.4690
LOG(X3(-1))	0.094024	0.451811	0.208105	0.8362
LOG(X3(-2))	-0.029489	0.449463	-0.065609	0.9480
LOG(X3(-3))	-0.675415	0.444813	-1.518422	0.1364
LOG(X3(-4))	0.101098	0.432072	0.233983	0.8161
LOG(X3(-5))	0.495847	0.428624	1.156833	0.2539
LOG(X3(-6))	-0.497982	0.435446	-1.143613	0.2593
LOG(X3(-7))	0.422656	0.454413	0.930114	0.3576
LOG(X3(-8))	0.530258	0.451012	1.175707	0.2463
LOG(X3(-9))	0.453760	0.453688	1.000159	0.3230
LOG(X3(-10))	0.813716	0.383415	2.122284	0.0398
C	-95.08604	17.91529	-5.307537	0.0000
@TREND	-0.240496	0.052909	-4.545438	0.0000
R-squared	0.527739	Mean dependent var		-1.473491
Adjusted R-squared	0.347830	S.D. dependent var		1.024815
S.E. of regression	0.827610	Akaike info criterion		2.695855
Sum squared resid	28.76744	Schwarz criterion		3.294467
Log likelihood	-62.52772	Hannan-Quinn criter.		2.929529
F-statistic	2.933369	Durbin-Watson stat		1.819558
Prob(F-statistic)	0.002651			

المصدر : نتائج برنامج الايفيوز الاصدار الثالث عشر

الأموال المشبوهة ـ ودور البنك المركزي في مكافحة عمليات غسيل الأموال

دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٣)

Suspicious Funds - and the Role of the Central Bank in Combating Money Laundering

An Analytical Study of the Central Bank of Iraq for the Period (2006-2023)

الباحث

أ.م.د. ساكار ظاهر عمر امين

الجامعة التقنية الشمالية / المعهد التقني كركوك

sakardaher@ntu.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

اتسعت ظاهرة غسيل الأموال وانتشرت بفعل العولمة التي بسطت نفوذها المادي على الإنسان والمكان ، ومن أمثلة نشاطات اقتصاديات الظل غير المشروعة إنتاج سلع وخدمات محظور تداولها مثل المخدرات والسلع المهربة والمسروقة والمراهنات والمقامرات والدعارة والعمولات والرشاوى والتهرب الضريبي وغيرها . ولغرض بيان أهمية هذه الدراسة وحل مشكلتها . يتناول الدراسة ماهية الأموال المشبوهة بصورة عامه ودور البنك المركزي في مكافحة عمليات غسيل الأموال بصورة خاصة حيث يقوم بعرض مفهومها ومصادرها ويبحث أيضا في موضوع أركان عملية غســـــــيل

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

AFSJ

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع

الصفحات ٦٣ــ ٩٤

الأموال ومراحله ، ويتضمن البحث دراسة تحليلية في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٣) لينتهي البحث بعرض جمله من الاستنتاجات والتوصيات المهمة ومنها : يجب مكافحة الأموال المشبوهة عن طريق الإصلاح الإداري والمالي ، وذلك بمنع التداخل بين الوظيفة العامة وممارسة النشاط التجاري والمالي مع تشديد القيود والضوابط وتحديث عمل الجهات الأمنية لتطوير الكشف عن مثل هذا النوع من الفساد .

الكلمات المفتاحية : الاموال المشبوهة ، عمليات غسيل الاموال ، البنك المركزي العراقي .

Abstract.

The phenomenon of money laundering has expanded and spread due to globalization, which has extended its material influence on people and places. Examples of illegal shadow economic activities include the production of goods and services that are prohibited from being traded, such as drugs, smuggled and stolen goods, betting, gambling, prostitution, kickbacks, bribes, tax evasion, and others . For the purpose of explaining the importance of this study and solving its problem. The study deals with the nature of suspicious money in general and the role of the central bank in combating money laundering operations in particular. It presents its concept and sources and also discusses the pillars of the money laundering process and its stages . The research includes an analytical study of the Central Bank of Iraq for the period (2006-2023), so that the research ends by presenting a set of important conclusions and recommendations, including: Suspicious funds must be combated through administrative and financial reform, by preventing interference between the public function and the practice of commercial and financial activity while tightening restrictions and controls and modernizing the work. Security agencies to develop detection of this type of corruption .

Keywords : Suspicious funds, money laundering operations, the Central Bank of Iraq.

المقدمة

نشط في الآونة الأخيرة الاهتمام بدراسة ظاهرة اقتصاديات الظل – الاقتصاد الخفي، إذ صاحب عمليات الإصلاح الاقتصادي في الكثير من الدول النمو الملحوظ لاقتصاديات الظل بما فيه من عمليات غير مشروعة ، تلك العمليات التي حققت للقائمين عليها أموالاً كثيرة غير مشروعة المصدر (قذرة) ، وهو ما نشطت معه عمليات الغسيل لتلك الأموال وتعددت صورها وأساليبها مما جعل كثيراً من مراكز الأبحاث والدراسات الدولية تلقي الأضواء على ظاهرة اقتصاديات الظل عموماً للتعرف وبدقة على ملامحها الأساسية وانعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية . إن الأموال غير نظيفة كافة تتحقق من أنشطة غير مسجلة في الحسابات والدفاتر باعتبارها أنشطة غير مشروعة، مما يصعب إلى أرقام حقيقة عن حجمها أو مقاديرها، ولكنها تتجاوز مليارات الدولارات ، مما يعكس بصورة واضحة الآثار السلبية والمخاطر التي تحدثها على الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة. وبناءً على ما تقدم فقد تم تأطير محتويات الدراسة وفقاً للمباحث الآتية :

المبحث الأول . منهجية الدراسة

١.١- مشكلة الدراسة

إن الأموال المشبوهة تنشأ مباشرة من أنشطة غير مشروعة يحرمها القانون ، وهنا تزداد تحديات مكافحة عمليات غسيل الأموال بسبب الثورة التقنية الرقمية في مجال الاتصالات والتعاملات الإلكترونية التي تتم خلال ثوان ، الأمر الذي يحتاج للبحث عن سبل لمحاربة هذه الآفة التي تبحث عن شرعية في الاقتصاد العالمي . لذا فإن مشكلة الدراسة تنحصر في التساؤلات الآتية :

- هل ظاهرة الأموال المشبوهة سائدة في العراق ؟
- هل لعمليات غسيل الأموال آثار اقتصادية واجتماعية ومصرفية ؟

- هل يتم استغلال المؤسسات المالية في عمليات غسيل الأموال ؟
- هل للبنك المركزي العراقي دور في مواجهة تلك العمليات ؟

٢.١- أهمية الدراسة

تمثلت أهمية البحث من أهمية المتغيرات المدروسة من الاموال المشبوهة ودراسة مصادر الاموال غير نظيفة للحصول على ثروات أو منافع خاصة والعمولات والتجار في السوق السوداء فيما هو ممنوع وسرقة أموال الدولة والتهرب الضريبي وتهريب السلع والنقد وتجارة الأغذية الفاسدة وسرقة الاختراعات والآثار والمضاربات في الأراضي والعقارات في البورصة وكذلك أنشطة التجسس والاقتراض من البنوك بدون ضمانات كافية والهروب بالقروض ، وجمع أموال المودعين وتهريبها للخارج ، وتزييف النقود وتزوير الصكوك المصرفية وغيرها ، والتركيز على دور البنك المركزي في مواجهة عمليات غسيل الاموال ، بالإضافة الى وتوائم النظرية مع التطبيق من خلال تأطير ممنهج يمكن أن يسترشد به البنك المركزي العراقي . ومن جانب أخر ترسيخ المفاهيم العلمية المعاصرة من الأدبيات المتعلقة بالموضوع وعرضها بطريقة واضحة ومتكاملة لغرض رفد المكتبة العلمية .

٣.١-أهداف الدراسة

من خلال التعرف على مشكلة الدراسة واهميتها يمكن توضيح الهدف الرئيسي لهذه الدراسة والذي يتمثل في ماهية الأموال المشبوهة بصورة عامه ودور البنك المركزي في مكافحة عمليات غسيل الأموال بصورة خاصة . فضلاً عن الاهداف الفرعية والتي تتمثل بالاتي :

- ظاهرة غسيل الأموال المشبوهة من حيث مراحلها وطرقها المختلفة وآثارها ومصادرها.
- بيان الإجراءات والضوابط الداخلية الوقائية ضد العمليات المشبوهة .
- تحليل وتطبيق الدراسة في البنك المركزي العراقي لبيان دوره في مكافحة عمليات غسيل الاموال للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٣) .

٤.١- فرضية الدراسة

ينطلق البحث من الفرضيات الآتية :

الفرضية الرئيسية الأولى : (أن لظاهرة غسيل الأموال المشبوهة آثاراً اقتصادية واجتماعية ومصرفية غير مرغوب فيها على مستوى الاقتصاد العراقي) .

الفرضية الرئيسية الثانية : (لا يزيد عمليات غسيل الأموال في وجود البنك المركزي العراقي) ويتفرع منه الفرضيات الفرعية التالية :

الفرضية الفرعية الأولى : لا تزداد الرشوة في العراق في وجود البنك المركزي العراقي.

الفرضية الفرعية الثانية : لا يزداد التزوير في العراق في وجود البنك المركزي العراقي.

الفرضية الفرعية الثالثة : لا يزداد الاختلاس في العراق في وجود البنك المركزي العراقي

٥.١- منهج الدراسة

لتحقيق أهداف وفرضيات الدراسة ، يتم الاعتماد على المنهج الوصفي في تحديد الإطار النظري العام ، وذلك من خلال الأستعانة بالأطاريح والرسائل الجامعية والدوريات والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة . فيما يتم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي تكون في البنك المركزي العراقي للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٣) .

١- المبحث الثاني/ الجانب النظري/ الأموال المشبوهة – المفهوم والأبعاد

١.٢- تعريف الأموال المشبوهة

نظراً للآثار الضارة لظاهرة غسيل الأموال على الاقتصاد الوطني والعالمي ، ونسبة لما تحدثه هذه الظاهرة من زعزعة للثقة في المؤسسات المالية فقد أصبحت مواجهتها من أوليات السلطة التشريعية والقانونية والرقابية على نطاق العالم ، كما ان التطورات المتسارعة التي شهدتها المصارف والمؤسسات المالية في نواحي الربط الإلكتروني والوسائل المصرفية الأخرى يجعل تلك المؤسسات أكثر عرضة للاستغلال في عمليات غسيل الأموال (www.soccpa.org:2004).

المقصود بمصطلح غسيل الأموال في المؤسسات المالية هو إدخال أو تحويل أو التعامل مع أي أموال ناتجة عن عمليات مشبوهة المصدر أو غير مشروعة في مؤسسة مصرفية أو مالية بهدف إخفاء أو طمس المصدر الحقيقي لتلك الأموال لإكسابها صفة الشرعية (www.soccpa.org: 2004).

وتعرف عمليات غسيل الأموال، هو أن غسيل الأموال عبارة عن العملية التي بموجبها تكون أرباح الجريمة مخفية عن المحققين، والالتفاف على الأنظمة المالية والاقتصادية لجعل تتبعها أكثر صعوبة ثم تنفق وكأنها أموال مشروعة. (تاج الدين، ٢٠٠٥، ٢٠)

كما عرفها مؤتمر لندن إنها مجموعة من العمليات المالية المتداخلة لإخفاء المصادر غير المشروعة للأموال ، أي إخفاء مصادر الأموال غير نظيفة وإظهارها في صورة أموال محصلة من مصادر مشروعة ، وتجري عملية ضخ هذه الأموال غير نظيفة (بعد غسيلها أو تبييضها) مع عوائدها إلى الاقتصاد العالمي وكأنها أموال طبيعية (الجميلي ، ٢٠٠١، ٦٩) .

ولقد عرف الاتحاد الأوربي في سنة ١٩٩٠ مصطلح غسيل الأموال بأنه : " تحويل أو نقل الملكية (The Conversion or transfer of property) مع العلم بمصادرها الإجرامية الخطيرة لأغراض التستر وإخفاء الأصل غير القانوني لها ، أو لمساعدة أي شخص يرتكب مثل هذه الأعمال" (القادر ، ٢٠٠٢، ٣) .

وكما يرى البعض أن هذه العملية ترتبط إلى حد كبير بأنشطة غير مشروعة عادة ما تكون هاربة خارج حدود سريان القوانين المناهضة للفساد المالي ، ثم تحاول العودة مرة أخرى بصفة شرعية معترف بها من قبل القوانين نفسها التي كانت تجرمها (تعتبرها جريمة) وداخل الحدود الإقليمية التي تسري عليها هذه القوانين (التمي، ٢٠٠٢، ٣).

كما تعني الأموال المشبوهة وجود جرائم محتملة أو مخالفات للقوانين يعاقب عليها القانون، وبذلك فإن دور المحاسب القانوني التقرير عن

الأموال المشبوهة وليس التحقيق فيها وتأكيدها وهي المهمة التي تقع ضمن اختصاص السلطات الأمنية والقضائية في الدولة (نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ٢٠٢٠، ١).

كما ان الأموال القذرة هي الأموال التي تنشأ من مباشرة أنشطة غير مشروعة يحرمها القانون، وكذلك تعرف الأموال القذرة (بأنها الأموال غير المشروعة الناتجة عن معاملات لأنشطة غير قانونية يطلق عليها الاستثمار الأسود). والأنشطة التي تمثل مصادر الأموال القذرة تشمل تجارة المخدرات والسلاح والرشوة والدعارة واستغلال الوظائف العامة للحصول على ثروات أو منافع خاصة والعمولات والاتجار في أسواق السوداء فيما هو ممنوع وسرقة أموال الدولة والتهرب الضريبي وتهريب السلع والنقد وتجارة الأغذية الفاسدة وسرقة الاختراعات والآثار والمضاربات في الأراضي والعقارات وفي البورصة وتزييف النقود وتزويد الصكوك المصرفية وغيرها (عبدالفضيل، ١٩٩٩، ٧).

٢.٢- مصادر الأموال المشبوهة

إن الأنشطة التي تمثل مصادر الأموال القذرة تشمل تجارة المخدرات والسلاح والرشوة، واستغلال الوظائف العامة للحصول على ثروات أو منافع خاصة والعمولات والتجار في السوق السوداء فيما هو ممنوع وسرقة أموال الدولة والتهرب الضريبي وتهريب السلع والنقد وتجارة الأغذية الفاسدة وسرقة الاختراعات والآثار والمضاربات في الأراضي والعقارات في البورصة وكذلك أنشطة التجسس والاقتراض من البنوك بدون ضمانات كافية والهروب بالقروض ، وجمع أموال المودعين وتهريبها للخارج، وتزييف النقود وتزوير الصكوك المصرفية وغيرها (الصالح، ٢٠٠٣، ١٧٥).

الشكل (١) مصادر الأموال المشبوهة

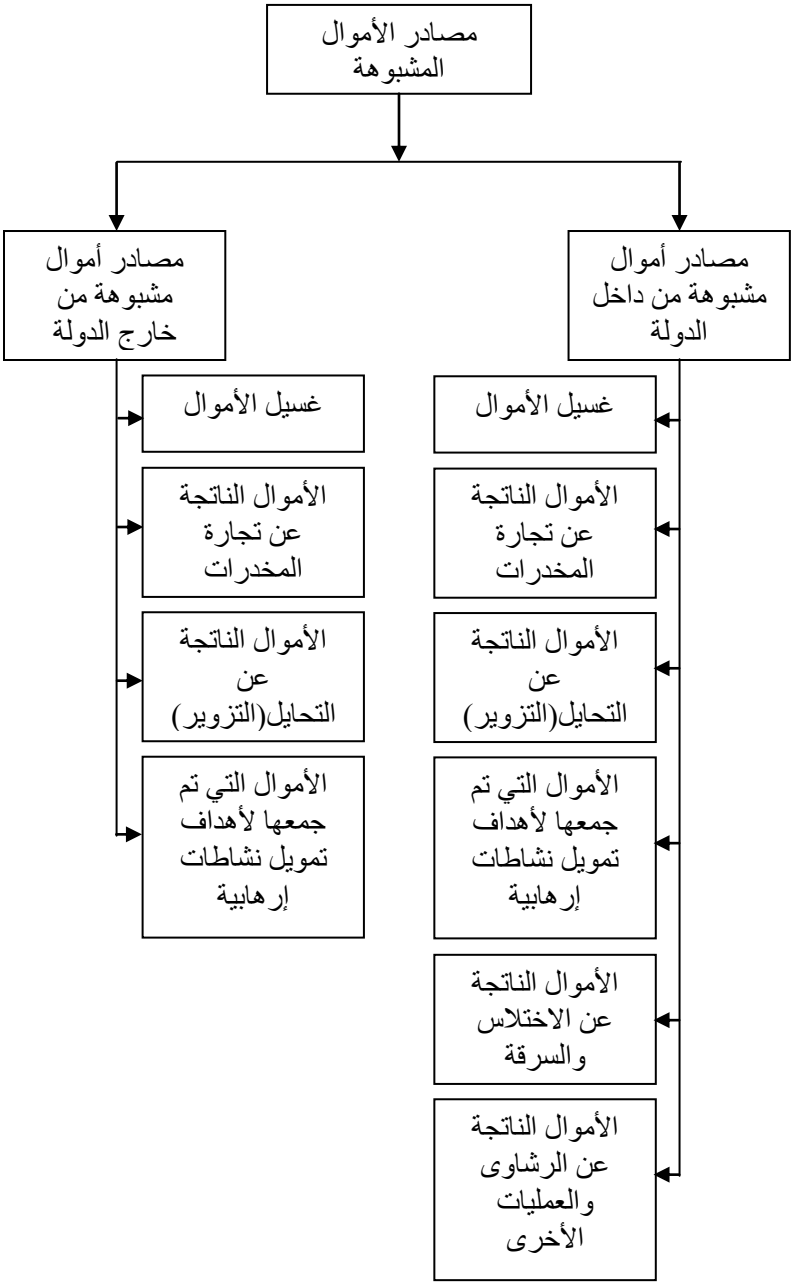

المصدر: نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، (٢٠٢٠)، " غسيل الأموال "، دائرة الرقابة والتطوير المهني، الجزء الأول، عمان، ص٢.

١.٢.٢- مثال لغسيل الأموال

تم عن واقعة قريبة العهد لغسيل الأموال عندما أبلغت ثلاث مؤسسات مالية عن معاملات مريبة متشابهة ، فقد تبين ان مهربي المخدرات كانوا يستخدمون وسطاء يسلمون العائدات النقدية للجريمة إلى متخصصين في وكالات سياحية ومشروعات استيراد وتصدير ، ويقوم هؤلاء المتخصصون بإيداع الأموال في حساباتهم المصرفية ثم يحولونها نظير رسم معين على أساس فواتير مزورة إلى حسابات مصرفية في الخارج وقد تم غسيل ما يقدر بثلاثين مليون دولار بهذه الطريقة ولكن في النهاية أقيمت دعوى أمام القضاء في بلدين .

وتكشف هذه الواقعة عن العديد من السمات المشتركة لغسيل الأموال وعن التدابير الفعالّة لمكافحة غسيل الأموال فالنقود يتم إدخالها في النظام المصرفي بواسطة أناس بعيدين عن النشاط الإجرامي المعروف (الأنشطة التي تولد النقود أو الأشياء الثمينة الأخرى التي تحتاج لغسيل) ويتم التغطية بطبقات تقسيم الأموال بين العديد من صغار الوكلاء غير الضاربين في الظاهر مما يخلف تسلسلاً مضللاً في الأوراق أو ينقل الأموال بأسرع ما يمكن إلى الخارج (ثويني، ٢٠٠٤، ١٤٤).

٢.٢.٢- آثار عمليات غسيل الأموال

يكون لعمليات غسيل الأموال آثاراً مختلفة، وقد يتراءى لبعض الناس أن عملية غسيل الأموال شأنها شأن الاقتصاد الخفي، بها آثار سلبية وآثار إيجابية، بعض الإيجابيات التي قد تتحقق من استخدام الأموال المغسولة لا يمكن أن تتعادل مع فداحة الآثار السلبية الناجمة عنها، ومع ذلك فإن عمليات غسيل الأموال يكون لها آثار مختلفة إيجابية كانت أم سلبية على الاقتصاد القومي (www.suhuf.net.sa:1999.).

وبالإمكان عرض هذه الآثار كما يأتي:

آ. الآثار الإيجابية:

تنطوي عمليات غسيل الأموال على آثار إيجابية ويمكن حصر هذه الآثار فيما يأتي: (www.moqatel.com:moneylaundering)

١. استخدام واستثمار الأموال غير المشروعة في مشروعات استثمارية تفيد المجتمع وتقلل من البطالة داخل الدولة.

٢. انتعاش السوق المحلية للدول.

٣. تخفيض معدلات التضخم.

وعلى الرغم من كون أن هذه الآثار الإيجابية تنحصر في تأثيراتها في الأجل الطويل، وذلك لأنها لا تأتي إلا باستثمار هذه الأموال في استثمارات طويلة الأجل، إلا أن استخدام هذه الأموال في استثمارات قصيرة الأجل سيكون لها مخاطر كبيرة على الاقتصاد القومي ككل، وتمثل بالتالي خطراً كبيراً على مناخ الاستثمار، أي أن هذه الآثار الإيجابية ضعيفة جداً أو مستحيلة.

ب. الآثار السلبية:

لظاهرة غسيل الأموال آثار اقتصادية واجتماعية ومصرفية غير مرغوب فيها على الاقتصاد العالمي وكما يأتي (العيوطي، ٢٠٢٣ ، ٢١):

أولاً: الآثار الاقتصادية

١. يؤدي تسرب الأموال المغسولة في الاقتصاد القومي للدول إلى حدوث تشوه في نمط الإنفاق والاستهلاك مما يؤدي إلى اختلاف في توزيع الدخل ، إذ ان الأفراد المستفيدين من تسرب الأموال المغسولة لا يدفعون عنها ضرائب ، وعليه هم لا يسهمون في الإيرادات إلى تمول الإنفاق العام ، وبذلك يصبح عبء الضرائب على أصحاب النشاطات الظاهرة فقط والمسجلة في الحسابات القومية في حين يزداد أصحاب النشاطات الخفية ثراءً.

٢. عدم تسجيل نشاطات الظل يؤدي إلى ان تكون المعلومات والبيانات الاقتصادية عن خط التقديرات الاقتصادية خاطئة وغير دقيقة ، مما يؤدي إلى نتائج سلبية على صعيد السياسات الاقتصادية ، ولابد من الإشارة إلى ان هناك (حسنة) واحدة للاقتصاد الخفي ، وهي ان الاستثمار البشري في ظل النشاطات الخفية يمكن ان يتجه إلى الارتفاع لحسن استفادة المجتمع من هذه الأنشطة.

٣. زيادة العجز في ميزان المدفوعات وحدوث أزمة سيولة في النقد الأجنبي ، مما يهدد احتياطات الدولة لدى البنك المركزي في العملات المدخرة .

٤. تؤدي عملية غسيل الأموال إلى انهيار البورصات التي تستقبل الأموال الناتجة عن الجرائم الاقتصادية حيث يمكن اللجوء إلى شراء الأوراق المالية ليس لغرض الاستثمار ولكن لغرض إتمام مرحلة معينة من مراحل غسيل الأموال ، ثم يتم بيع الأوراق المالية بشكل مفاجئ ، مما يؤدي إلى حدوث انخفاض حاد في أسعار الأوراق المالية بشكل عام في البورصة ومن ثم انهيارها بصورة مأساوية.

ثانياً: الآثار الاجتماعية

أما الآثار الاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال فهي: (الصالح ، ٢٠٠٣، ١٧٨)

١. تسرب الأموال غير المشروعة إلى المجتمع يقلب ميزان البناء الاجتماعي في البلاد وصعود المجرمين القائمين على عملية غسيل الأموال إلى هرم المجتمع يف الوقت الذي يتراجع فيه مركز المكافحين إلى اسفل القاعدة .

٢. كما تقود عملية غسيل الأموال إلى تفشي الجرائم في المجتمعات بشتى أشكالها ، اذ يصبح المعيار الاجتماعي لقيمة فرد هو المال بصرف النظر عن مصدره واوجه نشاطه وهو تشجيع للسلوك المنحرف وقلب للقيم الاجتماعية السامية وللفطرة التي تمقت الإجرام والمجرمين .

إن جميع الأموال المتحصلة من الجرائم المذكورة أدناه تعتبر أموالاً مغسولة والجرائم هي: (غالب، ٢٠٠٣، ٧٩)

١. جرائم المخدرات والمؤثرات العقلية .

٢. الدعارة والميسر والرق.
٣. الرشوة والاختلاس أو الاحتيال أو الإضرار بالمال العام أو المصلحة العامة .
٤. التزوير أو التزييف أو الدجل أو الشعوذة.
٥. الإنجاز غير المشروع في الأسلحة والذخيرة.
٦. جرائم الإضرار بالبيئة .
٧. التهرب الضريبي أو الجمركي.
٨. سرقة و تهريب الآثار.
٩. أي جرائم أخرى ذات صلة تنص عليها الاتفاقيات الدولية أو الإقليمية .

ثالثاً: الآثار المصرفية

يمكن أن تستعرض هذه الآثار بالآتي:

١. إن المؤسسات التي تمارس فيها عمليات غسيل الأموال تتأثر سمعتها المالية ومركزها الاقتصادي ، وذلك لأنها غالباً ما تقوم على الثقة (www.afp.gor.au).
٢. إن غسيل الأموال قد يعرض المؤسسات المالية إلى خسائر قد تجد نفسها في موقع لا يسمح لها التحقق من أن الأعمال تتم على نحو يتفق مع المعايير الأخلاقية.
٣. خطر تشويه التنافس بين المصارف وكذلك قد تسمح هذه الأموال لمصارف متعثرة بالبقاء ضمن القطاع المصرفي.

إن الهدف من استعراض بعض من هذه الآثار هو لأجل تبرير الهدف والأهمية من دراستها وأهمية مكافحتها لغرض تحجيمها وتقليل آثارها.

٣.٢.٢- مراحل عملية غسيل الأموال

تمر عملية غسيل الأموال بثلاثة مراحل رئيسية حتى يتم تبييضها وهي:

١.٣.٢.٢- المرحلة الأولى:

تسمى مرحلة الإحلال Placement, Replacement أو ما يسمى بمرحلة التنظيف أو الإيداع النقدي وتبدأ بقيام غسيل الأموال بمحاولة إدخال الأموال النقدية المتأتية

من نشاط غير مشروع ومثاله (تجارة المخدرات، الاحتيال، السرقة، التهرب الضريبي) إلى النظام المصرفي (البنك المركزي الأردني، ٢٠٠١).

٢.٣.٢.٢- المرحلة الثانية:

تسمى مرحلة التغطية أو مرحلة التمويه Loyering اذ يتم طمس علامة تلك الأموال مع مصادرها غير المشروعة من خلال القيام بالعمليات المالية والمصرفية المتأتية، والهدف من هذه المرحلة هو جعل عملية ربط الأموال بمصادرها الإجرامية صعبة قدر الإمكان (الذهبي، ٢٠٢١، ٤٢٣).

٣.٣.٢.٢- المرحلة الثالثة:

وتسمى مرحلة التكامل أو الدمج Integration وتمثل هذه المرحلة، في الواقع، الغاية النهائية من غسيل الأموال. إذ يتم من خلالها دمج الأموال المغسولة في الاقتصاد بحيث يصبح من الصعوبة التمييز بينها وبين الأموال من مصادر مشروعة، وهي تحقيق الغطاء الشرعي للثروة المالية المكونة من العمليات غير الشرعية فإذا نجحت عملية التمويل فان مشروع الدمج للأموال في الاقتصاد والمحلي كأموال مشروعة تظهر على أنها أعمال تجارية مشروعة (الشيخ، ٢٠٠٣، ٣٩).

لا تحدث المراحل الثلاثة أعلاه في كثير من الأحيان بالترتيب الظاهر أعلاه وقد تحدث مرة واحدة أو ان يصبح تداخل ما بين مرحلة وأخرى عن طريق: (مجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٤، ٥)

١. غسيل الأموال باستخدام معاملات نقدية.
٢. غسيل الأموال باستخدام حسابات مصرفية.
٣. غسيل الأموال باستخدام معاملات مالية تتصل بأنشطة استثمارية.
٤. غسيل الأموال عن طريق أنشطة دولية خارج نطاق الدولة .

وبالإمكان تصوير مراحل عملية غسيل الأموال بالشكل الآتي:

الشكل (٢)

مراحل عملية غسيل الأموال

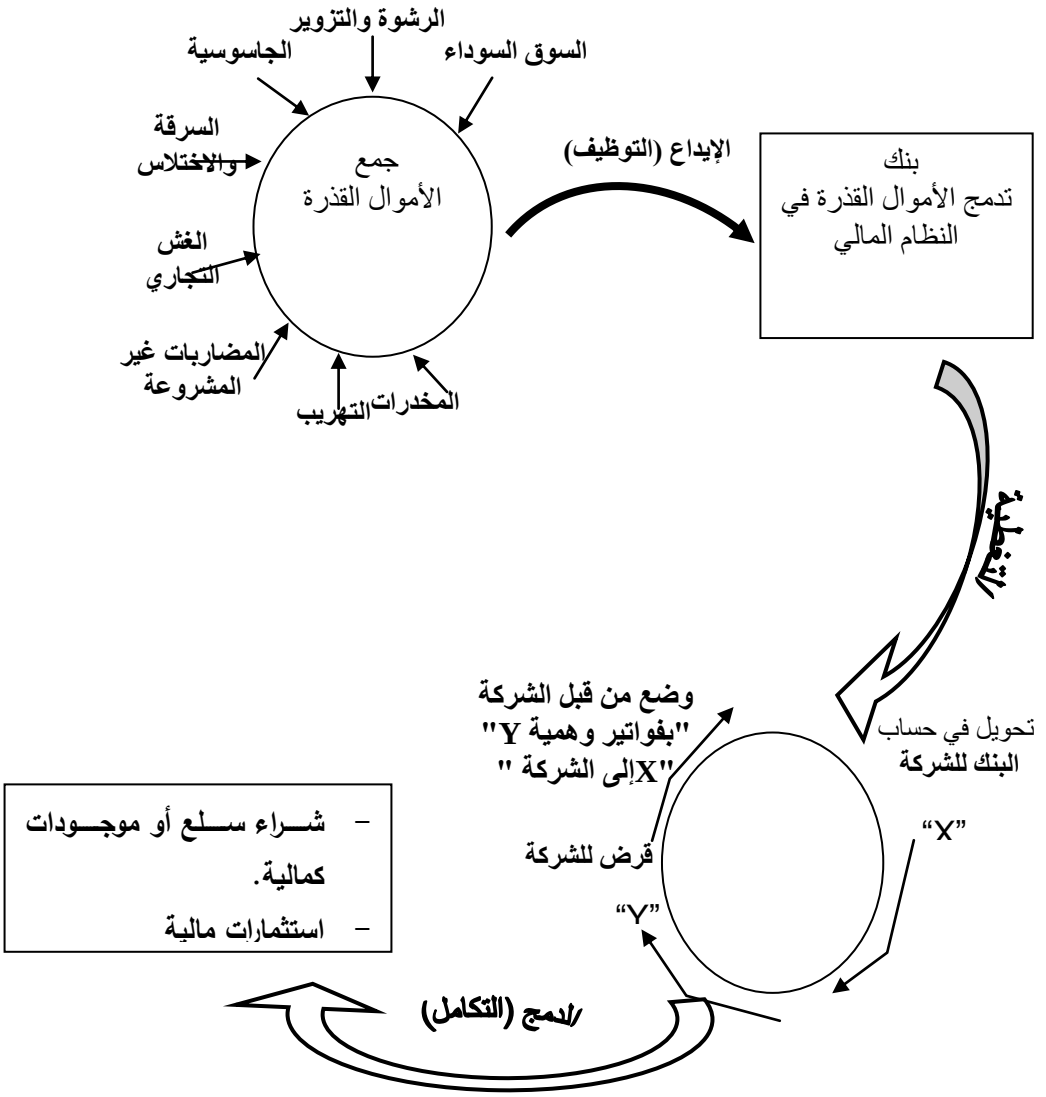

المصدر: تاج الدين، ميادة صلاح الدين، (٢٠٠٥)، " عمليات غسيل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي " ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، ص٢٦.

٣.٢- دور البنك المركزي في مواجهة عمليات غسيل الأموال

١.٣.٢- دور البنك المركزي.

يعد موضوع مكافحة غسيل الأموال من أهم القضايا الساخنة على المستويين الدولي والإقليمي، الأمر الذي يفسر زيادة الاهتمام به من قبل الكثير من الدول التي تحرص على إعطاء صورة حقيقية عن وضع العمل المصرفي في الدولة، وذلك من خلال إصدار العديد من التشريعات أو اتخاذ العديد من التدابير والإجراءات التي تؤكد على جديتها في مكافحة عمليات غسيل الأموال من خلال مصارفها أو مؤسساتها المالية ذات الصلة(حسين، ٢٠٠٤، ٢٦٤).

حيث يلعب البنك المركزي دوراً أساسياً في عملية غسيل الأموال ، وعليه يجب على البنك المركزي وبموجب قانون الالتزام بالآتي: (غالب، ٢٠٠٣، ٧٩)

١. رصيد حجم الأموال الواردة من خارج الدولة أو المحولة لخارجها من خلال المؤسسات المالية وإعداد التقارير عنها وعن حركتها وما يرتبط بتفعيلها.

٢. رصيد مراقبة أي رصيد ظاهر وغير مألوف ينتج عن حركة الأموال في الدولة لا ينسق مع واقعها الاقتصادي.

٣. مراقبة أنشطة المؤسسات المالية بغرض التأكد من خلوها في التعامل أو المعاملات في غسيل الأموال.

٤. إنشاء وحدة تقوم بعمل التحريات اللازمة لكشف الطرق والوسائل التي تتبع لغسيل الأموال.

٥. إصدار نشرات وتعليمات عن إصدار التدقيق في مجال مكافحة غسيل الأموال.

٢.٣.٢- كيفية استغلال المؤسسات المالية في عمليات غسيل الأموال

تلعب المؤسسات المالية دوراً كبيراً في مجال غسيل الأموال وقد يستغلها البعض لارتكاب هذه الجرائم ، ولذا حدد القانون التزامات عديدة على المؤسسات المالية الالتزام بها ويقصد بالمؤسسات المالية هي البنوك وشركات الوساطة والصرافة والتامين ووكالات السفر والسياحة وغيرها الالتزام بالآتي: (غالب، ٢٠٠٣، ٨٠)

١. عدم فتح أي حساب أو حسابات أو إجراء أية عملية مالية أو عمليات بأسماء مزيفة (Ficticious Names) أو غير كاملة أو غير واضحة ، ويجب التحقق من هوية العملاء استناداً لوثائق ثبوتية رسمية ، وذلك عند بداية التعامل مع هؤلاء العملاء أو عند إجراء صفقات تجارية معهم أو من ينوب عنهم ، وهنا نقول انه يجب على هذه المؤسسات المالية اتباع الحرص اللازم وتطبيق سياسة اعرف عميلك (Know Your Cusomer) .

٢. التحقق من المستندات الرسمية للشخصيات المعنوية التي توضح اسم الشخصية المعنوية وعنوانها وملاكها ، ومكان وتاريخ تسجيلها وأسماء المديرين المفوضين بالتوقيع نيابة عنها. وهذا يعني التقليل بقدر الإمكان وعدم فتح الحسابات التي لا تحمل أي رمز أو Code Account وهو ما يحدث في العديد من الدول مثل سويسرا لتغيير سياسة السرية المصرفية التي تنتجها منذ مدة طويلة وذلك استناداً إلى ان هذه السياسة تشجع غسيل الأموال.

٣. الاحتفاظ بسجل منفصل لكل عملية يحتوي على جميع البيانات المطلوبة.

٤. السكوت التام وعدم الإفصاح للعميل أو المستفيد أو لأي شخص آخر غير السلطات المختصة بتطبيق احكم هذا القانون عن أي استباه أو إجراء من إجراءات الأخطار أو التحري أو الفحص أو التحقيق التي تتخذ في شان المعاملات أو العمليات المالية المثبتة في إنها تتضمن غسيل الأموال ، وهذه النقطة هامة جداً ويجب الالتزام بها تماماً لان العميل إذا عرف بأنه تحت المراقبة أو الاشتباه سيهرب أو يمتنع عن تكملة العملية .

٥. إبلاغ اللجنة الإدارية فوراً بان عملية يشتبه في أنها تتضمن غسيل أموال خاصة وان اكتشاف ملية بسيطة في مكان ما قد تؤدي إلى اكتشاف جريمة لا تعرف الحدود بل تغطي كل العالم من أدناه إلى أقصاه Transworld Crime .

٦. الاحتفاظ لمدة لا تقل عن خمس سنوات من تاريخ انتهاء المعاملة أو العملية أو قفل الحساب بكل السجلات وهذه تعتبر فترة تقادم (Limitation Period) لإيضاح

التعامل المالي والصفقات التجارية والنقدية لكل عملية سواء كانت محلية أو خارجية أو عابرة وكذلك بملفات الحسابات والرسائل التجارية وان تقدم كافة هذه الوثائق عند طلبها للسلطة المختصة .

٧. تقديم أي معلومات أو مساعدة تطلبها السلطات المنفذة لهذا القانون ، وهذا لا يعني ان البنوك والمؤسسات المالية عند تقديم المعلومات عن العملاء أو غيرهم لا تعتبر قد خرقت مبدأ سرية العمليات المصرفية (Code Of Secrecy) لان تقديم المعلومات يتم وفق القانون.

٨. تنفيذ إجراءات التدقيق التي يصدرها البنك المركزي في هذا الخصوص من وقت لآخر.

٩. على الرغم من أي نص مخالف في أي قانون آخر يجب على المؤسسات المالية عند إجراء أو اكتشاف العمليات المالية التي تثير الشبهات والشكوك حول ماهيتها أو مصدر أموالها أو الغرض منها ، أو تقدم تقريراً مفصلاً عنها للجنة يتضمن جميع البيانات والمعلومات المتوفرة، وهذا التبليغ أمر إلزامي بموجب القانون .

يتم استغلال البنوك عادة بعدة أساليب في عملية غسيل الأموال كأن يتم الإيداع في حسابات مصرفية بمبالغ صغيرة نسبياً كتجزئة لمبلغ كبير دون أن يثير ذلك شبهة ، وهناك أيضاً التواطؤ الداخلي من قبل موظف المصرف لتسهيل عملية الغسيل ، وأيضاً يتم عن طريق التحويلات بواسطة البنوك وشراء الأدوات النقدية كالشيكات المصرفية والسياحية واستغلال الوسائل الإلكترونية في التحويلات والإيداعات أو خلق شركات وهمية يتم التعامل مع البنوك من خلالها .

وان وسائل العمليات المشبوهة المنتجة للأموال المشبوهة تعتمد على مصدر العمليات المشبهة فيما إذا كانت ذات منشأ داخلي أو خارجي ، فمثلاً العمليات المشبوهة الداخلة تأخذ في العادة تبييض الأموال داخلياً ضمن النظام المالي والتجاري للدولة وخارجها.

كذلك فإن العمليات التي يكون مصدرها من خارج الدولة قد تستقر نهائياً داخل الدولة أو تستخدم النظام المالي والتجاري فيها للتبييض ثم يتم تحويلها إلى خارج الدولة .
إن الهيكل التالي يوضح الأشكال الشائعة لوسائل العمليات المنتجة للأموال المشبوهة في البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠، ٥).

١. العمليات النقدية بمبالغ كبيرة أو مبالغ صغيرة منتظمة.
٢. عمليات مشبوهة باستخدام حسابات العملاء الجارية أو الودائع.
٣. عمليات استثمارية مشبوهة .
٤. عمليات بنكية دولية من خلال التحويل والتسديد بالعملات الأجنبية والمحلية .
٥. العمليات المشبوهة من خلال الاعتمادات المستندية .
٦. العمليات المشبوهة من خلال القروض والتسهيلات المصرفية .
٧. عمليات مشبوهة باستخدام نظام التحويل الإلكتروني للمصارف.

٤.٢- التقارير حول العمليات المشبوهة

ولأهداف ضبط العمليات المشبوهة والعمليات غير العادية يتوجب أن يطبق المصرف سياسات داخلية تؤدي إلى إعداد تقارير وقتية داخلية وخارجية على النحو الآتي: (نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠، ٨)

١. تقارير حول التحويلات الواردة .
٢. تقارير حول الاعتمادات المستندية الواردة .
٣. تقارير حول بوالص التحويل الواردة .
٤. تقارير حول القروض والودائع .

يتوجب أن يقوم كل قسم في المصرف بإصدار تقارير داخلية محددة إلى الوحدة المتخصصة لمراقبة الأموال المشبوهة والعمليات غير العادية توضح فيها كافة العمليات المالية المشبوهة وكذلك العمليات غير العادية وعلى أساس يومي.

٥.٢- الإرشادات العامة نحو تشجيع مكافحة غسيل الأموال

يمكن اتباع الإرشادات العامة الآتية: (نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠، ١٢-١٣)

٦.٢- تشجيع مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب:

تقوم المؤسسات المصرفية والمالية بتشجيع عملائها على استخدام الأدوات غير النقدية في معاملاتهم مثل الشيكات والبطاقات الدفع عن طريق تطوير تقنيات حديثة واقية لإدارة الأموال وتوفيرها للعملاء.

١.٦.٢- التوجيهات الداخلية:

يجب الأخذ بهذه الإرشادات من قبل المؤسسات المصرفية المالية العامة في الدولة سواء لفروعها المحلية أو الخارجية إن وجدت ، وعليها الحرص في تطبيقها وإصدار التعليمات الداخلية لتنفيذها.

٢.٦.٢- تصميم نظام محكم للتقارير الداخلية:

يجب تصميم نظام محكم للتقارير الداخلية الصادرة عن عمليات المؤسسات المصرفية المالية والتي تساعد على هذا الغرض.

ومن أهم هذه التقارير ما يأتي:

آ. تقرير حركات وأرصدة الحسابات الجارية:

وتشمل جميع الحسابات سواء للعملاء أو للموظفين وتبين هذه التقارير جميع حركات كل حساب خلال فترة زمنية محددة (شهر أو كل ثلاثة أشهر) سواء كانت إيداعاً أو سحباً نقدياً أو شيكات ، كما تتضمن أرصدة الحسابات في نهاية الشهر ومعدل الرصيد خلاله وعدد العمليات المنفذة وبالتالي يسهل التعرف على أي نشاط غير طبيعي في هذه الحسابات .

ب. تقارير الحوالات:

تشمل جميع الحوالات الواردة والصادرة الداخلية والخارجية وتحدد مبلغ كل حوالة

والعملة المستخدمة وطريقة دفعها سواء نقداً وبشيك ولكل عميل على حدا ، كما توضح حجم التعامل مع كل بنك مراسل وأية زيادات كبيرة في حجم هذا التعامل .

ج. تقرير حركة وأرصدة حسابات المراسلين:

تشمل جميع الحوالات البرقية المنفذة بواسطة التلكس أو نظام السويفت وأي وسيلة أخرى، وتحدد فيه المبلغ والعملة والمصرف المراسل واسم المستفيد ، كما يوضح عدد محجم التعامل مع كل بنك مراسل ويبين أي تغييرات أخرى .

د.تقارير العمليات الكبيرة:

وتشمل جميع العمليات التي تتجاوز مبلغ ٣٠٠٠٠ دولار مثلاً حيث تستوجب مثل هذه العمليات عناية وتدقيق أكثر وتساعد هذه التقارير في معرفة الحسابات التي يجري فيها مثل هذه العمليات ، وبالتالي معرفة مصدر هذه المبالغ الكبيرة .

هـ. تقارير العمليات ذات المبالغ الصغيرة:

وتشمل جميع العمليات ذات المبالغ الصغيرة وتساعد هذه التقارير عن معرفة المبالغ الكبيرة التي تم تكوينها عن طريق تجميع مبالغ صغيرة أو العكس ، كما تساعد على معرفة العملاء الذين يحاولون مبالغ كبيرة عن ريق تجزئتها إلى مبالغ صغيرة تهرباً من آثار الشبهة.

٧.٢- المدقق الخارجي:

على المدقق الخارجي للمؤسسات المصرفية والمالية أن يقوم وضمن مهامه في نطاق المراجعة بمراقبة وتدقيق وتطبيق الإرشادات بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب والتأكد من توفير السياسات الملائمة ، لذلك في المؤسسات المصرفية والمالية وعن كفاية نظام الرقابة الداخلية فيها وأن يدرج نتائج تدقيقية على ما سبق ذكره ضمن تقرير الإدارة الذي يرفع للإدارة والمصرف ، كما يجب عليه أثناء قيامه بعمله المعتاد كمراجع للحسابات أن يبلغ الإدارة بأية عملية يشتبه في كونها غسلاً للأموال أو تمويل الإرهاب ومن ثم تتخذ الإدارة الإجراء المناسب لمعالجة ذلك إما بالتعاون مع المدقق الخارجي أو منفردة وإبلاغ المصرف المركزي بذلك. وعلى المدقق أن يكون ملماً

بالكامل بإجراءات الإدارة وما إذا كانت هذه الإجراءات غير مناسبة (نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠، ١٣).

٨.٢- التبليغ عن المعاملات المشتبه فيها:

على المؤسسات المصرفية والمالية وضع برنامج داخلي بين الإجراءات الواجب إتباعها من قبل الموظف عند الاشتباه في عملية ما، كما يجب أن يتضمن البرنامج الإجراءات اللازم اتخاذها لتبليغ إدارة الفرع والمركز الرئيسي وإدارة الدين العام والشؤون المصرفية والإصدار في المصرف (نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٢٠، ١٤).

آ. يجب على المؤسسات المصرفية أن تولي اهتماماً خاصاً لبعض العمليات الكبيرة أو التي تتم بمبالغ صغيرة وعلى فترات دورية دون أن يكون لها غرض أو سبب واضح، أو العمليات التي تتم مع أطراف أخرى من دول لا يطبق فيها ضوابط كافية لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

ب.على المؤسسات المصرفية والمالية توفير جميع ما يتعلق بالعملية المبلغ عنها من مستندات وبيانات وافية عن العملية والأطراف ذات العلاقة، والتعاون مع السلطات المختصة والعمل وفقاً لتوجيهاتها.

ج.يجب على كل موظف في حالة اكتشافه أو اشتباهه بعملية غسل الأموال أو تمويل إرهاب أن يبلغ إلى إدارة المؤسسة المصرفية أو المالية وفقاً لإجراءات المؤسسة المصرفية أو المالية المتبعة، حيث أن الإخفاق في التبليغ أو تحذير من له علاقة بعمليات غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أو مساعدته قد يترتب عليها آثار مالية وقانونية على الموظف نفسه.

٩.٢- الإجراءات والضوابط الداخلية الوقائية ضد العمليات المشبوهة

تشمل الإجراءات الداخلية في المؤسسة المالية الواجب اتخاذها لتعزيز الضوابط الوقائية Preventive ما يأتي: (www.alwatan.com.graphics:2004)

آ. مراجعة كافة حسابات العملاء الحاليين في المصرف وتقرير ما إذا كان هناك أية حسابات تمثل حالات أموال مشبوهة أو أن هناك عمليات مشبوهة محتملة في نشاطات العملاء.

كذلك يجب مراقبة أي زيادة كبيرة في النشاط ويجب أن تلقى قدراً كبيراً من التدقيق على الحسابات ، كذلك حسابات بعض دول ومناطق تعتبر كأنها تشكل مخاطر كبيرة ولا تتبع أساليب مراقبة فعالة لعملية تبييض الأموال.

ب.العملاء الجدد : لابد أن يعزز المصرف أو المؤسسة المالية الضوابط الرقابية باتباع آلية محددة تشمل ما يأتي:

١. التعرف بالأفراد والشركات والحصول على كافة المعلومات الضرورية عنها قبل فتح حسابات لها، ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات محددة لتوثيق معرفة المصرف بهؤلاء العملاء الجدد وبنشاطاتهم التجارية ومصدر أموالهم.

٢. تقديم حجم التعاملات الشهري لكل عميل من خلال الخبرة معه وإيجاد ضوابط في نظام الكومبيوتر بحيث يظهر العمليات المالية التي تزيد عن حد معين ولكل عميل على حدة للتحقق منها والتأكد من أنها لا تدخل ضمن نطاق العمليات المشبوهة.

٣. العملاء الذين ينوون القيام بعمليات مصرفية لمرة واحدة وليس لهم حسابات يتوجب أن يتم الحصول على كامل المعلومات عنهم وتحديد معقول لتقرير ما إذا كانت العمليات تمثل حالات مشبوهة.

٤. يتوجب على المصرف أو المؤسسة المالية عدم فتح أية حسابات بأسماء مستعارة.

٥. عند إدارة الحسابات المصرفية من خلال توكيل Power of Attorney فإن على المصرف أن يحصل على التوكيل الأصلي مصدق من الجهات الرسمية حسب

الأصول.

٦. عند استلام أموال تمثل محافظ استثمارية لعدد كبير من المستثمرين غير معرفة الأموال بأفراد (مخلوطة) فإن من الضروري أن يقوم المصرف بالحصول على أسماء الأفراد المستثمرين وتعريفهم والحصول على أدلة مقنعة من الشركة أو مدير المحفظة الاستثمارية لتوضيح مصدر الأموال .

٢- المبحث الثالث/ الجانب التطبيقي

١.٣- نبذة تعريفيه (البنك المركزي العراقي)

هو البنك المركزي العراقي لجمهورية العراق ،ومقره العاصمة العراقية بغداد ويقع في شارع الرشيد .الأهداف الرئيسية للبنك المركزي العراقي تتمثل في ضمان استقرار الأسعار المحلية وتعزيز نظام مالي مستقر قائم على السوق التنافسي .

لقد تأسس البنك المركزي العراقي في عام ١٩٤٧ بإرادة ملكية في العهد الملكي ، وكان يسمى سابقا باسم المصرف الوطني العراقي ، بينما أعيد تأسيسه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق استنادا إلى قانون البنك المركزي العراقي لعام ٢٠٠٤ ، برأس المال المصرح به وهو ١٠٠ مليار دينار . ويقع المكتب الرئيسي للبنك في شارع الرشيد . يُسمى المسؤول الأول عن البنك المركزي محافظاً وله رتبة وزير . البنك المركزي هو المسؤول عن :

- الحفاظ على الاستقرار النقدي ومنع التضخم .
- تنفيذ السياسة النقدية بما فيها سياسات أسعار الصرف .
- إدارة احتياطي الدولة من النقد الأجنبي .
- إصدار وإدارة العملة الدينار العراقي .
- تنظيم القطاع المصرفي للنهوض بنظام مالي تنافسي ومستقر .
- مستشار للدولة في الأمور المالية .

٢.٣- الإحصائيات الوصفية للبيانات

نتناول في هذه الفقرة قياس وتحليل متغيرات الدراسة للمدة (٢٠٠٦-٢٠٢٣) في البنك المركزي العراقي وتقدير معلمات النموذج (وقد تم اختيار الرشوة والتزوير والاختلاس لتوفر بياناتهم في البنك المركزي العراقي) ، إذ سيتم التحري عنها حسب الإحصاء الوصفي وقراءة وكالاتي :

١. الرشوة:

بلغ متوسط عدد حالات الرشوة في العينة محل الدراسة خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٢٣ قيمة (٢٥٠.٦١١١) بوسيط قيمته (٢٠٨) والقيمة العليا لمتوسط سعر الصرف (٦٩٩) والقيمة الدنيا (٥٣)، وبلغ قيمة الانحراف المعياري (١٦٠.٣٤٥٦) فيما بلغ معامل الالتواء (١.٦٠٢٤٤٦) وهي قيمة موجبة تدل على أن منحني التوزيع التكراري ملتوي قليلا جهة اليمين بمعامل تفرطح (٥.٠٧٥٣٩٦)، كما يتضح ذلك ادنى .

الجدول (١) الإحصاءات الوصفية لعدد حالات الرشوة المسجلة للمدة المبحوثة

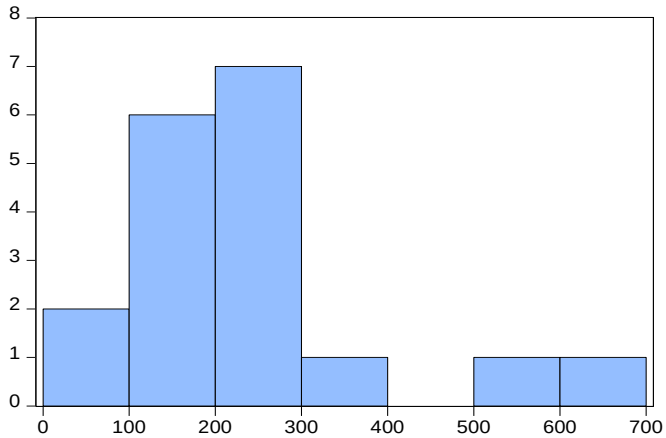

Series: SER01	
Sample 2006 2023	
Observations 18	
Mean	250.6111
Median	208.0000
Maximum	699.0000
Minimum	53.00000
Std. Dev.	160.3456
Skewness	1.602446
Kurtosis	5.075396
Jarque-Bera	10.93395
Probability	0.004224

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10).

ولتحقيق من مدى اقتراب بيانات عدد حالات الرشوة من توزيعها الطبيعي تم استخدام اختبار "Jarque– Bera " من خلال حزمة البرنامج الإحصائي الاقتصادي ''EViews10'' ولتكون قاعدة القرار لمعرفة ما اذا كان البيانات تتبع التوزيع

الطبيعي من عدمه، وبالرجوع الى الجدول (١) تظهر لنا أن المتغير محل الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث جاءت القيمة الاحتمالية (0.004224) وهي أقل من (٠.٠٥)، وبذلك يكون هناك مشكلة في التوزيع الطبيعي، ما يعني ان عدد حالات الرشوة لا تتبع السير العشوائي وانما لديها نمط مستقر في تقلباتها خلال المدة المبحوثة ومسيطر عليها من قبل البنك المركزي العراقي وهذا دليل لدور البنك في خفض مستويات الرشوة في البلد والشكل (٣) يوضح ذلك .

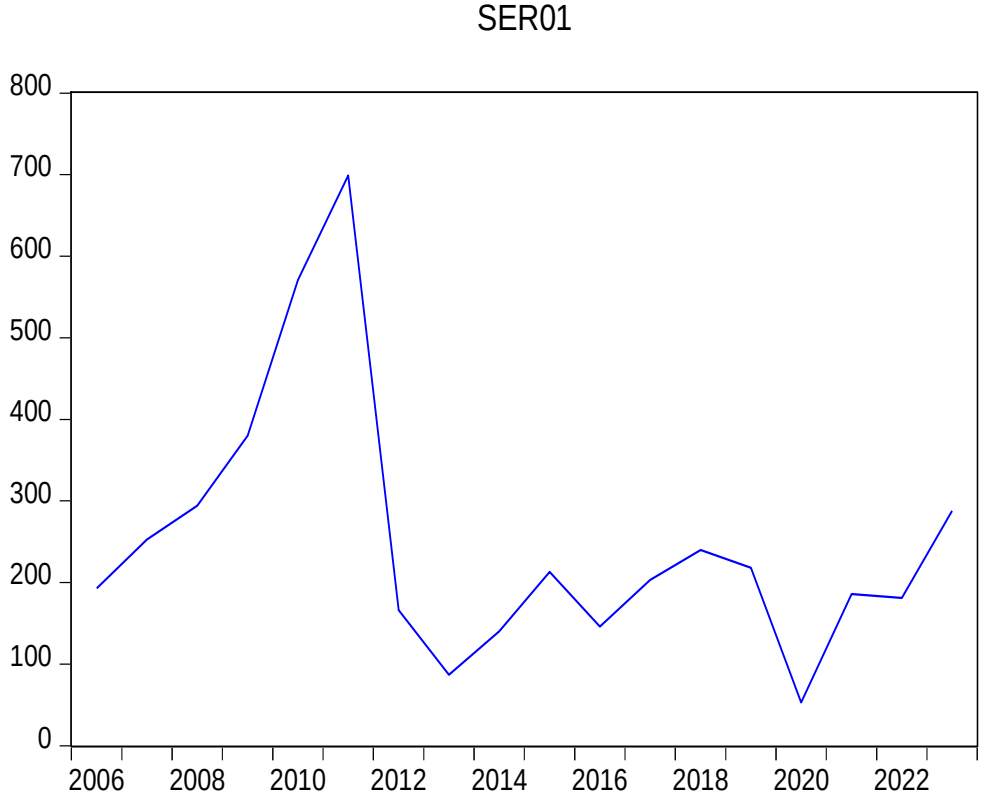

الشكل(٣) العرض البياني لعدد حالات الرشوة المسجلة للمدة المبحوثة

المصدر : من أعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10).

٢. التزوير

بلغ متوسط عدد حالات التزوير في العينة محل الدراسة خلال الفترة من 2006 إلى 2023 قيمة (513.7778) بوسيط قيمته (224) والقيمة العليا لمتوسط سعر

الصرف (2400) والقيمة الدنيا (3)، وبلغ قيمة الانحراف المعياري (٧٠٨.٢٥٨١) فيما بلغ معامل الالتواء (1.579933) وهي قيمة موجبة تدل على أن منحني التوزيع التكراري ملتوي قليلا جهة اليمين بمعامل تفرطح (4.339428)، كما يتضح ذلك ادنى.

الجدول (٢) الإحصاءات الوصفية لعدد حالات التزوير المسجلة للمدة المبحوثة

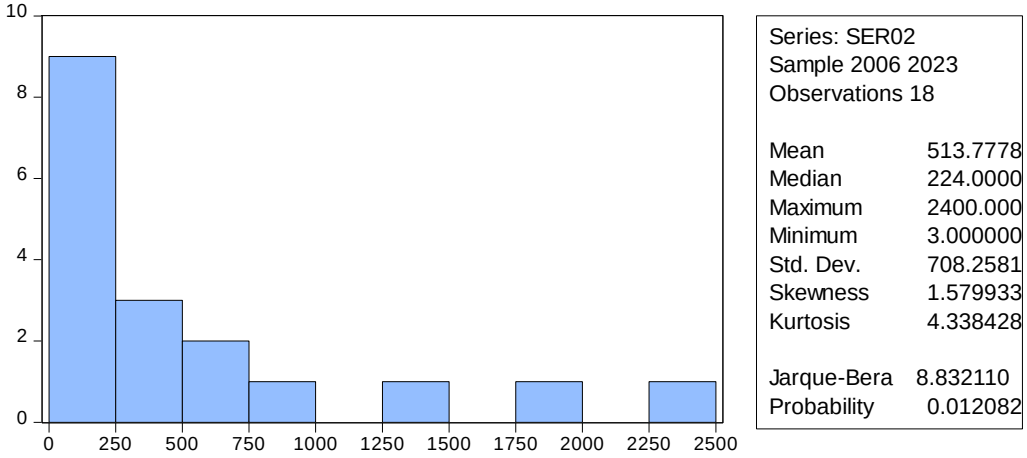

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10).

ولتحقيق من مدى اقتراب بيانات عدد حالات الرشوة من توزيعها الطبيعي تم استخدام اختبار "Jarque– Bera " من خلال حزمة البرنامج الإحصائي الاقتصادي ''EViews10'' ولتكون قاعدة القرار لمعرفة ما اذا كان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وبالرجوع الى الجدول (٢) تظهر لنا أن المتغير محل الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث جاءت القيمة الاحتمالية (0.012082) وهي أقل من (٠.٠٥)، وبذلك يكون هناك مشكلة في التوزيع الطبيعي، ما يعني ان عدد حالات الرشوة لا تتبع السير العشوائي وانما لديها نمط مستقر في تقلباتها خلال المدة المبحوثة ومسيطر عليها من قبل البنك المركزي العراقي وهذا دليل لدور البنك في خفض مستويات الرشوة في البلد والشكل (٤) يوضح ذلك .

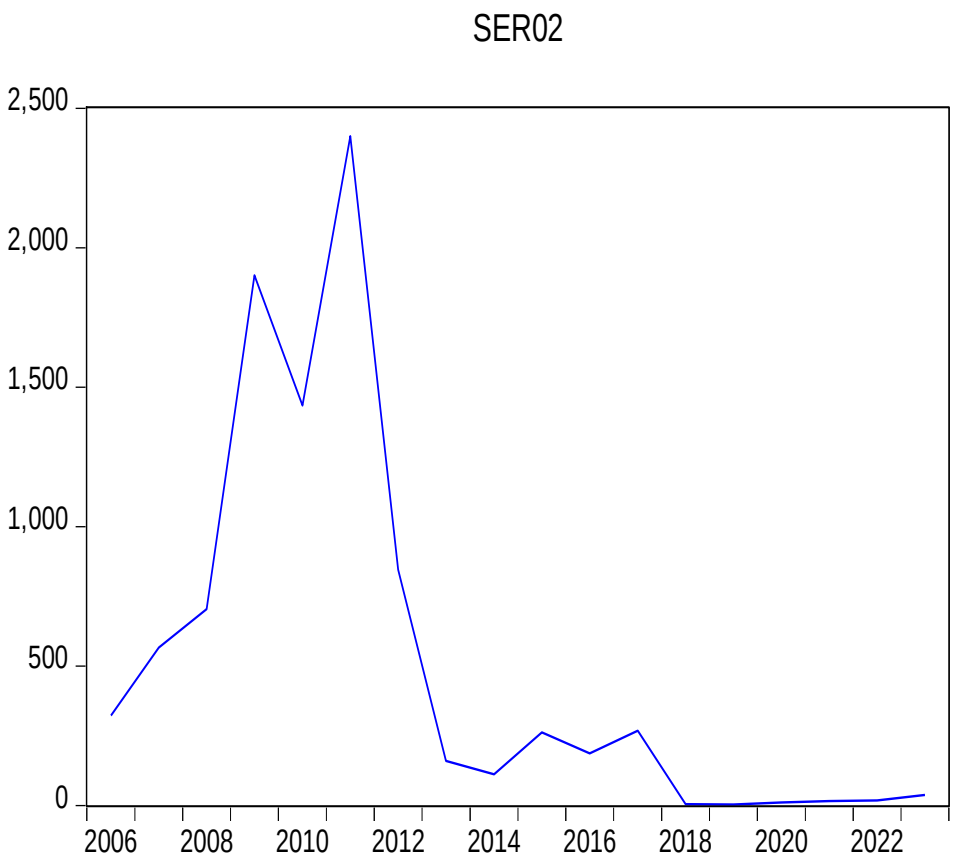

الشكل(٤) العرض البياني لعدد حالات التزوير المسجلة للمدة المبحوثة

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10).

٣. الاختلاس

بلغ متوسط عدد حالات الاختلاس في العينة محل الدراسة خلال الفترة من 2006 إلى ٢٠٢٣ قيمة (٣٨٠.٢٧٧٨) بوسيط قيمته (٣١٨) والقيمة العليا لمتوسط سعر الصرف (١٤٠٩) والقيمة الدنيا (٥٠)، وبلغ قيمة الانحراف المعياري (٢٩٤.٦٤٥١) فيما بلغ معامل الالتواء (٢.٤٤٩٤٧٧) وهي قيمة موجبة تدل على أن منحني التوزيع التكراري ملتوي قليلا جهة اليمين بمعامل تفرطح (٩.٤٦٧٩٩٢)، كما يتضح ذلك ادنى.

الجدول (٣) الاحصاءات الوصفية لعدد حالات الاختلاس المسجلة للمدة المبحوثة

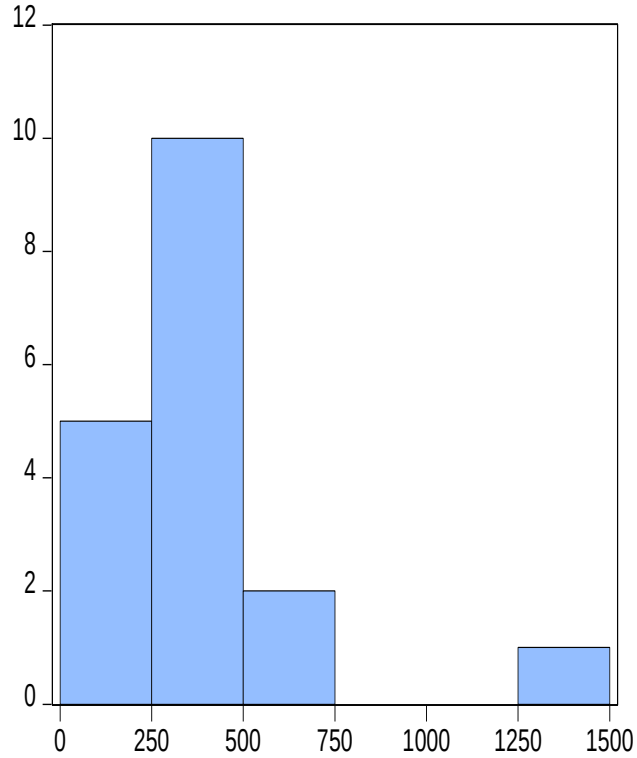

المصدر : من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10).

ولتحقيق من مدى اقتراب بيانات عدد حالات الاختلاس من توزيعها الطبيعي تم استخدام اختبار "Jarque– Bera " من خلال حزمة البرنامج الإحصائي الاقتصادي ''EViews10'' ولتكون قاعدة القرار لمعرفة ما اذا كان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه ، وبالرجوع الى الجدول (٣) تظهر لنا أن المتغير محل الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي حيث جاءت القيمة الاحتمالية (٠.٠٠٠) وهي أقل من (٠.٠٥)، وبذلك يكون هناك مشكلة في التوزيع الطبيعي ، ما يعني ان عدد حالات الاختلاس لا تتبع السير العشوائي وانما لديها نمط مستقر في تقلباتها خلال المدة المبحوثة ومسيطر عليها من قبل البنك المركزي العراقي وهذا دليل لدور البنك في خفض مستويات الرشوة في البلد والشكل (٥) يوضح ذلك .

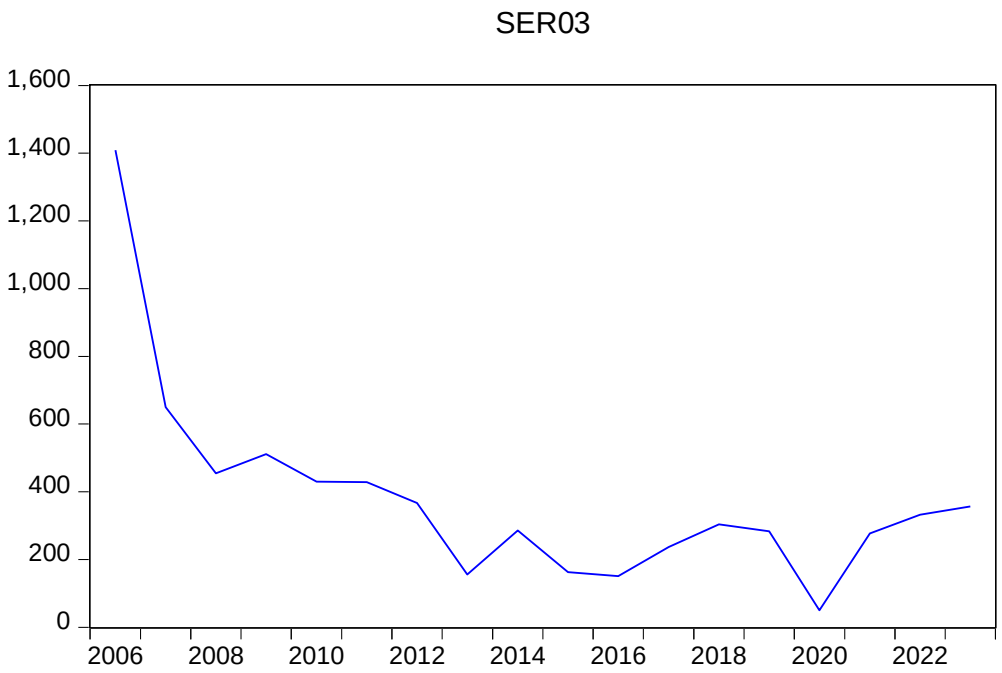

الشكل(٥) العرض البياني لعدد حالات الاختلاس المسجلة للمدة المبحوثة

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (Eviews10).

٤- المبحث الرابع /الاستنتاجات والتوصيات

بعد هذه الجولة اللطيفه في بحث الأموال المشبوهة ودور البنك المركزي في مكافحة عمليات غسيل الأموال ؛ توصلنا فضلاً عن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها في متن الدراسة إلى مجموعة من

١.٤- **الاستنتاجات** ، يمكن تحديدها على النحو الآتي :

- إن عملية مكافحة غسيل الأموال تكفي وحدها لجعل مواجهة هذه الظاهرة هدفاً استراتيجياً يجب السعي بشكل جدي لتحقيقه ، بما يؤدي إلى إنقاذ ما يهدر من القيم وما يبدد من الأموال في ممارسة هذه الأنشطة .
- يعتبر البنك المركزي الجهة المسؤولة عن تنظيم ورش عمل وتدريب للموظفين في القطاع المالي لرفع مستوى الوعي حول مخاطر غسيل الأموال وأساليب مكافحته.
- تتسم عمليات غسيل الأموال بالتعقيد وتستخدم أساليب متنوعة مثل تحويل الأموال عبر عدة دول أو استخدام شركات وهمية ، مما يجعلها صعبة الاكتشاف . حيث تستغل

الشبكات الإجرامية التكنولوجيا الحديثة مثل العملات الرقمية والأنظمة المالية الرقمية لتسهيل غسيل الأموال .

- يُعد البنك المركزي الجهة المسؤولة عن رصد الأنشطة المالية المشبوهة ، باستخدام أنظمة متقدمة لتحليل المعاملات . و يعمل البنك المركزي على تعزيز التعاون مع الهيئات المالية العالمية والسلطات المحلية لتبادل المعلومات ومكافحة العمليات العابرة للحدود .
- تتزايد مخاطر غسيل الأموال في الدول ذات الأنظمة المالية الضعيفة أو الفساد، مما يهدد الاستقرار الاقتصادي . فتؤثر عمليات غسيل الأموال على الاقتصاد العالمي ، حيث تساهم في تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة .
- إن قبول رؤوس الأموال من مصادر إجرامية يعد خطراً على الاستثمار العام ، فتظهر مساوئ المنافسة غير المتكافئة بين الأنشطة الشريفة وتلك التي يديرها المجرمين الخارجين عن القانون، إذ لا يمكن للأنشطة المشروعة التنافس مع العنف والتهديد والرشوة.

استكمالاً للمتطلبات المنهجية ؛ واعتماداً على ما توصلنا إليه من استنتاجات ، ولغرض الإفادة منها مستقبلاً،

٧.٣- **بالتوصيات** التي نراها ضرورية ، والتي يمكن تحديدها على النحو الآتي:

- يجب مكافحة الأموال المشبوهة عن طريق الإصلاح الإداري والمالي ، وذلك بمنع التداخل بين الوظيفة العامة وممارسة النشاط التجاري والمالي مع تشديد القيود والضوابط وتحديث عمل الجهات الأمنية لتطوير الكشف عن مثل هذا النوع من الفساد.
- تأسيس وحدة داخل البنك المركزي مختصة بمراقبة وتقييم الأنشطة المالية ، حيث يمكن ان تكون مسؤولة عن جمع وتحليل المعلومات.
- ضرورة سيطرة البنوك المركزية على عملية غسيل الأموال عن طريق مراقبة التحويلات التي ترد إلى البنوك المحلية.

- ضرورة إلزام كافة المؤسسات المالية بعدم الاحتفاظ بأي حسابات لأشخاص مجهولي الهوية أو أسماء وهمية ، ورفض التعامل في العمليات المشكوك فيها وإخطار الجهات المختصة (البنوك المركزية).
- الاستثمار في التكنولوجيا الحديثة (مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة) لتحليل المعاملات والكشف عن الانماط المشبوهة بشكل اسرع واكثر دقة

المصادر

١. بابكر الشيخ (٢٠٠٣) ، " غسيل الأموال آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسيل الأموال "، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، الأردن.

٢. البنك المركزي الأردني، (٢٠٠١)، تعليمات مكافحة عمليات غسيل الأموال، النشرة الاقتصادية.

٣. جاسم محمد الذهبي (٢٠٢١)، " ظاهرة غسيل الأموال بين الفساد الإداري والجريمة المنظمة "، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، عدد خاص بوقائع المؤتمر القطري الأول للعلوم الإدارية من ٦–٧ تشرين الأول، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد.

٤. حسن محمد العيوطي (٢٠٢٣)، " غسيل الأموال في مصر والعالم "، مجلة التمويل والتنمية، دار أخبار اليوم ، القاهرة.

٥. حميد الجميلي (٢٠٠١)، " عمليات غسيل الأموال غير نظيفة تجتاح الاقتصاد العالمي "، مجلة الحكمة ، العدد ١٩ ، السنة ٤ ، بيت الحكمة ، بغداد.

٦. خالد غازي التمي (٢٠٠٢)، دور المصارف في مكافحة غسيل الأموال والمعالجة المحاسبية، مؤتمر كلية القانون بالتعاون معه كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية المنعقد تحت عنوان تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق ، جامعة اليرموك ، الأردن.

٧. خولة رشيج حسين (٢٠٠٤)، " غسيل الأموال: المفهوم والأساليب والآثار الاقتصادية"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد (٩)، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.

٨. خير الدين صبري أحمد الصالح (٢٠٠٣)، " غسيل الأموال ... تعريفها ، مراحلها"، مجلة تنمية الرافدين، المجلد (٢٥)، العدد (٧١)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل.

٩. عبدالقادر الشيخلي (٢٠٠٢)، الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الأموال ، مؤتمر كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية المنعقد تحت عنوان تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق ، جامعة اليرموك ، الأردن.

١٠. عبدالقادر غالب (٢٠٠٣)، " السمات الأساسية لقانون غسيل الأموال في السودان "، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (٢٧٧)، الأردن.

١١. فلاح حسن تويني (٢٠٠٤)، " مكافحة غسيل الأموال "، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (٢) ، العدد (٤).

١٢. محمد عبدالفضيل (١٩٩٩)، " المحاسبة القومية "، دار النهضة العربية، القاهرة.

١٣. ميادة صلاح الدين تاج الدين (٢٠٠٥)، " عمليات غسيل الأموال وسبل مواجهتها من خلال التشريعات والجهاز المصرفي "، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل ، الموصل.

١٤. نجيب القسوس رمزي (٢٠٠٢)، " غسيل الأموال جريمة العصر "، ط١، دار وائل للنشر، عمان.

١٥. نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، (٢٠٢٠)، " غسيل الأموال "، دائرة الرقابة والتطوير المهني، الجزء الأول، عمان.

خامساً: الانترنيت

1. http://www.alwatan.com/grophics/2004
2. http://www.soccpa.org/2004
3. http://suhuf.net.sa:1999
4. http://www.moqatel.com:money lauudering
5. http://www.afp.gor.au

تأثير إستعمال عمليات الدفع الإلكتروني (POS) على المعالجات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجامعات الحكومية العراقية

دراسة تطبيقية عن جامعة ديالى

The Influence of Using the Electronic Payment Process (POS) on the Accounting Treatments under the Applying of the Unified Accounting System at Iraqi State Universities (Case Study: Diyallah University)

الباحثين

أ.د. كمال عبد العزيز النقيب **أ.م.د. عمار غازي العزي**

جامعة بلاد الرافدين – بعقوبة / ديالى **جامعة ديالى – بعقوبة / ديالى**

professornakibson@gmail.com

ammar.ezzi82@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

إن إحدى سمات نتائج توسع إستخدام تكنولوجيا المعلومات وإنتشار شبكات الإتصالات والإنترنيت إدى بالإنتقال إلى الإقتصاد الرقمي وشيوع تداول الخدمات المالية الإلكترونية ورقمنة نشاطات المال والأعمال بضمنها تطبيق عمليات الدفـــــع الإلكتروني مما يعكس مؤشراً أساسياً لتحقيق متطلبات التنمية الإقتصادية–الإجتمـاعية

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ٩٥– ١٣٢

الشاملة المستدامة. لم يكن العراق بمعزل عن هذا التوجه (بالرغم من دخوله مجالات الإقتصاد الرقمي متأخراً، بعض الوقت)، في رقمنة الخدمات المالية والتمهيد لنشوء المصارف الرقمية من أجل مواكبة التطور الرقمي العالمي في مجال نشاطات التجارة الإلكترونية والتسويق المصرفي الإلكتروني، وتقديم الخدمات وسداد الديون وجباية الإيرادات من خلال تفعيل منصات الدفع الإلكتروني.

إن تبني برنامج الدفع الإلكتروني الذي صدرت قرارات بشأنه منذ منتصف عام ٢٠٢٣ سوف يلغي الحاجة للتواجد الشخصي في المصارف فعلياً وهذا يساعد على تحقيق جملة من الإيجابيات من ضمنها تقليل التلوث وتخفيض زحمة النقل والمرور وتخفيض الكلفة الورقية وبالتالي التوجه التدريجي نحو الإقتصاد الأخضر وتشكيل المصارف الخضراء تمهيداً لبناء وتفعيل أنظمة المحاسبة الخضراء التي تعتبر صديقة البيئة، وكذلك يساعد على الحد وتقليص ومن ثم مكافحة شتى أشكال الفساد المالي والإداري، الذي يؤرق الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام ٢٠٠٣ ولغاية الآن.

بالرغم من الإيجابيات العديدة لكن ذلك لم يلغي ضرورة مواجهة بعض التحديات وظهور العديد من المشاكل المحاسبية وبالذات في ظل تطبيق النظام المحاسبي الموحد في مجال التمويل الذاتي من قبل بعض الجهات الحكومية ومن ضمنها الجامعات الحكومية العراقية وكمثال للدراسة تم إختيار جامعة ديالى.

يهدف هذا البحث تقديم حلول ومعالجات محاسبية علمية – مهنية للتسويات الناجمة عن تطبيق البرنامج الحكومي بشأن عمليات الدفع الإلكتروني. وقد إعتمد الباحثان على المزج بين المنهجين الإستنباطي والإستقرائي لتغطية الجانبين النظري والعملي على التوالي. وكان مجتمع البحث المحاسبين العاملين في الجامعات الحكومية العراقية بينما العينة كانت جامعة ديالى مما تطلب توزيع إستبانة على المحاسبين

في جامعة ديالى للخروج ببعض التوصيات منها: ضرورة إستحداث حساب وسيط وهو ح/ الإيرادات قيد التحصيل يسجل مديناً عند التحصيل ويقفل بجعله دائناً عند إدخال مبلغ الإيراد الذي تم جبايته ويقابله في الطرف المدين حساب المصرف ذاته، مما يساعد على تقليص الفروقات مع كشف المصرف. وكذلك ينبغي النظر إلى تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في العراق كونه منظومة متكاملة تضم كل من القوانين، والإجهزة والمعدات اللازمة لتنفيذ البرنامج، والكادر البشري المؤهل والقادر على مواجهة التحديات وتقديم الحلول المحاسبية المناسبة والمطلوبة.

الكلمات المفتاحية: الدفع الإلكتروني، المعالجات المحاسبية، النظام المحاسبي الموحد.

Abstract:

This research paper investigates the influence of applying the Electronic Payment Process (POS) on the accounting challenges and how to do some accounting treatments under the Unified Accounting System (UAS), at Iraqi Universities.

One of the current features of expanding the usage of IT, Networks, Internet, is leading to transform into digital economy and use the electronical financial services. In Iraq start using the (POS) since mid of 2023.

Therefor those financial transactions will prepare the background to establish and develop the digital banks under the green economy that will achieve different goals including reducing the cost, accelerate the tasks, managing the environmental pollution, eliminate the financial and administrative corruption.

Despite all the above-mentioned benefits while using the (POS) program there are still some accounting challenges at Iraqi state universities especially when they are using the (UAS). Some of them are the necessity of accounting adjustment entries related

with bank consolation sheet, the correct accounting treatment of getting the revenues and other accounting problems.
The researchers provided some suggestion to treat such accounting problems by offering a new intermediate account it's title revenues under collection to record in the debit side, then when the money already deposited into the university checking account at the bank then that intermediate account will close by recording in the credit side and the bank account must be in the debit side. One more recommendation is to look at (POS) as a full system element including infrastructure, computerized accounting system, accounting staff, and all other elements must be worked together.
Keywords: Electronic Payment Process, Accounting Treatment, Unified Accounting System.

١ – المبحث الاول/ منهجية البحث

إن هذا المبحث يتضمن محور أساسي وهو: محور خطة ومنهجية البحث بمناقشة عناصرها المختلفة أدناه ذات العلاقة بموضوع بحثنا الموسوم "**تأثير إستعمال عمليات الدفع الإلكتروني (POS) على المعالجات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجامعات الحكومية العراقية" (دراسة تطبيقية في جامعة ديالى).**

١.١ – مشكلة البحث:

من المعروف إن الجامعات الحكومية العراقية تطبق أكثر من نظام محاسبي بما فيها النظام المحاسبي الحكومي المعتمد على التمويل المركزي إضافة ألى النظام المحاسبي الموحد (الصادر عام ١٩٧٢ وتعديلاته وفق الطبعة الثانية عام ١٩٨٩) المعتمد على التمويل الذاتي وهنا تكمن المشكلة التي واجهت أغلب المحاسبين في الجامعات الحكومية ومن ضمنها جامعة ديالى (موضوع البحث والدراسة).

تتلخص مشكلة الدراسة بالإجابة على السؤال الرئيسي التالي: كيف تتم المعالجة المحاسبية للتسويات الناجمة عن تطبيق برنامج الدفع الإلكتروني من قبل الجامعات الحكومية العراقية فيما يخص جانب التمويل الذاتي الذي يسترشد بتطبيق النظام المحاسبي الموحد؟ ويتفرع عن هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

١) كيف تواجه الجامعات الحكومية بعض التحديات المحاسبية المتمثلة بعدم مطابقة حساب المصرف مع الكشف المرسل من المصرف بسبب تطبيق برنامج عمليات الدفع الإلكتروني؟

٢) هل أن المحاسبين العاملين في الجامعات الحكومية يعانون من إشكالية التسويات المحاسبية، وبالذات فيما يتعلق بحساب الإيرادات الناجمة عن تطبيق عملية الجباية الإلكترونية؟

٢.١- أهمية البحث:

يتمتع البحث بتحقيق أهمية ذات جوانب مختلفة نوجزها بما يلي:

١.٢.١- الأهمية العلمية: تتجلى الأهمية العلمية لهذا البحث بتقديمه إضافات نوعية ذات طابع فكري ومنهجي لمواجهة التحديات المحاسبية الناجمة عن تطبيق برنامج الدفع الإلكتروني مما يساهم في تطوير النظام المحاسبي ذاته، المطبق لدى كل من الجامعات الحكومية والأهلية.

٢.٢.١- الأهمية العملية: إن الفائدة الحقيقة والمباشرة من نتائج هذا البحث سوف تتجلى في التطبيق العملي لتقديم حلول واقعية للمشاكل المحاسبية للتسويات الناجمة عن تطبيق البرنامج الحكومي بشأن الدفع الإلكتروني. علماً أن تلك المشاكل الخاصة بالتمويل المركزي قد عالجها الأمر الوزاري الصادر عن دائرة المحاسبة اللامركزي لدى وزارة المالية في االعراق.

٣.١- أهداف البحث :

يسعى الباحثان إلى تحقيق الأهداف التالية من خلال عرضهما لبحثهما المرفق وتتلخص تلك الأهداف بما يلي:

١. تقديم حلول ومعالجات محاسبية علمية – مهنية للتسويات الناجمة عن تطبيق البرنامج الحكومي لعمليات الدفع الإلكتروني.

٢. محاولة تذليل العقبات التي تواجه المحاسبين العاملين في الجامعات الحكومية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الموحد.

٣. يفترض أن لا تكون التحديات المحاسبية الناجمة عن تطبيق (POS) سبباً في حدوث خلل في جودة التقارير المالية.

٤.١- فرضيات البحث:

صمم الباحثان فرضية أساسية (عدمية) وهي:

H-0 الفرضية العدمية الرئيسية: لا يوجد تأثير سلبي لتطبيق برنامج الدفع الإلكتروني على المعالجات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجامعات الحكومية العراقية. وتنجم عن هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

H-01 لا يوجد تأثير سلبي لتطبيق برنامج الدفع الإلكتروني على المطابقة الشهرية مع كشف حساب المصرف في ظل تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجامعات الحكومية العراقية.

H-02 لا يوجد تأثير سلبي لتطبيق برنامج الدفع الإلكتروني على التحقق من صحة حساب الإيرادات المستلمة عن طريق منصة الدفع الإلكتروني في ظل تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجامعات الحكومية العراقية.

٥.١- متغيرات البحث:

يتضمن البحث متغيرين أساسيين وهما المتغير المستقل المتمثل بعملية الدفع الإلكتروني ويقابله المتغير التابع المتمثل بالمعالجات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجامعات الحكومية العراقية.

٦.١- منهجية البحث:

إن هذا البحث إعتمد على منهجين أساسيين في البحث العلمي وهما المنهج الإستنباطي الذي يعتمد على الإسلوب الوصفي التحليلي للجانب النظري بالإعتماد على المراجع والمصادر العلمية والدوريات والمجلات العالمية العلمية المحكمة ومواقع الشبكة العالمية للمعلومات، وكذلك المنهج الإستقرائي لتغطية الجانب العملي من خلال الحصول على القرارات والأوامر الوزارية الصادرة من الجهات المختصة في العراق بشأن تطبيق البرنامج الحكومي الخاص بمنصة الدفع الإلكتروني أضافة إلى دراسة أراء عينة البحث المتمثلة بالمحاسبين العاملين في جامعة ديالى كجهة ميدانية للتطبيق العملي والتعرف على المشاكل المحاسبية التي واجهتهم، في ضوء تطبيق برنامج الدفع الإلكتروني.

٧.١- مجتمع وعينة البحث:

إن مجتمع البحث كان عموماً المحاسبين العاملين في الجامعات الحكومية والتي تطبق كل من النظام المحاسبي الحكومي والنظام المحاسبي الموحد، بينما عينة البحث إقتصرت على المحاسبين العاملين في جامعة ديالى الذين وزعت عليهم إستمارة الإستبيان.

٨.١- طرق جمع بيانات البحث:

تم جمع بيانات البحث من مصدرين أساسيين: وهما مصدر البيانات الرئيسية المتمثلة بالأوامر الوزارية والتوجيهات الصادرة من قبل كل من مجلس الوزراء ووزارة المالية والبنك المركزي العراقي ووزارة التعليم العالي بشأن تطبيق (POS) بتفعيل منصة الدفع الإلكتروني إضافة إلى جميع البيانات التطبيقية لدى أقسام الحسابات في جامعة ديالى وكلياتها بإعتبارها محل البحث والدراسة. اما مصدر البيانات الثانوية فتم الحصول عليه من المؤلفات العلمية المتمثلة بالكتب والمراجع والمجلات العلمية ووقائع المؤتمرات المحلية والدولية ذات العلاقة بموضوع البحث إضافة

إلى الحصول على كم هائل من البحوث والدراسات والمؤتمرات المنشورة على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنيت) وغيرها من المصادر الثانوية.

٩.١- أداة البحث:

قام الباحثان بتصميم إستمارة إستبيان لدراسة متغيري البحث المتمثلان بكل من عملية الدفع الإلكتروني والمعالجات المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الموحد وجمع إراء المحاسبين العاملين في جامعة ديالى، إذ وزعت (٣٥) إستبانة على المحاسبين العاملين في جامعة ديالى كافة. وتم الحصول على ردود من قبل المبحوثين جميعاً وقبلت جميع الإستمارات الموزعة وأخضعت لبرنامج التحليل الإحصائي للعلوم الإجتماعية المعروف (SPSS) وتم الإسترشاد بنتائج التحليل الإحصائي للتحقق من صحة الفرضيات المصاغة من قبل الباحثان أو رفضها.

١٠.١- الحدود الزمانية والمكانية والنوعية البحث:

١.١٠.١- الحدود الزمانية: هي ٢٠٢٣ و ٢٠٢٤ والتي تمثل بداية تفعيل تطبيق البرنامج الحكومي لمنصة الدفع الإلكتروني مع بداية شهر حزيران عام ٢٠٢٣ ولغاية الآن في نهاية عام ٢٠٢٤.

٢.١٠.١- الحدود المكانية: محافظة ديالى – العراق.

٣.١٠.١- الحدود النوعية: جامعة ديالى.

٢- المبحث الثاني/ الجانب النظري

١.٢- المقدمة:

إن التطورات السريعة والمتسارعة التي طرأت في عالم المال والأعمال خلال العقدين والنصف الأوليين من الآلفية الثالثة وما نجم عنها من تحول الإقتصاد السلعي والإقتصاد الخدمي إلى إقتصاد رقمي، على الصعيد العالمي مما أصبحت عملية التحول الرقمي حالة واقعة في كافة ميادين العلم والمعرفة وممارسة شتى الأنشطة اليومية للوحدات الإقتصادية والهيئات والجهات الحكومية المختلفة (من ضمنها

الجامعات الحكومية العراقية كمجتمع البحث)، بما فيها ممارسة وتقديم الخدمات المالية أن تأخذ الطابع والإطار والمحتوى الرقمي. وتسعى تلك الأنشطة المالية الرقمية إلى الإعتماد وتبني أساليب معاصرة للمعاملات المالية والمصرفية على أسس رقمية، ومن ضمنها إستخدام عمليات الدفع الإلكتروني من قبل مختلف الوحدات الإقتصادية والجهات الحكومية، بل وحتى مؤسسات القطاع الخاص والتوجه لحث الأفراد أيضاً نظراً لعجز أساليب الدفع التقليدي بإستخدام أدوات النقود السائلة أو تحرير الشيكات المصرفية لعدم قدرتها على مواكبة متطلبات التحول الرقمي وتنامي وسعة إستخدام تطبيقات الذكاء الإصطناعي وممارسة منهجية رقمنة العمليات المحاسبية والمالية والمصرفية. بموجب بعض أدوات وأساليب الدفع الإلكتروني المتاحة في العراق والتي تتوسع تدريجياً على عدة مستويات من ضمنها: ١) إزدياد عدد منصات الدفع الإلكتروني، ٢) زيادة عدد الأفراد والمؤسسات التي تتعامل بمنصة الدفع الإلكتروني، ٣) الزيادة الكبيرة والملموسة بالمبالغ التي يتم جبايتها بإستخدام منصات الدفع الإلكتروني، ٤) زيادة إقبال مشاريع وشركات القطاع الخاص بتبني البرنامج الحكومي للدفع الإلكتروني، ٥) زيادة أدوات وأساليب الدفع المعاصرة، ٦) زيادة المبالغ التي يتم سدادها بإستخدام الهواتف الخلوية. لكي تواكب التطورات الرقمية العالمية والإستفادة من تجارب الدول العديدة التي سبقت العراق في خوض غمار هذه التجربة، من ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي الستة كافة، ولو بدرجات متفاوتة، جمهورية مصر العربية، جمهورية تونس، المملكة الأردنية الهاشمية، جمهورية لبنان، وغيرها.

لا يمكن إغفال الجوانب الإيجابية العديدة المترتبة على تطبيق هذا البرنامج الحكومي والسير به للأمام، لكن للأسف ما زالت هناك تحديات وعقبات محاسبية فعلية نجمت عن تطبيق هذا البرنامج في الجامعات الحكومية العراقية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الموحد. وتداعا الباحثان بمناقشة هذه المشكلة العملية على أمل التوصل إلى بعض الإستنتاجات التي تشكل أساساً موضوعيا وعلمياً ومهنياً

لتقديم بعض التوصيات التي ستساهم بالحد من الآثار السلبية لتلك التحديات التي واجهها وما زال المحاسبون في الجامعات الحكومية.

٢.٢- نشوء الدفع الإلكتروني:

مع إنحسار وتلاشي نظام المقايضة كأساس للتبادل التجاري على ضوء ظهور النقود عام ٦٠٠ ق.م. خلال الحضارة اليونانية شكل بداية تطبيق نظام الدفع التقليدي بإعتبار أن النقود تعتبر وسيلة قياس ودفع ومبادلة وتقويم وأستمرت لفترة طويلة مع إستخدام عدة أشكال من النقود. لكن ما طرأ من تطور نوعي–كمي في تكنولوجيا المعلومات وتوسع إستخدام شبكات الإتصال الدولية والإقليمية ساهم وبشكل سريع في نشوء نمط جديد للمبادلات التجارية على الصعيد الدولي بإستخدام تقنيات الشبكة العالمية للمعلومات–الإنترنيت والمتمثلة بنظام التجارة والتسويق الإلكتروني مما شكل القاعدة الأساسية وخلق المقدمات الموضوعية لنشوء وتطور أنظمة الدفع الإلكتروني على الصعيد الدولي والإقليمي أيضاً. مما سرع هذا التقدم، قيام العديد من الدول بتحويل إقتصادها إلى الإقتصاد الرقمي وظهور المبادلات وأوجه السداد الإلكترونية، وهذا ساهم وبشكل كبير في تطور وتوسع إستخدام وسائل وأدوات مختلفة ومتطورة لتحقيق عمليات الدفع الإلكتروني وكنتيجة موضوعية إدى ذلك إلى تسريع إنتشار تطبيق أنظمة الدفع الإلكتروني ما بين الجهات التالية:

المنظمات والحكومة، الأفراد والحكومة، المنظمات وغيرها من المنظمات، المنظمات والأفراد، وبالعكس ليتم سداد أو إستلام قيم التبادلات التجارية السلعية والحصول على الخدمات وعملية سداد الرسوم والمصاريف المختلفة وتحصيل مختلف أشكال جباية الإيرادات التي تتم بين الحلقات الثلاثة أعلاه المتمثلة بالحكومة والمنظمات والأفراد أخذاً وعطاءاً.

٣.٢- مفهوم عملية الدفع الإلكتروني:

إن تطبيق عملية الدفع الإلكتروني شكل أهمية كبيرة لمن يمارس شتى أشكال التجارة والتسويق الإلكتروني إذ توسع حجم التداول التجاري على الإنترنت بأحجام ونسب

عالية جداً خلال العقود الثلاثة الأولى من الآلفية الثالثة إنطلاقاً من كونها تشكل آفاق استراتيجية لتطوير عمليات التجارة الإلكترونية على المستوى العالمي والإقليمي والمحلي والبيني. ولم تكن أغلب الدول العربية بعيدة عن الإهتمام وتبني توجهات الشمول المالي والرقمنة المالية والإنتقال التدريجي إلى أساليب وتوجهات الإقتصاد الرقمي ولحق العراق (ولو جاء متأخراً بعض الشئ) بغيره من دول المنطقة بتبني هذا الإتجاه الرقمي.

٤.٢- تعريف الدفع الإلكتروني:

لم يتفق الباحثين على تقديم تعريف محدد وشامل لمفهوم عملية الدفع الإلكتروني، إذ صدرت عدة تعاريف من جهات ومنظمات مهنية بل وتشريعات قانونية لبعض الدول وسوف نحاول أدناه عرض بعضها:

أصدرت لجنة خاصة تابعة لهيئة الأمم المتحدة عام ١٩٦٢ تعريفاً للدفع الإلكتروني ينص على: "إنه مجموعة العمليات التي تبدأ بأمر الدفع الصادر عن الأمر بوضع قيمة الحوالة تحت تصرف المستفيد" (مجيد بوسكران، سفيان عزوق: ٢٠١٨، ص٧).

يعتبر الدفع الإلكتروني "عملية تحويل ثمن السلعة او الخدمة بشكل الكتروني باستخدام احدى وسائل الدفع الإلكتروني حيث تستخدم كاداة وفاء بديلة عن وسائل الدفع التقليدية كالنقود والشيكات، من خلال سداد ودفع الإلتزامات المالية لجهة تجاه الغير بشكل الكتروني عن طريق نظام تقدمه المؤسسات المصرفية والمالية لجعل عملية الدفع امنة". (حميد،سلطاني: ٢٠٢٢، ص١٨).

قدم المشرع العراقي فقد عرف نظام الدفع الإلكتروني على انه "مجموعة من الوسائل والإجراءات والقواعد الخاصة بعملية تحويل الأموال بين المشاركين داخل النظام على ان يكون انتقال الأموال من خلال استخدام البنية التحتية لأنظمة الدفع. (نظام رقم ٣ لسنة ٢٠١٤ "نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال في العراق").

أما المشرع التونسي تعريفاً لعملية الدفع الإلكتروني على انها "الوسيلة التي تمكن صاحبها من القيام بعمليات الدفع المباشر عن بعد عبر الشبكات العمومية للإتصالات". (فاطمة، مصفح وزينة، ايت علي، ٢٠٢٢، ص٤٤).

بينما المشرع الأمريكي فقد عرفها بانها "تقنية كهربائية، رقمية مغناطيسية، بصرية، كهرومغناطيسية او اي شكل اخر من اشكال التكنولوجيا، يضم إمكانات مماثلة لتلك التكنولوجيا " ((فاطمة، مصفح وزينة، ايت علي، ٢٠٢٢، ص٤٦).

كما عرفها أحد الباحثين بأنها "طريقة لإجراء المعاملات المالية أو دفع الفواتير وتحصيل الأموال عبر الإنترنت من خلال وسيط إلكتروني دون استخدام الشيكات أو النقد".(حسين رضا مهدي: ٢٠٢٤، ص٢)،

جدول رقم (١) أوجه المقارنة بين وسائل الدفع الإلكتروني ووسائل الدفع التقليدي

التسلسل	معايير المقارنة	أساليب الدفع الإلكتروني	أساليب الدفع التقليدي
١	السرية والكتمان	درجة السرية والكتمان عالية	درجة السرية والكتمان متدنية
٢	الأمن وعدم خرق البيانات	يوجد أمن للمعلومات وللشبكات	أمن المعلومات والشبكات ضعيف
٣	السرعة	تنجز معاملة الدفع بسرعة	تحتاج وقت أطول لإنجاز المعاملة
٤	الدقة	تتمتع عملية الدفع بدقة عالية	يشوبها الضعف في دقة البيانات
٥	الموضوعية	تتحق الموضوعية بدرجة عالية	تتحق الموضوعية بدرجة أدنى
٦	الكلفة	تنجز معاملة الدفع بتكاليف أدنى	تحتاج لتكاليف أعلى لإنجاز المعاملة
٧	نوع النقود	النقود الإلكترونية	النقود الورقية والشيكات
٨	الآثر البيئي	لها آثار إيجابية على البيئة	تحقق آثار سلبية على البيئة
٩	البعد الجغرافي	تنجز على الصعيد الدولي	تنجز على الصعيد المحلي
١٠	آثرها على معالجة الفساد	تساهم في الحد من الفساد المالي	تساعد على نشر الفساد المالي

من إعداد الباحثان بتصرف عن المصدر: (زيقيم، سارة: ٢٠١٥، ص ١٨-١٩).

إن النشاط الإقتصادي وبيئة المال والإعمال والمصارف تعيش حالة عالم متغير ويترتب عليه ظهور ممارسات تواكب ذلك التغير وهذا ما لاحظناه في السنوات

الخمس الإخيرة بدأ من شهر أكتوبر عام ٢٠١٩ عندما ظهرت جائحة كورونا لأول مرة في الصين وأنتشرت بسرعة عالمياً مما ادى لتقليص كبير في ممارسة الأنشطة الإقتصادية على الصعيد الواقعي – التقليدي وساهم بشكل كبير في الإنتقال إلى توسع أساليب الدفع الإلكتروني.

٥.٢- حاجة المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص إلى تطبيق منصات الدفع الإلكتروني:

من المسلم به بأن المؤسسات الحكومية والأهلية تحتاج لتطبيق برنامج الدفع الإلكتروني، وذلك من أجل تحقيق المنافع التالية لإطراف عملية الدفع الإلكتروني وذلك كما يلي:

١) السرعة والدقة والموضوعية في إنجاز المعاملات المالية الإلكترونية مقارنة بعمليات الدفع التقليدي.

٢) تخفيض التكاليف الإدارية والمالية الناجمة عن عملية الدفع الإلكتروني، إذ إن تقدير تكاليف إصدار وصرف الشيك سيكلف بحدود خمسة دولارات، أما الدفع الإلكتروني ستنخفض تلك التكلفة لتصبح أقل من دولار واحد فقط.

٣) إن تطبيق عملية الدفع الإلكتروني سيقلل كثيراً من الأخطاء الحسابية بل والمحاسبية الناجمة عن أخطاء الأشخاص سواء أكانت الأخطاء العمدية أو بغير قصد بسبب عدم الإلمام بالمبادئ العلمية المحاسبية.

٤) تحسين البيئة وتحقيق التنمية الصحية من خلال الحد من تلوث الماء والهواء والأرض والحيوان والنبات.

٥) تقليل التكاليف الإجتماعية الناجمة عن زحمة السير وتقليل حوادث الطرق وتقليص نفقات النقل.

٦) تعزيز وتحسين العلاقة بين منظمات الإعمال والحكومة من جهة ومع منظمات الأعمال الأخرى فيما بينها من جهة ثانية ومع المواطنين الأفراد وبالذات الزبائن من جهة ثالثة.

٧) يساهم في تأمين الأمن الإلكتروني وعدم التلاعب والغش كما يحصل في عمليات الدفع التقليدي.

٨) يساعد وبدرجة كبيرة بالحد ومن ثم تقليص حالات الفساد المالي والإداري من أجل معالجته جذرياً في مرحلة لاحقة.

٩) تمتاز عملية الدفع الإلكتروني بالطابع الدولي للتعامل وإزالة الحدود الجغرافية وغياب اللقاء الشخصي المباشر.

٦.٢- التحديات والمشاكل الناجمة عن تطبيق برنامج الدفع الإلكتروني:

تتنوع أشكال وعناصر القيود التي تفرض عند تطبيق برنامج الدفع الإلكتروني وترافقها بعض التحديات والعقبات النوعية التي يمكننا تصنيفها كما يلي: (نصرت: ٢٠٢٠، ص ٢٢-٢٣)

١) التحديات التكنولوجية والهيكلية اللوجستية والبنية التحتية وسرعة الإنترنيت مما يساعد على التطبيق الكفء.

٢) تحديات فعلية على مستوى العراق متمثلة بالخلل الكبير والمستمر في عدم توفر الطاقة الكهربائية بإنتظام بالكم والنوع والزمان والمكان المناسبة لكي لا تعرقل عملية تطبيق برنامج الدفع الإلكتروني.

٣) التحديات التشريعية ومواكبة القوانين التي تؤمن أمن وسلامة البيانات وعدم إختراق شبكات الإتصالات.

٤)تحديات إدارية وعقبات مالية تتستلزم تهيئة ميزانية إنفاق تشغيلية وإستثمارية لتأمين مستلزمات تطبيق عمليات الدفع الإلكتروني بكفاءة وفعالية عالية ومشجعة.

٥)تحديات محاسبية تتطلب القدرة من المحاسبين على تقديم الحلول والمعالجات المحاسبية لعمليات التسويات الناجمة عند تطبيق برنامج الدفع الإلكتروني مما يساعد على تخطي المشاكل المحاسبية أثناء التطبيق العملي.

٦)تحديات الكادر البشري ومدى تأهيله لتنمية الوعي التكنولوجي والعمل على محو الأمية الإلكترونية للعاملين في ظل التحول الرقمي في قطاعات المال والأعمال والمصارف والمؤسسات الأخرى بما فيها الجامعات الحكومية.

٧)التحديات الفعلية لعمليات الإبتزاز والنصب والإحتيال والغش والتزوير الإلكتروني التي يصعب إكتشافهم في ظل غياب قوانين صارمة وفرض عقوبات رادعة تجاه مستخدمي عمليات الدفع الإلكتروني المزورين.

٨)تحديات مالية تجاه المال العام بسبب ظهور شتى أشكال التهرب الضريبي الذي تمارسه بعض الشركات المحلية والإجنبية في ظل عدم مصداقية البيانات المالية المستخدمة إلكترونياً.

٩)وأخيراً توجد تحديات من نوع أخر متمثلاً بسرقة البيانات الشخصية من بعض المواقع الإلكترونية وإستخدامها لإغراض غير قانونية بصيغ مختلفة وهنا نورد مثال بسيط في القدرة على حدوثه لكنه كبير في آثره السلبي.

٧.٢- وسائل الدفع الألكتروني المتعارف عليها والمستخدمة عالمياً وهي:

١. بطاقات الكردت كارد **(Credit Cards) أي بطاقات الإئتمان أو البطاقات الدائنة** والمشهورة عالميا هي:

A.بطاقة الماستر كارد Master Credit Card ومقرها في نيويورك.

B.بطاقة الفيزا كارد Visa Credit Car ظهرت عام ١٩٥٨ في لوس أنجلس في كاليفورنيا.

C.بطاقة أمريكان أكسبرس كارد American Express Credit Card ظهرت عام ١٨٤١.

D.بطاقة توماس كوك كارد Tomas Cock Credit Card ومقرها في لندن.

E.مؤسسة داينرز كلوب الأمريكية التي ظهرت في شيكاغو في خمسينيات القرن العشرين.

٢. بطاقات الديبيت كارد **(Debit Cards) أي البطاقات المدينة، و**الصادرة من أحد المصارف أو من بعض المحلات التجارية الكبيرة أو أن تصدر من قبل بعض محطات التزود بالوقود وغيرها من المؤسسات التسويقية بل وحتى المطاعم الكبيرة تصدر بطاقاتها الخاصة بها.

٣. بطاقات محفظة الدفع بموجب الهاتف الخلوي **(Wallet Cell-Phone Cards) والتي تتضمن أدوات منها:**

A.الدفع من خلال برنامج البي بول الألكتروني PayPal

B.الدفع عن طريق برنامج الجوجل عالمياً ومحلياً Google Pay

C.الدفع عن طريق برنامج الأبل عالمياً ومحلياً Apple Pay

٤. التحويل الإلكتروني ما بين الحسابات داخل وخارج البلد Electronic-Transfer داخل نفس المصرف وفروعه المختلفة أو عن طريق مصارف أخرى محلية ودولية. إن إنتشار وتوسع التجارة الإلكترونية ساهم في توسع إستخدام هذا الإسلوب.

٥. التحويل بواسطة البريد الإلكتروني Email-Transfer

٦. الأوراق التجارية الإلكترونية والتي تسري عليها نفس شروط الأوراق التجارية التقليدية فيما يخص السداد والغرامات.

٧. البطاقة الذكيةٍ Smart Card٨ . بطاقة الدفع المسبق Pre-Paid Card

٩. بطاقة الخصم الشهري أو ما يصطلح عليها ببطاقة الوفاء الآجل Charge Card

١٠.الدفع بواسطة إستخدام وحدات معينة من العملات المشفرة المتعارف عليها والتي ظهرت في العقد الأول من الآلفية الثالثة ومن أشهر تلك العملات الرقمية هي "البيتكوين" ,والدوغي كوين وغيرها.

١١.بطاقة الكي كارد المستخدمة بشكل واسع في العراق وبالذات لسداد مرتبات المتقاعدين Q-Card

٨.٢- عملية الدفع الإلكتروني في العراق:

إن التغير السياسي الذي حدث في العراق عام ٢٠٠٣ خلق مقومات ساهمت وما تزال في غياب الإستقرار الأمني والسياسي والذي انعكس بشكل مباشر وسلبي على التطور الإقتصادي والتقدم الإجتماعي خلال العقدين الأخيرين ما بعد الإحتلال. لكن والحق يقال بأن الحكومة الحالية تسعى جاهداً لتحقيق نوع من التنمية الإقتصادية مع وجود عقبات جسيمة يصعب تجاوزها بنيوياً وتقنياً وأمنياً وسياسياً وإقليمياً ودولياً، ومن ضمن الخطوات الإيجابية طرح تفعيل منصة الدفع الإلكتروني كجزء من برنامج الإصلاح الإقتصادي والمالي والنقدي بالرغم من كونها ما زالت أولاً محاولة ليست منسجمة مع حجم العراق الإقتصادي إقليمياً ودولياً وثانياً أنها جاءت متأخرة كثيراً مقارنة بغيرها من الدول العربية عموماً ودول المنطقة خصوصاً.

إن هذا التوجه يستلزم العمل بوتائر متسارعة تقنياً لتأسيس بنية تحتية متطورة تنسجم مع متطلبات التحول الرقمي للإقتصاد العراقي والإنتقال إلى رقمنة العملية المالية والمصرفية وتحقيق الشمول المالي، ومع كل هذه التحديات الكبيرة التي تواجه الإقتصاد العراقي دأبت الحكومة العراقية الحالية بالسير بخطى حثيثة نحو الإنتقال

إلى الإقتصاد الرقمي وطرحت توجيهات حازمة وجادة للجهات الحكومية بل وشمول القطاع الخاص أيضاً بإستخدام منصات الدفع الإلكتروني للمعاملات المالية وسداد الإلتزامات وجباية الإيرادات وفق أدوات ووسائل الدفع الإلكتروني المتاحة حالياً في العراق. تشير إحصائيات البنك المركزي العراقي إلى أن عدد شركات الدفع الإلكتروني في العراق كان قد بلغ ١٦ شركة في عام ٢٠٢٢، كما أن هناك (٦) مليون عراقي من الموظفين والمتقاعدين، يستخدمون الخدمات الرقمية. (اليافعي.وليد: ٢٠٢٢، ص١٦). لكننا متأكدين بأن هذه الإحصائيات تطورت بشكل ملموس في نهاية عام ٢٠٢٤ مما يعكس نجاح التجربة بالرغم من تعثرها بعض الشئ بسبب العقبات والتحديات المختلفة القائمة، بما فيها بعض التحديات المحاسبية على مستوى التطبيق العملي.

٩.٢- أهمية الدفع الإلكتروني في العراق:

لا نستطيع أن نتجاهل بعض الجوانب الإيجابية التي طرأت في عراق ما بعد ٢٠٠٣ ومن ضمنها إنتشار إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وزيادة كبيرة جداً في عدد المواطنين المستخدمين لكل من الهواتف الخلوية وبالذات الهواتف الذكية وكذلك التعامل مع الشبكة العالمية للمعلومات–الإنترنيت مما فتح المجال واسعاً نحو رقمنة المال والأعمال والأنشطة التسويقية والمصرفية على الصعيد المحلي والدولي ومن ضمنها تطبيق عمليات الدفع الإلكتروني.

أن الجوانب الإيجابية للتعامل بهذه الخدمات المالية والمصرفية الرقمية تركت آثار إيجابية على راحة المواطن الفرد وتسريع الأعمال الوظيفية وحققت قفزة في الإقتصاد الرقمي وتنامي حرية التجارة الإلكترونية، مما أدى إلى شمول العديد من المصارف العراقية الحكومية والأهلية بتبني منصات الدفع الإلكتروني في تعاملاتها اليومية.

١٠.٢- أهمية الدفع الإلكتروني في العراق:

تتجلى من خلال تحقيق ما يلي: (حسين رضا مهدي: ٢٠٢٤، ص ٧).

١) إختزال الجهد والوقت اللازم لإنجاز عمليات الدفع الإلكتروني.

٢) غياب بل تلاشي المسافات الجغرافية ما بين أطراف عمليات التحويل والسداد والجباية وإنجاز المعاملات إلكترونياً.

٣) تخفيض التكاليف المالية والإدارية لتحقيق عمليات الدفع الإلكتروني.

٤) الإنتقال التدريجي إلى الإقتصاد الأخضر ونشوء وتطور المصارف الخضراء وتوسع تطبيق المحاسبة الخضراء.

٥) توسع مجالات التجارة الإلكترونية وتوسع آفاق التسويق الإلكتروني لتبادل السلع والخدمات.

٦) تنامي فرص العراق للإنظمام إلى منظمة التجارة العالمية في ظل الإستغلال العقلاني والرشيد للإمكانات المتاحة.

٧) يساعد على خلق قاعدة علمية–مهنية وتطبيق عملي لتحول الإقتصاد العراقي نحو الإقتصاد الرقمي.

١١.٢– الدعم الحكومي والتأطير االقانوني لنتشيط عملية الدفع الإلكتروني في العراق:

إيماناً من قبل رئاسة مجلس الوزراء بضرروة مواكبة العالم في التحول الرقمي، عقد المجلس في جلسته الإعتيادية الثالثة بتاريخ ٢٠٢٣/٠١/١٧ مناقشة أمكانية تبني بعض أساليب وتقنيات التحول الرقمي في العراق، مما أسفر عن ذلك الإجتماع صدور قراراً تضمن ما يلي: (حسين رضا مهدي: ٢٠٢٤، ص٨).

١. ضرورة تبني آلية جديدة لتفعيل منصات الدفع الإلكتروني.

٢. تم توجيه البنك المركزي العراقي بتسهيل إجراءات منح رخص تحصيل البطاقات المصرفية باستخدام نقاط البيع **(POS)**.

٣. تخفيض العمولات المصرفية، وتشجيع الجهات التي تتبنى فلسفة الدفع الإلكتروني..

٤. إلزام جميع أجهزة القطاع الحكومي وشركات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بضرورة فتح حسابات مصرفية.

٥. منح تسهيلات جمركية وتقديم بعض الإعفاءات للجهات الحكومية والخاصة التي تقوم بإستيراد مستلزمات تطبيق برنامج الدفع الإلكتروني من أجل توسيع نقاط البيع وزيادة عدد مكائن الصراف الآلي، على أن تتضمن تلك الإعفاءات والتسهيلات في الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٢٣ وما يليها.

٦. من أجل تحفيز وتشجيع الجهات التي تتعامل بالدفع الإلكتروني يتم إعفاءها من الضرائب السنوية في تلك السنوات التي يتم فيها تطبيق وتفعيل برنامج الدفع الإلكتروني.

٧. من الملاحظ أن ما يميز قرار مجلس الوزراء في المرحلة الإنتقالية لتطبيق برنامج الدفع الإلكتروني هو إمكانية البقاء على السداد والجباية بالإسلوب النقدي المباشر لحين إستكمال مهمة الإنتقال الكلي للبرنامج الجديد مع بداية شهر تموز عام ٢٠٢٥ ليتم التطبيق الكلي.

٨. أعطى القرار فترة تزيد على الأربعة أشهر للجهات الحكومية للتهيئة والبدء في التطبيق الفعلي بتاريخ ٢٠٢٣/٠٦/٠١ مما يساعد تلك الجهات للإستعداد لتطوير الكفاءات على تطبيق هذا البرنامج الخاص بالدفع الإلكتروني.

١٢.٢- مشاكل تطبيق برنامج الدفع الإلكتروني:

يرى الباحثان بأن هناك بعض المشاكل قد تواجه التطبيق الفعال لبرنامج الدفع الإلكتروني نلخص أهمها كما يلي:

١. إن عملية تطبيق البرنامج الحكومي لتفعيل منصة الدفع الإلكتروني، لم ينسجم تهيئة الكادر المحاسبي في الجامعات الحكومية على إستيعاب آلية التطبيق في ظل النظام المحاسبي الموحد.

٢. كانت بعض التوجيهات الحكومية بشأن المعالجات المحاسبية تتصف بالعمومية وعدم التفصيل والتوضيح الواجب توفره لهذا البرنامج الجديد.

٣. لا يمكن أن نتجاهل تفاوت المحاسبين في إمتلاكهم مهارات الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات من جانب وسرعة تنمية وتطوير مهارتهم التقنية، التي يتطلبها تطبيق هذا البرنامج الإلكتروني من جانب أخر.

٤. ضعف أو أحياناً إنعدام الدورات التدريبية اللازمة للكادر المحاسبي لتطبيق البرنامج الحكومي للدفع الإلكتروني.

٥. غياب دور ديوان الرقابة المالية (المفروض هو المسئول عن تطبيق النظام المحاسبي الموحد في العراق)، عن إصدار توجيهات وإرشادات لمعالجة التحديات الناجمة عن تطبيق البرنامج الحكومي في ظل النظام المحاسبي الموحد إسترشاداً بما عملت وزارة المالية فيما يخص نفس المشكلة عند تطبيق النظام المحاسبي الحكومي.

١٣.٢ – معوقات انتشار الدفع الإلكتروني في العراق: (لمزيد من التفصيل راجع – قرار مجلس الوزراء رقم ٢٤٠٥٨ لعام ٢٠٢٤)

للأسف ما زال العراق يعاني من تخلف العديد من القوانين التي تنظم الحياة الإقتصادية المحلية والدولية ومن ضمنها القوانين التي تنظم عمليات التجارة الإلكترونية وجوانب التسويق والسداد الإلكتروني. وتتمثل معوقات وعقبات تطور عملية الدفع الإلكتروني في العراق بما يلي:

١) غياب أمن وسرية البيانات الإلكترونية وتداولها لبعض الزبائن بل وحتى السجلات المصرفية الإلكترونية هي ذاتها لم تخلو من تكرار عمليات الخرق والتلاعب بل وحتى السرقة الإلكترونية كما حصل في إختراق البيانات الخاصة

بإحدى شركات الإتصالات في العراق عام ٢٠١٧، مما سبب تلاعب في بيانات بعض المواطنين والشركات.

٢) عدم كفاية الشركات الوطنية المتخصصة في مجال سلسلة التوريد وإدارتها بشكل عقلاني وتأمين الجانب اللوجستي لعمليات الإستيراد وما يترتب عليها من أنشطة الشحن والتأمين والنقل والموانئ والجمارك وغيرها ليتم إيصال المواد الخام ومستلزمات الإنتاج والسلع وبعض الموجودات الثابتة المستوردة، مما ساهم في عرقلة عملية تطور التجارة الإلكترونية.

٣) عدم تأهيل البنية التحتية بشكل كاف، لكي تسهل تطوير عملية الدفع الإلكتروني بصيغة أفضل مما عليه الحال.

٤) شيوع الأمية الإلكترونية بين صفوف المواطنين العراقيين بشكل عام، مما يتطلب نشر ثقافة التنمية الإلكترونية.

٥) قلة الدورات والبرامج التدريبية للعاملين على تنفيذ عمليات رقمنة الأعمال المالية والمصرفية.

٦) من المشاكل المستعصية هي الخلل الكبير في عدم إنتظام توفر الطاقة الكهربائية اللازمة لتفعيل شبكات الإنترنيت.

١٤.٢- المشاكل المحاسبية العملية عند تطبيق منصة الدفع الإلكتروني:

(المراسلات الموجهة من وزارة التعليم العالي/قسم الموازنات وشؤون الجامعات إلى البنك المركزي العراقي–دائرة تقنية المعلومات والمدفوعات ذا الرقم ١١٢/٨/ط/٢٥٥٥٤ المؤرخ ٢٠٢٤/٦/٢٦)

من الضروري أولاً تشخيص المشاكل المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي الموحد التي تواجهها الجامعات الحكومية (حالة التمويل الذاتي)، عند تطبيق منصة الدفع الإلكتروني، والتي يمكن تلخيصها بما يلي:

١. تفاقم مشكلة عدم مطابقة كشف المصرف المرسل للجامعات بل وللكليات مع أرصدة حساب المصرف في الدفاتر والسجلات المحاسبية لدى تلك الجامعات والكليات وهذا ينجم عنه بعض المشاكل الإرتدادية التالية:

أ . عدم ظهور جميع الإيرادات بشكل شفاف التي يتم قبضها من الجهات المسددة بموجب منصة الدفع الإلكتروني.

ب . ظهور حالات تتطلب إجراء تسجيل قيود تسويات ومطابقة كشف المصرف الشهرية ما بين أرصدة حساب المصرف في دفتر اليومية العامة لدى الجامعة مع رصيد حساب الجامعة لدى المصرف المعني.

٢. عدم تأهيل الكوادر المحاسبية في الجامعات الحكومية لمتطلبات تطبيق منصة الدفع الإلكتروني.

٣. نقص في الوعي الإلكتروني لدى عموم المواطنين العراقيين يعيق وبدرجة كبيرة بسبب تفضيلهم الإبقاء على عمليات الدفع التقليدي للمعاملات المالية والمصرفية، بإستخدام النقود السائلة.

٤. غياب الثقة والمصداقية بتقبل عمليات الدفع الإلكتروني من قبل شرئح واسعة من المجتمع العراقي.

٣- الجانب العملي: دراسة الخصائص الإحصائية لعينة البحث:

١.٣- مؤشرات تطور مستلزمات نجاح تطبيق عملية الدفع الإلكتروني:

يمكننا أن تستعرض بعض مؤشرات قياس تطور عملية الدفع الإلكتروني في العراق خلال الفترة ٢٠١٨ لغاية عام ٢٠٢٢.

جدول رقم (٢) مؤشرات تطور إجهزة وبطاقات الدفع الإلكتروني ونقاط البيع

السنوات	أجهزة ATM		E-Payment Cards		نقاط البيع POS	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%
٢٠١٨	865	١٠٠ %	8,810,030	100%	2200	100%
٢٠١٩	1014	١١٨ %	10,506,725	119%	2226	101%
٢٠٢٠	1340	%١٥٥	11,749,408	130%	7540	343%

٢٠٢١	1566	١٨١ %	14,906,294	169%	8329	379%
٢٠٢٢	2233	٢٥٠ %	16,202,771	184%	10718	487%

من إعداد الباحثان بتصرف، بناءاً على بيانات الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي.

جدول رقم (٣) مؤشرات تطور نقاط الزبائن والمحافظ الإلكترونية وقيمة المبالغ المدفوعة بإستخدام الهواتف الخلوية

السنوات	المبالغ المدفوعة بموجب الهواتف الخلوية د.ع.		نقاط الزبائن POC		المحافظ الإلكترونية E-Portfolios	
	القيمة	النسبة %	عدد	%	عدد	%
٢٠١٨	386,401,630,041	100%	6625	100%	271,906	100%
٢٠١٩	858,128,080,350	222%	11677	176%	403,797	149%
٢٠٢٠	1,402,301,877,537	363%	13796	200%	1,226,235	451%
٢٠٢١	913,356,442,254	237%	14704	222%	2,107,265	775%
٢٠٢٢	1,069,699,244,744	277%	17610	266%	2,970,390	1092%

من إعداد الباحثان بتصرف، بناءاً على بيانات الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي.

إن تحليل المؤشرات الستة المشار إليها أعلاه في الجدولين رقم (٣ و ٤) والمتمثلة بكل من: ١) عدد أجهزة الصراف الآلي، ٢) عدد بطاقات الدفع الإلكتروني، ٣) عدد نقاط البيع، ٤) عدد نقاط الزبائن، ٥) عدد المحافظ الإلكترونية، ٦) وأخيراً قيمة المبالغ المدفوعة بإستخدام الهواتف الخلوية تعطي إنطباعاً ومؤشراً إيجابياً ومشجعاً على تنامي الآفق المستقبلي لتوسع عمليات الدفع الإلكتروني في العراق عموماً، وفي العاصمة بغداد خصوصاً. علماً أن توجيهات الحكومة العراقية الحالية والتي صدرت خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) عام ٢٠٢٤ قد دعت إلى ضرورة توسيع

مستلزمات تطبيق عمليات الدفع الإلكتروني على عموم المحافظات وعدم تركيز تلك الخدمات في العاصمة بغداد بشكل أساسي فقط.

ونستطيع أن نقارن بين سنة الأساس عام ٢٠١٨ والسنة الأخيرة أي عام ٢٠٢٢ للمؤشرات الستة أعلاه نجد أن عملية التطور النسبي بلغ كما يلي: ٢٥٠%، ١٨٤%، ٤٨٧%، ٢٦٦%، ١٠٩٢%، ٢٧٧% للمؤشرات الستة أعلاه على التوالي وكانت النسب كبيرة جداً وفي صيغة نمو تصاعدي على مدى السنوات الخمس موضوع الدراسة للمؤشرات الخمسة، ماعدا المؤشر الأخير الخاص بقيمة المبالغ المدفوعة بإستخدام الهواتف الخلوية إذ كانت النسبة لعام ٢٠٢٠ ٣٦٣ بينما عام ٢٠٢٠ كانت ٢٧٧% والسبب حسب تقدير الباحثان كون عام ٢٠٢٠ متناغماً مع إنتشار جائحة كورونا – كوفيد ١٩ مما ألزم العديد من المواطنين بأخذ الحذر وعدم الخروج إلا في الحالات الحرجة التي تتطلب مراجعة المصارف شخصياً.

إن حيازة العراق والقطاع المصرفي ومنصات الدفع الإلكتروني على أحدث المعدات والأجهزة الإلكترونية وبرامج الحاسوب المتطورة ذات العلاقة بعملية الدفع الإلكتروني، ساعد وبشكل ملموس على هذا التطور في عمليات الدفع الإلكتروني. وما نجم عنه تبني الموقف المساند والداعم والمشجع للأطراف الخمسة ذات العلاقة بعملية الدفع الإلكتروني والمتمثلة بكل من الدولة متمثلة بكل من البنك المركزي العراقي ووزارة المالية من جهة، والقطاع المصرفي (الحكومي والأهلي)، عموماً من جهة ثانية، والمنظمات والهيئات والجهات الحكومية والشركات الخاصة من جهة ثالثة، والأفراد من جهة رابعة، وأخيراً المجتمع بشكل عام وأصحاب المصالح بشكل خاص، من جهة خامسة.

يتم عرض بعض الخصائص الإحصائية الوصفية لعينة الدراسة مصنفة حسب نوع الجنس والفئة العمرية وسنوات الخدمة ومستوى الشهادة الأكاديمية ونوع والاختصاص الدراسي.

جدول رقم (٤) بعض المؤشرات الإحصائية لمتغير الجنس بالنسبة لعينة البحث:-

الجنس					
		Frequency	Percent %	Valid Percent %	Cumulative Percent %
Valid	ذكر	24	68.6	68.6	68.6
	انثى	11	31.4	31.4	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

يلاحظ من الجدول أعلاه ان اغلبية العينة كانت من الذكور وبنسبة ٦٨.٦% اذ بلغ عددهم (٢٤) شخص.

جدول رقم (٥) بعض المؤشرات الإحصائية لمتغير الفئة العمرية بالنسبة لعينة البحث:-

الفئة_العمرية					
		Frequency	Percent %	Valid Percent %	Cumulative Percent
Valid	25-30	4	11.4	11.4	11.4
	31-40	12	34.3	34.3	45.7
	41-50	9	25.7	25.7	71.4
	50 فأكثر	10	28.6	28.6	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

يوضح الجدول أعلاه ان اعلى نسبة هي للفئة العمرية من ٣١ الى ٤٠ سنة اذ بلغ عددهم ١٢ وبنسبة ٣٤.٣% من الإجمالي.

جدول رقم (٦) بعض المؤشرات الإحصائية لمتغير سنوات الخدمة بالنسبة لعينة البحث

سنوات الخدمة					
		Frequency	Percent %	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	اقل من 5 سنوات	8	22.9	22.9	22.9
	5-10	3	8.6	8.6	31.4
	11-15	12	34.3	34.3	65.7

	16-20	5	14.3	14.3	80.0
	21-25	4	11.4	11.4	91.4
	26فأكثر	3	8.6	8.6	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

يلاحظ من الجدول أعلاه ان اعلى فئة لسنوات الخدمة قد بلغت من ١١-١٥ سنة حيث كان عددها ١٢ وبنسبة ٣٤.٣%.

جدول رقم (٧) يبين بعض المؤشرات الإحصائية لمتغير الشهادة بالنسبة لعينة البحث

الشهادة					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	دبلوم	10	28.6	28.6	28.6
	بكالوريوس	15	42.9	42.9	71.4
	ماجستير	5	14.3	14.3	85.7
	دكتوراه	5	14.3	14.3	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

يلاحظ من الجدول أعلاه ان اعلى نسبة هم كانوا من حملة شهادة البكالوريوس اذ بلغ عددهم ١٥ وبنسبة ٤٢.٩%:

جدول رقم (٨) يبين بعض المؤشرات الإحصائية لمتغير الاختصاص بالنسبة لعينة البحث:-

الاختصاص					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	محاسبة	17	48.57	48.57	48.57
	مالية ومصرفية	12	34.29	34.29	82.86

	ادارة	3	8.57	8.57	91.43
	اقتصاد	3	8.57	8.57	100.0
	Total	35	100.0	100.0	

يلاحظ من الجدول أعلاه ان اعلى نسبة في الاختصاص هم من اختصاص المحاسبة اذ بلغ عددهم ١٧ وبنسبة ٤٨.٦%:

التحليل العاملي التوكيدي لأداة الدراسة يبين الشكل التالي النموذج الهيكلي لمقياس الدفع الالكتروني وأثره على النظام المحاسبي الموحد:-

شكل (١) يبين النموذج الهيكلي لمقياس النموذج المستخدم في التحليل العاملي

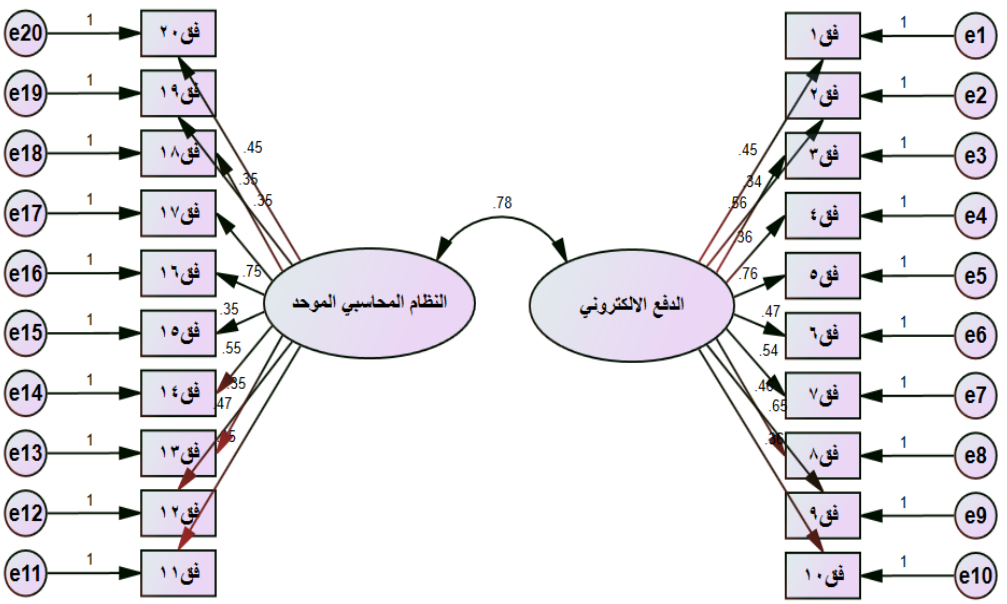

مؤشر رمي .028
مستوى المعنوية .121
مربع كاي 134.443
مؤشر توكر لويس .975

اذ يلاحظ من الشكل أعلاه ان المقياس يتصف بالصدق التوكيدي كون ان المؤشرات تقع ضمن الحدود المسموح به اذ ان مؤشر

رمسي تبلغ قيمته اقل من ٥% وان مؤشر توكر لويس قيمته قريبة من الواحد الصحيح، وان مستوى المعنوية اكبر من ٥% وبالتالي قبول الفرضية القائلة بعدم وجود فرق معنوي بين النموذج الهيكلي والنموذج النظري.

٢.٣- تحليل استجابات العينة المبحوثة:-

جدول (٩) يبين المؤشرات الخاصة بتحليل الاستجابة لعينة البحث بالنسبة لمتغير الدفع الالكتروني

ت	مضمون السؤال	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف	الأهمية النسبية	الترتيب حسب الأهمية النسبية
١	فق١			٨	١٢.٧	٩	١٤.٣	١٩	٣٠.٢	٢٧	٤٢.٩	٤.٠٣١٧	١.٠٤٦٧٨	٢٥.٩٦٣٧٤	٨٠.٦٣٤	٨
٢	فق٢					١٣	٢٠.٦	٢٢	٣٤.٩	٢٨	٤٤.٤	٤.٢٣٨١	٠.٧٧٦٩٧	١٨.٣٣٢٩٨	٨٤.٧٦٢	٦
٣	فق٣			٢	٣.٢	١٠	١٥.٩	٢٠	٣١.٧	٣١	٤٩.٢	٤.٢٦٩٨	٠.٨٤٦٣٧	١٩.٨٢٢٢٤	٨٥.٣٩٦	٥
٤	فق٤			١	١.٦	٨	١٢.٧	١٤	٢٢.٢	٤٠	٦٣.٥	٤.٤٧٦٢	٠.٧٧٩٩٣	١٧.٤٢٣٩٣	٨٩.٥٢٤	١

٥	فق٥													
٦	فق٦													
٧	فق٧	٢	٣.٢	٦	٩.٥	١٤	٢٢.٢	٢٠	٣١.٧	٢١	٣٣.٣	٢١	٣٣.٣	١٠
٨	فق٨	٢	٣.٢	١	١.٦	٩	١٤.٣	١٠	١٥.٩	٤١	٦٥.١	٤٠٣٨١	٦٣.٥	٣
٩	فق٩	٥	٧.٩	٢	٣.٢	١٠	١٥.٩	٢٣	٣٦.٥	٢٣	٣٦.٥	٣.٩٠٤٨	٣٦.٥	٩
١٠	فق١٠			١	١.٦	٥	٧.٩	٢٩	٤٦	٢٨	٤٤.٤	٤.٣٣٣٣	٤٤.٤	٤
الدرجة الكلية للمحور												٤.٢٤٤٨	١.٠٣٣٣	

يلاحظ من الجدول أعلاه ان الفقرة ٤ والمتمثلة (إن شبكة الإتصالات وخدمة الإنترنيت في الجامعة سريعة وتساعد على تنفيذ الحركات المالية من خلال اجهزة POS احتلت المرتبة الأولى من ناحية الأهمية النسبية بمتوسط حسابي مقداره ٤.٤٧٦٢ بانحراف معياري مقداره ٠.٧٧٩٣ اذ بلغت الأهمية النسبية لها ٨٩.٥٢٤ اما الفقرة ٧ والمتمثلة (إن تطبيق عملية الدفع الإلكتروني تساعد في رفع درجة الموثوقية في المعلومات المحاسبية) قد احتلت المرتبة الأخيرة من ناحية الأهمية النسبية فقد بلغت الأهمية لها

٧٦.٥٠٨ بمتوسط حسابي ٣.٨٢٥٤ وان اجمالي المحور قد بلغ المتوسط له ٤.٢٤٤٨ بانحراف معياري مقداره ١.٠٣٣٣.

جدول (١٠) يبين المؤشرات الخاصة بتحليل الاستجابة لعينة البحث بالنسبة لمتغير النظام المحاسبي الموحد

ت	مضمون السؤال	موافق بشدة		موافق		محايد		غير موافق		غير موافق بشدة		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	الترتيب حسب الأهمية النسبية
١١	فق١١	٦	٩.٥	١٧	٢٧	١٥	٢٣.٨	١٦	٢٥.٤	٩	١٤.٣	٤.٢٦٩٨	٠.٨٤٦٣٧	١٩.٨٢٢٢٤	٧
١٢	فق١٢	٦	٩.٥	٩	١٤.٣	١٧	٢٧	١٩	٣٠.٢	١٢	١٩	٤.٤٧٦٢	٠.٧٧٩٦٣	١٧.٤٢٣٩٣	٩
١٣	فق١٣	٦	٩.٥	١٣	٢٠.٦	١٩	٣٠.٢	١٦	٢٥.٤	٩	١٤.٣	٤.٤١٢٧	٠.٦٨٧٠٩	١٥.٥٧٠٧٤	١٠
١٤	فق١٤	٥	٧.٩	١٣	٢٠.٦	٢٥	٣٩.٧	١٤	٢٢.٢	٦	٩.٥	٤.١٢٧	٠.٨١٣٠٤	١٩.٧٠٠٥١	٨
١٥	فق١٥	٢	٣.٢	٢	٣.٢	٢٦	٤١.٣	٢٢	٣٤.٩	١١	١٧.٥	٣.٨٢٥٤	١.١٠٠٤٤	٢٨.٧٦٦٦٦	٤
١٦	فق١٦	٢	٣.٢	٦	٩.٥	٢٦	٤١.٣	١٩	٣٠.٢	١٠	١٥.٩	٤.٣٨١	١.٠٠٦٨٩	٢٢.٩٨٣١١	٦

١٧	فق١٧	٧	١١.١	١٤	٢٢.٢	١٥	٢٣.٨	٢٢	٣٤.٩	٥	٧.٩	٣.٠٦٣٥	١.١٦٢٢١	٣٧.٩٣٧٣٣	١	
١٨	فق١٨	١	١.٦	٨	١٢.٧	٢٢	٣٤.٩	٢١	٣٣.٣	١١	١٧.٥	٣.٥٢٣٨	٠.٩٨١٣٩	٢٧.٨٥٠٣٣	٥	
١٩	فق١٩	١	١.٦	١٠	١٥.٩	١٥	٢٣.٨	٢٤	٣٨.١	١٣	٢٠.٦	٣.٦٠٣٢	١.٠٤٠١٦	٢٨.٨٦٧٦٧	٣	
٢٠	فق٢٠	٦	٩.٥	٩	١٤.٣	٢٠	٣١.٧	١٦	٢٥.٤	١٢	١٩	٣.٣٠١٦	١.٢١٣٣	٣٦.٧٤٨٨٥	٢	
الدرجة الكلية للمحور											٤.١١٣	١.٢١٣				

يلاحظ من الجدول أعلاه ان الفقرة ١٧ والمتمثلة (ان تأخر اعداد التسويات اليومية للمبالغ المحصلة من خلال جهاز الدفع الالكتروني من قبل المصارف المختصة وعدم ظهور المبالغ المقبوضة في الحسابات المصرفية احدث ارباك في المطابقات اليومية والشهرية.

احتلت المرتبة الأولى من ناحية الأهمية النسبية بمتوسط حسابي مقداره ٣.٠٦٣٥ بانحراف معياري مقداره ١.١٦٢٢١ اذ بلغت الأهمية النسبية لها ٣٧.٩٣٧٣٣ اما الفقرة ١٣ والمتمثلة إن تحصيل الجباية اليومية بالطريقة التقليدية ومن خلال اجهزة الدفع الإلكتروني جنبا الى جنب سبب ارباك لأمناء الصندوق في عملية تحرير وصل القبض والترحيل الى دفتر المقبوضات النقدية اليومية. قد احتلت المرتبة

الأخيرة من ناحية الأهمية النسبية فقد بلغت الأهمية لها ١٥.٥٧٠٧٤ بمتوسط حسابي ٤.٤١٢٧ وان اجمالي المحور قد بلغ المتوسط له ٤.١١٣ بانحراف معياري مقداره ١.٢١٣.

شكل (٢) يبين النموذج الهيكلي لقياس نتائج اثر الدفع الالكتروني على النظام المحاسبي الموحد

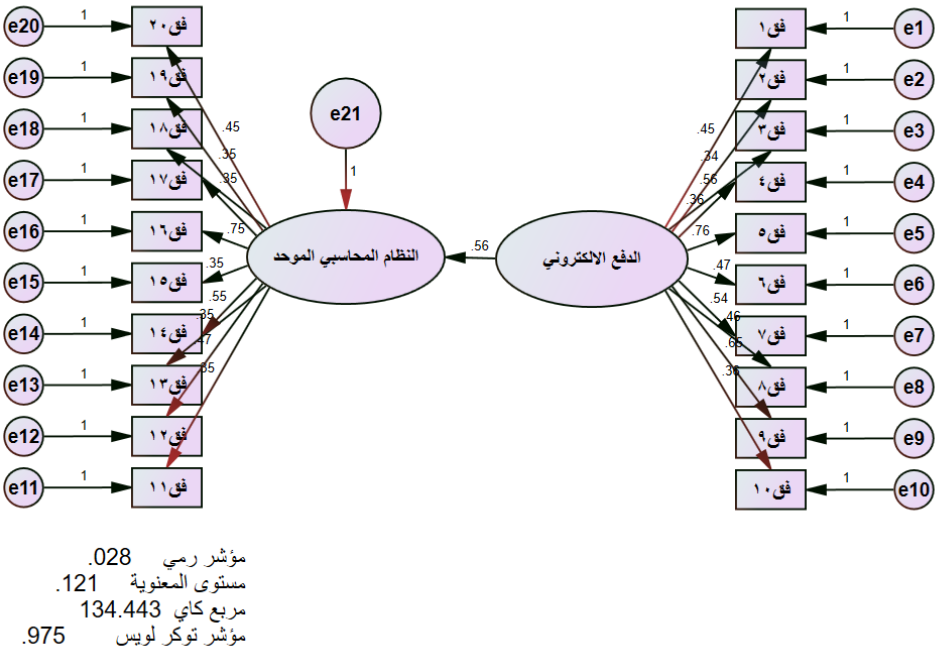

اذ يلاحظ من الشكل أعلاه ان الدفع الالكتروني يؤثر بما مقداره ٠.٥٦ أي ان زيادة نسبة مستوى الدفع الالكتروني بمقدار ١٠٠% يؤدي الى ارتفاع في مستوى النظام المحاسبي الموحد بنسبة ٥٦%.

٣.٣- اختبار الفرضيات: تم في هذا الجزء اختبار الفرضية الرئيسة التالية: يوجد له تأثير معنوي لتطبيق برنامج الدفع الالكتروني على تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجامعات الحكومية العراقية. **مما إتضح ان الفرضية الموجبة هي الصحيحة كما هو** موضح بالجدول التالي:-

جدول (١١) إختبار الفرضية الرئيسية (العدمية)

	قيمة المعامل	اختبار T	القوة التفسيرية	اختبار F
الدفع الالكتروني	0.56	2.8	79%	**15.65
القيمة الاحتمالية		0.003		0.001

يلاحظ من الجدول أعلاه ان المتغير (الدفع الالكتروني) له تأثير معنوي على المتغير النظام المحاسبي الموحد كون القيمة الاحتمالية للاختبار والبالغة ٠.٠٠١ اقل من مستوى المعنوية ٥%.

تم في هذا الجزء اختبار الفرضية الفرعية الأولى: له تأثير معنوي لتطبيق برنامج الدفع الالكتروني على المطابقة الشهرية مع كشف حساب المصرف في ظل تطبيق نظام المحاسبي الموحد في الجامعات الحكومية العراقية. **مما إتضح ان الفرضية الموجبة هي الصحيحة** وكما هو موضح بالجدول التالي:-

جدول (١٢) إختبار الفرضية الفرعية الأولى

	قيمة المعامل	اختبار T	القوة التفسيرية	اختبار F
الدفع الالكتروني	0.33	0.2	24%	1.54
القيمة الاحتمالية		0.35		0.32

من الجدول أعلاه يلاحظ ان الدفع الالكتروني له تأثير معنوي على المطابقة الشهرية مع كشف الحساب المصرفي كون القيمة الاحتمالية للاختبار والبالغة ٠.٣٢ اكبر من مستوى المعنوية ٥%

تم في هذا الجزء اختبار الفرضية الفرعية الثانية: له تأثير معنوي لتطبيق برنامج الدفع الالكتروني على التحقق من صحة حساب الإيرادات المستلمة عن طريق منصة الدفع الالكتروني في ظل تطبيق النظام المحاسبي الموحد في الجامعات الحكومية العراقية. **مما إتضح ان الفرضية الموجبة هي الصحيحة** كما هو موضح بالجدول التالي:-

جدول (١٣) إختبار الفرضية الفرعية الثانية

	قيمة المعامل	اختبار T	القوة التفسيرية	اختبار F
الدفع الالكتروني	0.46	6.6**	75%	**5.98
القيمة الاحتمالية		0.002		0.001

من الجدول أعلاه يلاحظ ان الدفع الالكتروني له تأثير معنوي على حساب الايرادات كون القيمة الاحتمالية للاختبار والبالغة ٠.٠٠١ اقل من مستوى المعنوية ٥%

٤- المبحث الرابع/الإستنتاجات والتوصيات:

١.٤- الإستنتاجات:

على ضوء إختبار الفرضيات قاما الباحثان بصياغة الإستنتاجات أدناه:-

١- ان النموذج يمتاز بالصدق التوكيدي.

٢- إن أهمية تطبيق برنامج الدفع الإلكتروني لا يقتصر على المؤسسات الحكومية بل يتطلب شمول القطاع الخاص به.

٣- ان متغير الدفع الالكتروني له اثر معنوي على كل من المطابقة الشهرية وعلى حساب الايرادات في ظل النظام المحاسبي الموحد.

٤- ان تفعيل الدفع الالكتروني يحتاج دعم ومساندة الحكومة لكل من القطاع العام والخاص للعمل على نجاح التجربة.

٥- الخلل الكبير في التشريعات المحلية لتأمين أمن البيانات والشبكات ومنصات الدفع الإلكتروني.وكذلك مواجهة الخلل في إنقطاع الكهرباء في عموم العراق.

٦- وجود فئات ومهن عديدة وبالذات مشاريع القطاع الخاص بل والأفراد عموماً خارج نطاق عملية الدفع الإلكتروني.

٧- تعتبر التجارة الإلكترونية وممارسة أنواع التسويق الإلكتروني الأساس الموضوعي لتطور آليات الدفع الإلكتروني على الصعيد المحلي والعالمي.

٨- الضعف الكبير في الثقافة والوعي الإلكتروني لدى عموم المواطنين العراقيين وبالذات اللذين يمارسون أعمال التجارة والورش والمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٢.٤- التوصيات: على ضوء الإستنتاجات أعلاه تقدم الباحثان بالتوصيات التالية:

١) إن الصدق التوكيدي يدعو الباحثان بتقديم توصية مهمة متمثلة بضرورة إستحداث ح/ وسيط وهو ح/ الإيرادات قيد التحصيل يسجل مديناً عند التحصيل ويقفل هذا الحساب بجعله دائناً عند إدخال مبلغ الإيراد الذي تم جبايته في المصرف ويقابله في الطرف المدين حساب المصرف ذاته، مما يساعد على تقليص الفروقات مع كشف المصرف.

٢) من الضروري توطين رواتب العاملين في القطاع الخاص كما حصل خلال السنتين الإخيرتين بالنسبة للعاملين في القطاع الحكومي، وذلك إنسجاماً مع توجيهات مجلس الوزراء الأخيرة، لكي يسري عليهم تطبيق برنامج الدفع الإلكتروني.

٣) إن تطبيق برنامج الدفع الإلكتروني يتطلب مواجهة التحديات المحاسبية وتأمين المعالجات المحاسبية السليمة.

٤) من الضروري توسيع حالات الدعم والتشجيع المتاحة للجهات الحكومية والقطاع الخاص بل والأفراد اللذين يساهمون بنشر وتبني منهج الدفع الإلكتروني بما فيها تخفيض الرسوم والضرائب.

٥) يتطلب الإهتمام بتطوير القوانين ذات العلاقة وكذلك معالجة الخلل الكبير في إنقطاع التيار الكهربائي وعدم إنتظامه، لكي لا يعيق توفر خدمة الإنترنيت.

٦) عدم إعطاء رخص مزاولة المهنة أو إنشاء وتسجيل الشركات الجديدة أو تجديد رخص الشركات القائمة إلا من خلال عمليات الدفع الإلكتروني. وكذلك القيام بسداد أجور الخدمات كالماء والكهرباء وخدمات الإنترنيت والهواتف وخدمات الإيجار والدراسة للطلبة وأجور الأطباء والمستشفيات والصيدليات والمطاعم والفنادق المصنفة سياحياً وغيرها من خلال آلية الدفع الإلكتروني.

٧) تحفيز مراكز التسويق بالإضافة للمصارف بإصدار بطاقات إئتمان دون الحاجة لإستخدام النقود السائلة أو الشيكات.

٨) يجب النظر إلى تطبيق نظام الدفع الإلكتروني في العراق كونه منظومة متكاملة تضم كل من التشريعات والقوانين، الإجهزة والمعدات اللازمة لتنفيذ البرنامج، الكادر البشري المؤهل والمدرب على التطبيق الفعال، خلق الوعي ونشر الثقافة الإلكترونية بين صفوف المواطنين، تأمين البرامج الحاسوبية والتطبيقات االمحاسبية التي تسمح بالتطبيق الكفوء.

أولاً المراجع باللغة العربية:

١. اليافعي. وليد، أهمية الدفع الإلكتروني في العراق – ٤ معوقات تحد من تطوره، نشر في ٢٠٢٢/١٠/١٢.

٢. جودي نبيل، صبيحي زكرياء، دور أنظمة الدفع الإلكترونية في تحسين المعاملات المصرفية –دراسة حالة– بنك السالم فرع ورقلة– الجزائر (رسالة ماجستير)، جامعة قاصدي مرباح، مدينة ورقلة، الجزائر، ٢٠٢٢.

٣. حسين رضا مهدي: البنك المركزي العراقي– دائرة الرقابة على المصارف، تطور الدفع الإلكتروني في العراق، ٢٠٢٤.

٤. حميد، سلطاني، مفهوم الدفع الإلكتروني وآفاق تطويره في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية / جامعة البليدة، المجلد،١١ العدد، ٢ الجزائر، ٢٠٢٢،.

٥. فاطمة، مصفح وزينة، ايت علي، مفهوم الدفع الإلكتروني وتمييزه عن الدفع التقليدي، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية / جامعة البليدة، المجلد، ١١ العدد، ٢، الجزائر، ٢٠٢٢.

٦. نظام رقم ٣ لسنة ٢٠١٤ "نظام خدمات الدفع الإلكتروني للأموال في العراق".

٧. زيقيم، سارة، "دور وسائل الدفع الإلكتروني في تحسين جودة الخدمات المصرفية / دراسة حالة في بنك الخليج في الجزائر"، وكالة بسكرة، رسالة ماجستير في العلوم

الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد لخيضر، بسكرة، الجزائر، ٢٠١٥.

٨. خديجة، سطاني٢٠١٣ "احلال وسائل الدفع التقلدية بالوسائل الإلكترونية/دراسة حالة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببسكرة" ، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد لخيضر بسكرة، كلية العلوم االقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.

٩. الموقع الإحصائي للبنك المركزي العراقي
www.cbiraq.org.iq

١٠. لعلاوي مروة، طيري دليلة، النظام القانوني لوسائل الدفع الإلكترونية، رسالة ماجستير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، ٢٠٢٣، برج بوعريريج، الجزائر.

١١. مجيد بوسكران، سفيان عزوق، تطوير وسائل الدفع الإلكترونية في البنوك الجزائرية، رسالة ماجستير في القانون، تخصص قانون أعمال، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ٢٠١٨.

ثانياً المراجع باللغة الإنجليزية:

12. Nasr, Mohmed & Farrage, Mohmed & Nasr, Mona, (2020), "E-Payment Systems Risks, Opportunities and Challenges for Improved Results in E-Business", International journal of Intelligent computing and information Science. (IJICIS), vol 20, No1, Faculty of Computers and Information, Ain Shams University, Cairo, Egypt.

ثالثاً– روابط على شبكة الإنترنيت:

13. https://fatora.io/blog/electronic-payment-in-iraq/
14. https://wuilt.com/blog/ar/

تأثير العدوى المالية لسعر الصرف على أداء شركات الصيرفة

دراسة ميدانية لمجموعة من شركات الصيرفة في محافظة بغداد

The Impact of Financial Contagion of the Exchange Rate on the Performance of Exchange Companies
A Field Study of a Group of Exchange Companies in Baghdad Province

الباحثين

م. د. هشام صبيح زاير **م. د. احمد عبد الحسن كحيط**

الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا **دائرة صحة النجف الاشرف**

husham.s.zaeer@nust.edu.iq
ahmed89alebraheme@gmail.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

تهدف الدراسة الحالية الى الكشف عن تأثير العدوى المالية في تقلبات أسعار الصرف على أداء شركات الصرافة. وتركز الدراسة على تحليل ميداني لمجموعة مختارة من شركات الصرافة العاملة في محافظة بغداد. ومن خلال جمع البيانات والكمية، يبحث البحث في التأثيرات المتتالية لتقلبات أسعار الصرف على مقاييس الأداء الرئيسية، بما في ذلك الربحية والسيولة والاستقرار التشغيلي. وقد تم جمع البيانات من خلال المقابلات المنظمة والسجلات المالية، وتحليلها لتقييم درجة الضعف والمرونة داخل القطاع. وتكشف النتائج عن وجود ارتباطات مهمة بين العدوى المالية والتحديات

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
AFSJ
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ١٣٣ــ ١٥٤

التشغيلية التي تواجهها هذه الشركات. وتقدم الدراسة رؤى حول استراتيجيات إدارة المخاطر والتوصيات السياسية للتخفيف من الآثار السلبية، مما يساهم في الخطاب الأوسع حول الاستقرار المالي في الأسواق الناشئة.

الكلمات لمفتاحية: العدوى المالية لسعر الصرف، أداء شركات الصرافة، محافظة بغداد.

Abstract

The current study aims to explore the impact of financial contagion in exchange rate volatility on the performance of exchange companies. The study focuses on a field analysis of a selected group of exchange companies operating in Baghdad Governorate. By combining quantitative methodologies, the research investigates the cascading effects of exchange rate volatility on key performance metrics, including profitability, liquidity, and operational stability. Data were collected through structured interviews and financial records, and analyzed to assess the degree of vulnerability and resilience within the sector. The results reveal significant associations between financial contagion and the operational challenges faced by these companies. The study provides insights into risk management strategies and policy recommendations to mitigate the negative effects, contributing to the broader discourse on financial stability in emerging markets.

Keywords: Financial contagion of the exchange rate, performance of exchange companies, Baghdad province.

المقدمة

في المشهد المالي الحديث، تلعب استقرار وأداء شركات الصرافة دوراً حاسماً، وخاصة في الاقتصادات التي تعاني من تقلبات أسواق العملات. تؤثر تقلبات أسعار الصرف على الاستقرار المالي، وخاصة من خلال تأثيرات العدوى المالية. تشير العدوى المالية إلى انتشار الاضطرابات في السوق – والتي عادة ما تكون بسبب التقلب في أسعار الصرف – والتي يمكن أن تعبر الحدود الوطنية بسرعة، مما يؤثر على الاقتصادات

والكيانات المالية المترابطة من خلال التجارة أو الاستثمار أو الأنشطة المالية الأخرى. تدرس هذه الدراسة كيف تؤثر العدوى المالية لتقلب أسعار الصرف على أداء شركات الصرافة، مع التركيز على تلك العاملة في محافظة بغداد.

تلعب شركات الصرافة دوراً محورياً في النظام البيئي المالي لأنها تسهل تبادل العملات والتحويلات المالية والمعاملات عبر الحدود الأخرى الضرورية للتجارة والتمويل الشخصي. ومع ذلك، تعمل هذه الشركات غالبًا في بيئة صعبة تتميز بعدم استقرار العملة والضغوط التنظيمية وعدم اليقين الاقتصادي. يمكن أن يؤدي تأثير العدوى لأسعار الصرف المتقلبة إلى اضطرابات تؤثر على السيولة والربحية والأداء التشغيلي العام لشركات الصرافة.

تتناول هذه الدراسة الميدانية مجموعة مختارة من شركات الصرافة في بغداد، وتحلل كيف يتأثر أداء هذه الشركات بعدوى سعر الصرف. ومن خلال فحص البيانات الواقعية ودراسات الحالة، يوفر هذا البحث رؤى حول التحديات التي تواجهها هذه الشركات ويقدم توصيات سياسية لتعزيز قدرتها على الصمود في مواجهة العدوى المالية.

١- المبحث الأول/منهجية الدراسة

١.١- مشكلة الدراسة

العدوى المالية تشير إلى الظاهرة التي تنتشر فيها الاضطرابات الاقتصادية في بلد ما إلى بلدان أخرى، وغالبًا ما يتم ملاحظتها من خلال التغيرات في أسعار الصرف وأسعار الأسهم وتدفقات رأس المال. وفي سياق العراق، يمكن أن تكون العدوى المالية ذات صلة خاصة بسبب التحديات الاقتصادية الفريدة والوضع الجيوسياسي.

إن تقلبات أسعار الصرف وتأثيرات العدوى المالية لها تأثيرات كبيرة على أداء شركات الصرافة، وخاصة في الاقتصادات المتقلبة مثل العراق. وتبحث هذه الدراسة في كيفية تأثير عدم استقرار أسعار الصرف، والذي قد تسببه عدوى مالية خارجية، على الأداء التشغيلي والمالي والاستراتيجي لشركات الصرافة في العراق. ومن خلال دراسة الآليات

التي تؤثر بها هذه التقلبات على العمليات التجارية، تسعى الدراسة إلى فهم مدى وطبيعة التحديات التي تواجه شركات الصرافة العراقية. ويمكن تلخيص مشكلة الدراسة بإثارة التساؤلات الاتية:

١. ما هي الآليات المحددة التي تربط عدوى سعر الصرف بالأداء المالي لشركات الصرافة العراقية؟

٢. كيف تستجيب شركات الصرافة في العراق لتقلبات سعر الصرف؟

٣. ما هو الدور الذي تلعبه التدخلات التنظيمية في تخفيف هذه التأثيرات؟

١.٢- أهداف الدراسة

تحاول الدراسة تحقيق الأهداف الاتية:

١. فحص مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على ربحية شركات الصرافة.

٢. تقييم تأثير تقلبات أسعار الصرف على الكفاءة التشغيلية لشركات الصرافة.

٣. تحديد الاستراتيجيات التي تستخدمها شركات الصرافة للتخفيف من المخاطر المرتبطة بتقلبات أسعار الصرف.

١.٣- أهمية الدراسة

تساهم هذه الدراسة في مجموعة المعرفة الموجودة من خلال:

١. سد فجوة بحثية: تم إجراء بحث محدود حول التأثير المحدد لتقلبات أسعار الصرف على شركات الصرافة في الأسواق الناشئة مثل العراق.

٢. يمكن أن تقدم نتائج هذه الدراسة رؤى قيمة لصناع السياسات والجهات التنظيمية وشركات الصرافة في العراق لتطوير استراتيجيات فعالة لإدارة مخاطر سعر الصرف.

٣. المساهمة في الفهم الأوسع للعدوى المالية: من خلال فحص دراسة حالة محددة، يمكن لهذا البحث أن يلقي الضوء على الآليات العامة التي تعمل من خلالها العدوى المالية.

٤.١- مجتمع وعينة الدراسة

شركات الصرافة والتوسط ببيع وشراء العملة الأجنبية وتمثل شركات الصرافة أحد أساسات البنية التحتية للنظام المالي غير المصرفي، إذ تمارس دوراً مهماً في تلبية الاحتياجات المحلية من العملات الأجنبية المتنوعة للمعاملات الاقتصادية غير المنظورة كالسفر أو لأغراض التعليم أو الصحة أو السياحة وكذلك من المقيمين الى عوائلهم واصدقائهم في الخارج، مما يعزز من تدفق العملات الأجنبية. وتُصنف عدد شركات الصرافة البالغ عددها ١٣٤٨ شركة الى غاية ٢٠٢٠ وبحسب الآتي:

١. شركات الصرافة من فئة A عددها ٥٤ شركة توزعت بين بغداد والنجف وكربلاء والكوت والحلة، ويبلغ الحد الدنى لرأس مال الشركة من هذا ٥ مليار دينار.

٢. شركات الصرافة من فئة B بلغ عددها ٣٥ شركة توزعت بين بغداد والنجف وميسان والمثنى وكربلاء، إذ يبلغ الحد الأدنى لرأس مالها ٢.٥ مليار دينار.

٣. شركات الصرافة من فئة C عددها ١٢٥٩ موزعة على ١٥ محافظة عراقية، ويبلغ الحد الأدنى لرأسمالها ٥٠٠ مليون دينار.

٥.١- جمع البيانات

١. البيانات الثانوية: جمع البيانات التاريخية عن أسعار الصرف من مصادر موثوقة مثل البنك المركزي العراقي، والبنوك المركزية لدولة إيران وتركيا حيث ستتم اخذ هذين البلدين للتعرف على العدوى المالية التي انعكست على أسعار الصرف في العراق.

٢. البيانات الأولية: جمع البيانات الأولية من خلال الاستبيانات والمقابلات ومناقشات المجموعات البؤرية مع مديري شركات الصرافة والموظفين والزبائن.

٢- المبحث الثاني/الجانب النظري للدراسة

١.٢- مفهوم العدوى المالية لسعر الصرف

يشكل تعقيد تعريف وفهم العدوى المالية تحديات للباحثين وصناع السياسات. فهو يحد من قدرتهم على التنبؤ بالتأثير الكامل للأزمات المالية وتصميم سياسات مالية ونقدية

فعالة للتخفيف من هذه الآثار، اذ تعد العدوى المالية مفهوماً بالغ الأهمية في فهم كيفية انتشار الصدمات الاقتصادية في الأسواق العالمية، مما يسلط الضوء على أهمية مراقبة الترابطات المالية لإدارة الأزمات المحتملة بشكل فعال.

العدوى المالية تشير إلى الظاهرة التي تنتشر فيها الاضطرابات الاقتصادية، وخاصة الأزمات، من سوق أو منطقة إلى أخرى. ويمكن أن يحدث هذا على المستويين المحلي والدولي، وغالبًا ما يتميز بحركات مشتركة في مؤشرات مالية مختلفة مثل أسعار الصرف وأسعار الأسهم وتدفقات رأس المال (Claessens, & Forbes, 2001: 4).

العدوى المالية وخاصة في سياق أسعار الصرف، تشير إلى انتقال الصدمات المالية من بلد أو سوق إلى آخر. في العراق، يمكن أن تنشأ العدوى المالية في سعر الصرف من عدة مصادر ولها آثار ملحوظة، بالنظر إلى اقتصاد العراق المعتمد على النفط، والتحديات السياسية الكبيرة، والتنوع المحدود نسبيا في بنيته الاقتصادية (Visentin, et al, 2016: 84).

إن بنية الاقتصاد العراقي تجعله عرضة للعدوى المالية، وخاصة من عدم الاستقرار الإقليمي وصدمات أسعار النفط. إن تعزيز المرونة الاقتصادية من خلال التنويع واستقرار احتياطيات العملات الأجنبية أمر ضروري للتخفيف من عدوى سعر الصرف في العراق.

يشتد تأثير العدوى عادة أثناء الأزمات المالية، حيث يؤدي الترابط بين الأسواق العالمية إلى زيادة كبيرة في الروابط بين الأسواق. وهذا يعني أن الصدمة في اقتصاد واحد يمكن أن تؤدي إلى آثار سلبية في اقتصادات أخرى، حيث يتفاعل المستثمرون مع المخاطر وعدم اليقين المتصورين(Bernanke, 2018: 259) .

٢.٢ – العوامل الرئيسية المساهمة في عدوى سعر الصرف في العراق

يتم تحديد العوامل الرئيسية المساهمة في عدوى سعر الصرف في العراق: (Ali, 2024: 73)

١. تقلب أسعار النفط: نظرًا لأن اقتصاد العراق يعتمد بشكل كبير على النفط، فإن التقلبات في أسعار النفط العالمية تؤثر بشكل مباشر على الدينار العراقي. يمكن أن يؤدي الانخفاض الحاد في أسعار النفط إلى انخفاض حاد في احتياطيات النقد الأجنبي، حيث يكسب العراق معظم عائداته بالدولار الأمريكي من خلال صادرات النفط. يمكن أن يؤدي هذا الانخفاض إلى تقليل الثقة في العملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض محتمل في قيمة العملة أو عدم استقرار سعر الصرف.

٢. عدم الاستقرار السياسي الإقليمي: غالبًا ما يكون الشرق الأوسط بؤرة ساخنة للتوترات الجيوسياسية، والعراق معرض للخطر بشكل خاص بسبب هشاشته السياسية والصراعات الداخلية. الأزمات الإقليمية، مثل تلك في سوريا أو إيران، يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق، مما قد يؤدي إلى تأثير سلبي على استقرار الدينار.

٣. الاعتماد على الدولار الأمريكي: اقتصاد العراق يعتمد بشكل كبير على الدولار، وأي سياسات أو عقوبات تؤثر على الوصول إلى الدولار الأمريكي يمكن أن تزعزع استقرار سعر الصرف. على سبيل المثال، يمكن أن يكون للعقوبات الأمريكية على دول في المنطقة (مثل إيران) أو القيود التنظيمية الأكثر صرامة على المعاملات بالدولار تأثير متتالي، مما يحد من وصول العراق إلى الدولار ويضغط على الدينار.

٤. الصدمات المالية العالمية: يمكن لأحداث مثل جائحة كوفيد-١٩، أو الأزمة المالية في عام ٢٠٠٨، أو التغييرات في سياسة بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي أن تخلق بيئات عالمية خالية من المخاطر. في هذه السيناريوهات، غالبًا ما يفر المستثمرون من الأسواق الناشئة بحثًا عن أصول الملاذ الآمن، مما يضع ضغوطًا إضافية على الدينار العراقي ويزيد من فرص تدفقات رأس المال إلى الخارج.

٥. التحديات الاقتصادية المحلية: يواجه العراق معدلات بطالة مرتفعة، وأسواق مالية غير متطورة، وهيمنة القطاع العام، مما يضعف قدرته على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية. كما أن البنية الأساسية المالية المحلية المحدودة تجعل من الصعب احتواء تأثير الصدمات المالية الخارجية، مما يؤدي إلى تضخيم تأثيرها على سعر الصرف.

كما يحدد البنك المركزي العراقي اعتبارات إضافية تتمثل بالآتي:

١. سعر السوق السوداء: في العراق، غالبًا ما يكون هناك فرق كبير بين سعر الصرف الرسمي الذي يحدده البنك المركزي والسعر في السوق السوداء. ويمكن أن يُعزى هذا التفاوت إلى عوامل مختلفة، بما في ذلك نقص العملة وعدم الاستقرار الاقتصادي.

٢. التحويلات المالية: تلعب التحويلات المالية من العمال العراقيين في الخارج دورًا حاسمًا في الاقتصاد العراقي. ويمكن أن تؤثر التقلبات في سعر الصرف على حجم الأموال المحولة إلى الأسر في العراق.

٣.٢- قنوات العدوى في العراق

تتمثل قنوات العدوى المالية في العراق بما يلي: (Abdulrahman, et al, 2023:338)

١. الروابط التجارية: تعني العلاقات التجارية للعراق، وخاصة مع دول مثل تركيا وإيران والصين، أن تقلبات العملة في هذه البلدان (غالبًا بسبب الأزمات الإقليمية أو الدولية) يمكن أن تؤثر على الدينار. على سبيل المثال، يمكن أن يؤثر انخفاض الليرة التركية على الموازين التجارية ويؤدي إلى العدوى.

٢. التعرض للقطاع المصرفي: القطاع المصرفي في العراق معزول إلى حد ما ولكنه لا يزال يحتفظ بصلات مع المؤسسات المالية الإقليمية والعالمية. يمكن أن تؤدي

الأزمة التي تؤثر على البنوك في البلدان المجاورة إلى تشديد الائتمان وانخفاض الثقة في المؤسسات المالية العراقية، مما يؤثر على سعر الصرف.

٣. مشاعر المستثمرين: نظرًا للبيئة المتقلبة في العراق، فإن ثقة المستثمرين أمر بالغ الأهمية. إن الأزمة في مكان آخر قد تدفع المستثمرين الأجانب إلى إعادة تقييم المخاطر الإقليمية، وقد يؤدي ذلك إلى انسحابهم من الأصول العراقية، مما يؤدي إلى إضعاف الدينار.

٤.٢- أداء شركات الصرافة

يمكن أن يختلف أداء شركات الصرافة بشكل كبير بناءً على عدة عوامل، بما في ذلك ظروف السوق والمؤشرات الاقتصادية واستراتيجيات الشركات الفردية. ويشير أداء شركات الصرافة إلى قدرتها على تسهيل التداول بكفاءة وفعالية مع إدارة المخاطر الكامنة المرتبطة بأحجام كبيرة من المعاملات.(Farah, 2014: 62) .

كما يشير أداء شركات الصرافة إلى مدى نجاح هذه الشركات في تلبية أهدافها المالية والتشغيلية والموجهة نحو العملاء في تقديم خدمات صرف العملات والخدمات المالية (Nzioka, & Maseki, 2017: 418).

مما سبق يمكن القول إن أداء شركات الصرافة هو مفهوم متعدد الأوجه يتضمن الكفاءة التشغيلية، وسلامة السوق، وإدارة المخاطر، ومقاييس الأداء، والقدرة على التكيف. تعمل هذه العناصر معًا لضمان قدرة الشركات على توفير بيئة تداول موثوقة وفعالة لمستخدميها.

٥.٢- العوامل المؤثرة على أداء شركات الصرافة

تتمثل العوامل المؤثرة على أداء شركات الصرافة بالآتي: (حيرش & عبدالقادر ٢٠٢٤: ٧٤).

١. أداء شركات الصرافة يتأثر بعوامل عديدة تشمل الظروف الاقتصادية والسياسات المالية والطلب على العملات الأجنبية. ويعتمد تقييم الأداء المالي لشركات الصرافة على عدة مؤشرات منها:

٢. حجم التداول: يعتبر حجم المعاملات اليومية والشهرية من العوامل الأساسية في قياس أداء شركات الصرافة، حيث يرتبط بمدى إقبال العملاء على شراء وبيع العملات.

٣. نسبة الأرباح: تحقّق شركات الصرافة أرباحاً من فروق أسعار البيع والشراء للعملات الأجنبية، وتؤثر التغييرات في سعر الصرف على مقدار هذه الأرباح.

٤. كفاءة التشغيل: تتعلق بتكاليف التشغيل مثل الرواتب، الإيجارات، وتقنيات الأمان وإدارة المخاطر. الأداء الجيد يعني تحقيق أرباح مع تكاليف تشغيل منخفضة.

٥. التنظيم والامتثال: تخضع شركات الصرافة لرقابة شديدة من قبل البنوك المركزية والهيئات المالية، وأي تقصير في الامتثال قد يؤدي إلى عقوبات مالية أو حتى الإغلاق.

٦. التكنولوجيا: تسهم التقنيات الحديثة، مثل تطبيقات الهواتف وخدمات الدفع الإلكتروني، في تحسين كفاءة الخدمات وزيادة رضا العملاء مما ينعكس إيجاباً على الأداء.

٧. استراتيجيات التنويع: تستفيد بعض شركات الصرافة من تنويع خدماتها مثل تحويل الأموال أو توفير حلول التحوط للمؤسسات.

ان تحليل أداء شركات الصرافة يعتمد أيضاً على التغيرات في الظروف الاقتصادية العامة، مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف وتوجهات السوق.

٣- المبحث الثالث/ الجانب التطبيقي للدراسة

١.٣- شركات الصرافة في العراق

تعتبر شركات الصرافة واحدة من القطاعات الحيوية في الاقتصاد العالمي، حيث تلعب دورًا أساسيًا في تسهيل عمليات التجارة وتبادل العملات. بالمقابل تواجه الشركات تحديات متزايدة في بيئة تنافسية متغيرة باستمرار،

ولكن مع ازدياد الاعتماد على الخدمات الرقمية، تُصبح الحلول التكنولوجية أدواتٍ ضرورية لتحسين أدائها

وتحقيق نمو مستدام وضمان التميز التنافسي وتوفير تجارب زبائن متفوقة.

في هذه المقالة، سنستكشف كيفية تأثير الحلول التكنولوجية على أداء شركات الصرافة وتحقيق النجاح

خصوصا هذا القطاع المتطور وماهية التكنولوجيا المالية لشركات الصرافة.

أبرز النقاط التي تقدمها الحلول التكنولوجية لشركات الصرافة:

https://balaqytech.com/fintech-for-money-exchange-/companies

١. أتمتة العمليات في التكنلوجيا المالية

التكنولوجيا لها دور في أتمتة العديد من العمليات، مثل تحويل الأموال، وإصدار التقارير، وإدارة حسابات الزبائن، بالتالي تعمل على تحسين كفاءة العمل والتقليل من الأخطاء البشرية، كما تسمح تطبيقات الجوال ومواقع الويب الذكية للزبائن بإجراء عمليات الصرافة بسهولة وفعالية من أي مكان وفي أي وقت وتشمل هذه التطبيقات واجهات سهلة الاستخدام وميزات متقدمة مثل معدلات تحويل العملات الحية وإجراءات تأمين متقدم.

٢. دور التكنولوجيا المالية لشركات الصرافة في زيادة كفاءتها

تساعد الحلول التكنولوجية في زيادة كفاءة عمليات الصرافة وتحسين إدارة الموارد على سبيل المثال، نظم إدارة المخزون والتقارير المالية المتكاملة تسهل على الشركات تتبع العمليات وإدارة الموارد بكفاءة أكبر. ووفقًا لتقرير صادر عن شركة "ديلويت"، فإن الشركات التي استثمرت في تحديث التكنولوجيا وتطبيق الحلول الرقمية شهدت زيادة تصل إلى ٣٠٪ في كفاءة العمليات وتقليل التكاليف الإدارية بنسبة تصل إلى ٢٥٪.

٣. دور التكنولوجيا المالية لشركات الصرافة في عملية تعزيز الأمان والمراقبة

يعتبر الأمان والمراقبة أمورًا حيوية في صناعة الصرافة تُساعد التكنولوجيا في حماية البيانات المالية للزبائن

يتم ذلك من خلال أنظمة الأمان والتشفير من خلال أنظمة متقدمة للتحقق من الهوية والتحقق من الصفقات

وتقديم تقارير تفصيلية حول النشاطات المالية، مما يعزز الثقة بين الزبائن والشركات مثال على ذلك تقنيات التحقق الثنائي حيثُ تساعد في تعزيز الأمان وحماية البيانات الحساسة للزبائن حيثُ تشمل هذه التقنيات البصمة الحيوية، والتعرف على الوجه، والرموز السرية المتغيرة، لضمان تجربة آمنة للزبائن.

٤. الوصول إلى قاعدة زبائن أكبر

تُتيح التكنولوجيا لشركات الصرافة الوصول إلى قاعدة أوسع من الزبائن، خاصةً من خلال التطبيقات والمواقع،

وخدمات الدفع عبر الإنترنت، ممّا يُوسّع من نطاق أعمالها. حيثُ يتم تقديم تجربة زبائن أفضل من خلال توفير خدماتٍ سريعةٍ وسهلة الاستخدام على سبيل المثال، قدمت شركة "ويسترن يونيون" موقعاً وتطبيق هاتف يتيح للزبائن إجراء عمليات الصرافة بسهولة وسرعة من أي مكان وفي أي وقت، بالتالي زاد من رضا الزبائن وتحسين أدائها بشكل ملحوظ. كذلك شركة "ترانسفير وايز" استخدمت التكنولوجيا لتوفير خدمات الصرافة عبر الإنترنت، مما أدى إلى زيادة عدد الزبائن بنسبة ٥٠٪ في السنة الأولى لتطبيق الخدمة في النهاية يجب توفر الحلول التكنولوجية في عالم الصرافة أدوات قوية للتحليل البياني وتحديد الاتجاهات وتحفيز الابتكار في الخدمات مثل تقديم خدماتٍ ماليةٍ جديدةٍ، وتمويل المشاريع الصغيرة، وتوفير خدمات التأمين وذلك من خلال الاستثمار في التكنولوجيا، بالتالي يمكن لشركات الصرافة تحسين كفاءة العمليات وخفض التكاليف، وكذلك تعزيز رضا الزبائن، وزيادة الأمان،

والوصول إلى أسواق جديدة من هنا يجب القول أن عالم الصرافة المالية يحتاج إلى مواقع تساعدها في عملية التطور الرقمي.

٢.٣- تشخيص العدوى المالية في (تركيا وإيران)

اذ شهد سعر صرف الريال الإيراني (IRR) مقابل الدولار الأمريكي (USD) تقلبات كبيرة على مر السنين، متأثرًا بعوامل اقتصادية مختلفة، بما في ذلك التضخم والعقوبات وديناميكيات السوق. ويمثل الشكل (١) انخفاض سعر صرف الريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكي حيث واجه الريال الإيراني تقلبات شديدة. على سبيل المثال، في يناير ٢٠١٢، شهد سعر الصرف غير الرسمي تغييرات كبيرة، مما يسلط الضوء على التقلبات المرتبطة بالتضخم المحلي والضغوط الاقتصادية الخارجية، يشير هذا إلى استمرار اتجاه انخفاض قيمة الريال مقابل الدولار، وهو ما كان يمثل مشكلة مستمرة في الاقتصاد الإيراني(Beheshti Shahneshin, 2023: 59) .

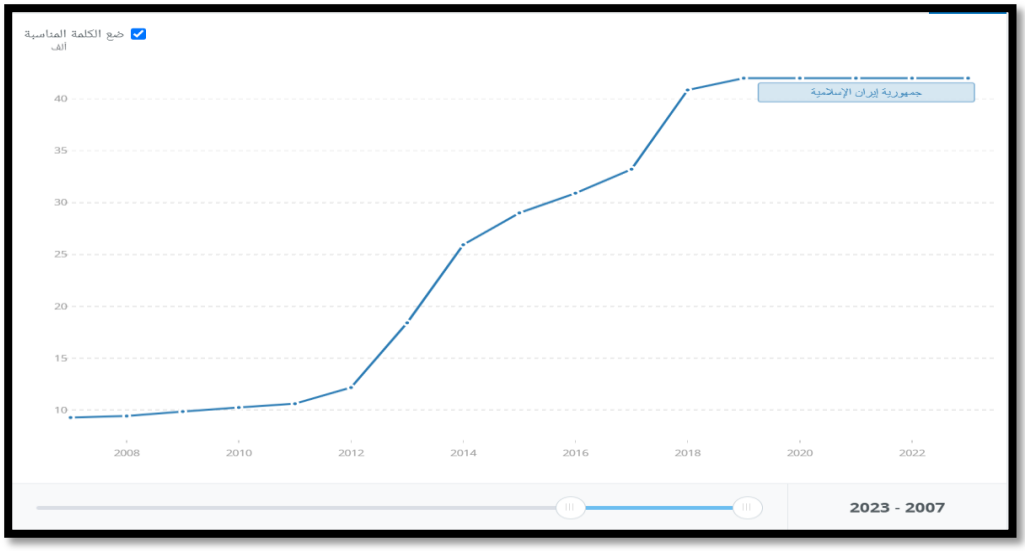

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات البنك المركزي الايراني.

إن التقلبات في سعر صرف الريال الإيراني مقابل الدولار الأمريكي هي تفاعل معقد بين الظروف الاقتصادية المحلية والتضخم والضغوط الخارجية. يُظهر الاتجاه الحالي انخفاضًا مستمرًا في قيمة الريال، مما يعكس التحديات الاقتصادية المستمرة في إيران.

لقد شهدت الليرة التركية تقلبات كبيرة مقابل الدولار الأمريكي في السنوات الأخيرة. وقد ساهمت عدة عوامل في هذا التقلب حيث واجهت الليرة التركية تقلبات كبيرة على مر السنين، وخاصة خلال الأزمات. على سبيل المثال، في عام ٢٠١٨، تدهور سعر صرف الليرة بسرعة، ليصل إلى حوالي ٤.٥ ليرة تركية لكل دولار أمريكي بحلول منتصف مايو من ذلك العام، تعكس التقلبات في سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي تحديات اقتصادية أوسع وديناميكيات السوق. ويؤكد الانخفاض الأخير في القيمة على التقلب المستمر في سوق العملات، وهو أمر بالغ الأهمية للمستثمرين والشركات العاملة في التجارة مع تركيا(Yılmaz, 2019: 16) . ويمثل الشكل (٢) انخفاض الليرة التركية اما الدولار الأمريكي

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات البنك المركزي التركي.

٣.٣- أسعار الصرف الدينار العراقي امام الدولار للفترة (٢٠٠٧- ٢٠٢٣)

لقد كان سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي محل اهتمام كبير في السنوات الأخيرة. وفي حين نفذت الحكومة العراقية والبنك المركزي تدابير لتثبيت قيمة الدينار، إلا أن سعر الصرف

يظـــل متقلبًـــا ويخضـــع لعوامـــل مختلفـــة. الجـــدول (١) أســـعار الصـــرف الدينار العراقي امام الدولار للفترة (٢٠٠٧– ٢٠٢٣)

الجدول (١) أسعار الصرف الدينار العراقي امام الدولار للفترة (٢٠٠٧– ٢٠٢٣)

Period	Annual Average	
2007	1265	
Period	Cash	Transfer
2008	1196	1195
2009	1180	1173
2010	1183	1177
2011	1183	1183
2012	1179	1179
2013	1179	1179
2014	1188	1186
2015	1190	1187
2016	1190	1190
2017	1190	1190
2018	1190	1190
2019	1190	1190
2020	1200	1200
2021	1460	1460
2022	1460	1460
2023	1324	1326

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات البنك المركزي العراقي

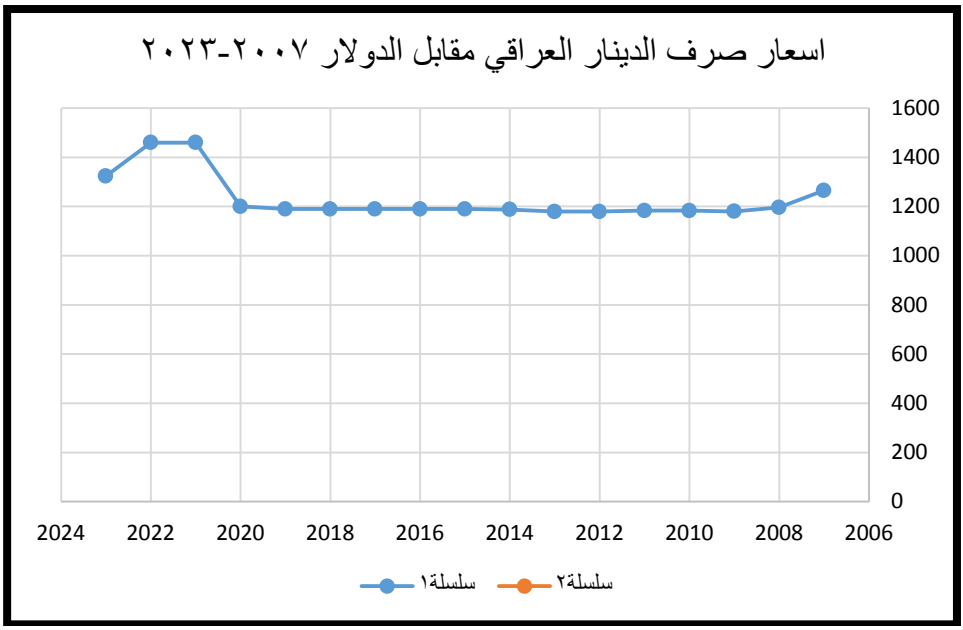

الشكل (٣) أسعار صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى بيانات البنك المركزي العراقي

من خلال الجدول (١) والشكل (٣) يتبين انخفاض الدينار العراقي امام الدولار اذ شهد الدينار العراقي انخفاضًا كبيرًا في سعر صرفه مقابل الدولار الأمريكي منذ عام ٢٠٠٧ ولغاية الان، متأثرًا بعوامل اقتصادية وسياسية وبنيوية مختلفة. اعتبارًا من سبتمبر ٢٠٢٤، كان سعر الصرف تقريبًا ١ دولار أمريكي = ١,٣١٠.٦ دينار عراقي ويمكن أن يُعزى هذا الانخفاض إلى عدة قضايا رئيسة: (سلمان، ٢٠١٦: ٤).

١. عدم الاستقرار الاقتصادي: واجه الاقتصاد العراقي تحديات مستمرة، بما في ذلك الفساد وسوء الإدارة والافتقار إلى التنوع. وقد أدت هذه القضايا إلى تقويض ثقة المستثمرين وأدت إلى إضعاف العملة.

٢. السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي: يلعب البنك المركزي العراقي دورًا حاسمًا في إدارة قيمة الدينار. لم تنجح سياسات البنك، بما في ذلك المعروض النقدي وأسعار الفائدة، دائمًا في استقرار

الـدينار بشـكل فعـال. حـافظ البنـك المركـزي العراقـي علـى سـعر الصـرف عند مستويات معينة، لكن هذا لم يمنع انخفاض قيمة الدينار

٣. ديناميكيـات السـوق: لا يـتم تـداول الـدينار العراقـي فـي أسـواق النقـد العالميـة، ممـا يحـد مـن سـيولته ويجعلـه عرضـة للتقلبـات بنـاءً علـى ظـروف العـرض والطلـب المحليـة. ويسـاهم هـذا الافتقـار إلـى إطـار تداول قوي في تقلباته.

٤. العوامـل السياسـية: أدى عـدم الاسـتقرار السياسـي والصـراعات المسـتمرة فـي العـراق إلـى تفـاقم التحـديات الاقتصـادية. كمـا أدى عـدم اليقـين المحـيط بالحوكمـة واسـتمرارية السياسـة إلـى ردع الاسـتثمار الأجنبي، وهو أمر حيوي للتعافي الاقتصادي واستقرار العملة.

٥. التضـخم والنمـو الاقتصـادي: أدت معـدلات التضـخم المرتفعـة إلـى تآكـل القـوة الشـرائية وسـاهمت فـي تراجـع الـدينار. وكـان النمـو الاقتصـادي بطيئًـا، ممـا حـد مـن قـدرة الـدينار علـى اسـتعادة قوتـه مقابـل الدولار.

أشـارت لجنـة الاقتصـاد والاسـتثمار البرلمانيـة العراقيـة إلـى أنـه مـن المتوقـع أن يظـل سـعر صـرف الـدينار مقابـل الـدولار مسـتقرًا حتـى عـام ٢٠٢٥ علـى الأقـل. ومـع ذلـك، وبـدون إصـلاحات وتحسـينات كبيـرة فـي الظـروف الاقتصـادية، تظـل التوقعـات طويلـة الأجـل للـدينار غيـر مؤكـدة. وإن تراجـع قيمـة الـدينار العراقـي مقابـل الـدولار الأميركـي يشـكل قضـية متعـددة الأوجـه ترجـع جـذورها إلـى عـدم الاسـتقرار الاقتصـادي، والسياسـة النقديـة غيـر الفعّالـة، والاضـطرابات السياسـية، والقيـود المفروضـة علـى السـوق. وسـوف يشـكل التصـدي لهـذه التحـديات أهميـة بالغة في أي انتعاش محتمل لقيمة الدينار في المستقبل.

٤.٣- تأثير العدوى المالية على أداء شركات الصرافة في العراق

ذكرت تنسيقية شركات الصرافة في العراق في بيان أنه "نظرا لإصرار البنك المركزي العراقي على إيقاع الضرر بالشركات ودفعها للمحظور ولتجاهله المطالب المشروعة التي تقدمت بها شركات الصرافة والتي تلائم القانون وبعد عقد اجتماع موسع لشركات الصرافة تقرر بدء الإضراب العام والاغلاق التام". كما أكدت أنها ستمتنع "عن دخول المزاد من تاريخ الأربعاء القادم المصادف ٢٠٢٤/٧/١٠ وإلى اشعار آخر ولكافة المحافظات". يأتي هذا في اعقاب إقرار البنك المركزي آلية جديدة يعتبرها المضربون أنها "أضرت بشركات الصرافة عموما". هذا ويتحدث المضربون بأن البنك المركزي اختار ٧ شركات فقط لبيع الدولار للمسافرين ٤ منها في المطارات وترك ١٢٠٠ شركة والتي بالإمكان أن تكون منافذ لبيع الدولار للمسافرين.

٥.٣- علاقات التأثير

تنص فرضية التأثير الرئيسة بوجود علاقة تأثير معنوية للعدوى المالية في تحقيق اداء شركات الصرافة وقد أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية الجدول (١) تحليل التباين بين المتغيرات عن المؤشرات الدالة على العلاقة

الجدول (١) خلاصة المؤشرات التحليلية لأثر للمرونة السيبرانية في ابعاد اداء شركات الصرافة

ابعاد اداء شركات الصرافة الرقمية	المؤشرات	العدوى المالية	مستوى الدلالة
اداء شركات الصرافة	F	٢٧٦.٠٨	٠.٠١
	P value	٠.٠٠٠	
	R2	٠.٦٢٧	
	B	٠.٧٩٢	

من اعداد الباحثين بالاستناد الى مخرجات الحاسبة الإلكترونية

من الجدول (١) أعلاه والذي يلخص مؤشرات التحليل والذي نستنتج منه:

١- حققت العدوى المالية تأثيرات معنوية كبيرة في اداء شركات الصرافة اذ كانت قيمة (F) المحسوبة (١٦٤.٩٨) وهي أكبر من الجدولية عند مستوى (P <=0.01) كما بلغت قيمة (B) (0.792) اذ ان المتغير المستقل لمرونة السيبرانية يفسر (٧٧.٧%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (اداء شركات الصرافة) اذ بلغت قيمة معامل التحديد (R2=٠.٦٢٧).

٤-المبحث الرابع /الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات

إن دراسة العدوى المالية وتأثيراتها على شركات الصرافة، وخاصة في سياق العراق، تكشف عن العديد من الرؤى الحاسمة حول كيفية تأثير تقلبات أسعار الصرف بشكل كبير على أداء هذه الشركات.

١. تشير العدوى المالية إلى الظاهرة التي تنتشر فيها الصدمات المالية في سوق أو اقتصاد ما إلى أسواق أو اقتصادات أخرى، مما يؤدي غالبًا إلى تحركات متزامنة في أسعار الأصول والأداء الاقتصادي. وهذا مهم بشكل خاص لشركات الصرافة، التي تتأثر بشكل مباشر بتغيرات أسعار الصرف. تشير الأبحاث التجريبية إلى أن العدوى المالية يمكن أن تؤدي إلى زيادة الحركة المشتركة للعائدات بين أسهم القطاع المالي، مما يؤثر بدوره على الاقتصاد الحقيقي

٢. تلعب أسعار الصرف دورًا حاسمًا في عمليات وربحية شركات الصرافة. يمكن أن تؤدي أسعار الصرف المتقلبة إلى مخاطر كبيرة، مما يؤثر على القيمة الدولارية للأصول والخصوم المقومة بالعملات الأجنبية

٣. . قد تواجه الشركات التي لا تكون مستعدة بشكل كافٍ لهذه التقلبات تأثيرات سلبية على أرباحها التشغيلية، مما يسلط الضوء على أهمية استراتيجيات إدارة المخاطر الفعالة.

٤. تسلط الأدلة المستمدة من الدراسة الميدانية الضوء على أن العدوى المالية في الأسواق الإقليمية والعالمية تؤدي إلى تفاقم عدم استقرار أسعار الصرف. وهذا يزيد من التحديات التي تواجه شركات الصرافة المحلية، وخاصة تلك التي لديها آليات تحوط محدودة.

٥. كانت شركات الصرافة التي تتمتع بإدارة قوية للمخاطر وأطر تشغيلية فعّالة أكثر مرونة في مواجهة تأثيرات عدوى أسعار الصرف.

٦. تحدد الدراسة الثغرات في الإطار التنظيمي الذي يحكم شركات الصرافة، والتي إذا تم معالجتها، يمكن أن تخفف من الآثار السلبية للعدوى المالية.

٧. يلعب سلوك العملاء ومعنويات السوق خلال فترات عدم استقرار أسعار الصرف دورًا حاسمًا في تشكيل أداء الشركة. وقد نجحت الشركات التي تتبنى استراتيجيات تكيفية في التغلب على هذه التحديات بشكل أفضل.

٢.٤- التوصيات

في دراسة تتناول تأثير عدوى سعر الصرف على أداء شركات الصرافة العراقية، نقدم هنا عدة توصيات من شأنها أن تعزز التحليل وتقدم تطبيقات عملية:

١. ينبغي لشركات الصرافة أن تتعاون بشكل وثيق مع البنك المركزي العراقي للوصول إلى الأفكار والمبادئ التوجيهية والأدوات المالية المصممة لتثبيت استقرار سوق الصرف.

٢. ينبغي لشركات الصرافة أن تطبق أدوات متقدمة لإدارة المخاطر، مثل العقود الآجلة واستراتيجيات التحوط الأخرى، للتخفيف من تقلبات أسعار الصرف.

٣. ينبغي لصناع السياسات والجهات التنظيمية أن يضعوا مبادئ توجيهية أكثر وضوحاً وآليات دعم لتثبيت سعر الصرف والحد من مخاطر العدوى المالية.

٤. عقد ورش عمل وبرامج تدريبية لموظفي شركات الصرافة لتعزيز فهمهم لديناميكيات العدوى المالية واستراتيجيات إدارة سعر الصرف.

٥. الاستفادة من التكنولوجيا لتحسين الكفاءة التشغيلية، مثل الأنظمة الآلية لتتبع اتجاهات السوق وتسهيل تحديثات أسعار الصرف في الوقت الحقيقي.

٦. وضع استراتيجيات لبناء ثقة العملاء خلال فترات عدم الاستقرار المالي، مثل التواصل الشفاف وتقديم أسعار تنافسية.

٧. الدراسات المستقبلية: تشجيع إجراء المزيد من البحوث في التفاعل بين تقلب أسعار الصرف والعدوى المالية، مع التركيز على الاتجاهات الناشئة والاستراتيجيات طويلة الأجل لتحقيق الاستدامة.

المصادر

المصادر العربية

١. حيرش، عبدالقادر، دويس، & عبدالقادر. (٢٠٢٤). نحو تفعيل دور الحوكمة الشرعية كأداة في تعزيز الاستقرار المالي في قطاع الاستثمارات الإسلامية–التجربة الكويتية أنموذجا. مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية، ٤(٢)، ٦٧–١٠٣.

٢. سلمان. ماهر محسن (٢٠١٦) التنبؤ باحتمالات تغير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي باستعمال ماركوف للفترة من (٢٠٠٨– ٢٠١٤)

المصادرالأجنبية

References

1. Abdulrahman Khder Aga, A., & Hussein, J. S. (2023). The impact of financial globalization on economic growth in the Kurdistan region of Iraq: an empirical investigation. Management & Accounting Review (MAR), 22(3), 332-358.

2. Ali, T. S. H. (2024). The efficiency of monetary and financial policies tools in enhancing financial sustainability in the Iraqi economy-(2010-2021) analytical study. Economic and Administrative Studies Journal, 3(2), 70-89.

3. Beheshti Shahneshin, N. (2023). THE STUDY OF RIAL-DOLLAR EXCHANGE RATE BEHAVIOUR IN THE SHADOW OF SANCTIONS (Doctoral dissertation, Politecnico di Torino).
4. Bernanke, B. S. (2018). The real effects of disrupted credit: Evidence from the global financial crisis. Brookings Papers on Economic Activity, 2018(2), 251-342.
5. Claessens, S., & Forbes, K. (2001). International financial contagion: An overview of the issues and the book. International financial contagion, 3-17.
6. Farah, M. M. (2014). The effect of foreign exchange rate volatility on the financial performance of oil marketing companies in Kenya (Doctoral dissertation).
7. Khaleel, M. I., Jabbar, A. Y., Kalai, M., Aloulou, R., & Helali, K. (2024). An Applied Study of the Symmetric and Asymmetric Impact of Oil Prices and International Financial Markets on Economic Growth in Iraq. International Journal of Energy Economics and Policy, 14(4), 66-80.
8. Nzioka, O. M., & Maseki, F. M. (2017). Effects of hedging foreign exchange risk on financial performance of non-banking companies listed at the Nairobi securities exchange. European Scientific Journal, 13(10), 402-416.
9. Visentin, G., Battiston, S., & D'Errico, M. (2016). Rethinking financial contagion. arXiv preprint arXiv:1608.07831.
10. Yılmaz, U. (2019). Currency depreciation and foreign policy discourse: The Turkish case.

المواقع الالكترونية

1. https://balaqytech.com/fintech-for-money-exchange-companies/

قياس وتحليل اثر أدوات السياسة النقدية على حجم الخدمات المالية الرقمية في العراق خلال المدة (٢٠١١-٢٠٢١)

Measuring and analyzing the impact of monetary policy tools on the volume of digital financial services in Iraq during the period (2011-2021)

الباحثين

د. شيماء عبد الهادي حسين — **جامعة بابل/ كلية الإدارة والاقتصاد**

م.م. غصون ثمود محمد — **معهد تقني بابل**

bus.shaimaa.abd@uobabylon.edu.iq
ghusoon.mohammad.bib@atu.edu.iq

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يحاول البحث الاجابة على مجموعة من التساؤلات وهي، هل هناك تأثير لأدوات السياسة النقدية على وسائل الدفع الالكتروني في العراق خلال مدة البحث ؟ ما هو نوع ذلك التأثير (قوي ، ضعيف) ؟ هل كان التأثير سلبي ام إيجابي ؟ وتبرز اهمية البحث من خلال معرفة وقياس مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على وسائل الدفع الإلكتروني في العراق خلال المدة (٢٠١١-٢٠٢١) .إذ انطلقت الدراسة من فرضية مفادها (هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية على وسائل الدفع الالكتروني في العراق المدة (٢٠١١-٢٠٢١)).

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية
المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع
الصفحات ١٥٥ــ ١٨٢

وقد توصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات ابرازها (عدم وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية على وسائل الدفع الإلكتروني في العراق خلال مدة البحث).

كما واصى البحث بمجموعة توصيات أهمها (ضرورة تزويد الجهاز المصرفي بأحدث وسائل حماية الالكترونية ضد الهجمات الالكترونية السيبرانية ، وهذا ما يعزز من ثقة افراد المجتمع على استخدام أدوات الدفع الالكتروني .

المقدمة :-

تعتبر السياسة النقدية أداة أساسية تستخدمها البنوك المركزية للتأثير على مستوى الأسعار والنشاط الاقتصادي. من ذلك خلال التحكم في عرض النقود وسعر الفائدة، اذ تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق الاستقرار المالي وتشجيع النمو الاقتصادي. ومع تزايد اعتماد المجتمعات على وسائل الدفع الإلكترونية، أصبح من الضروري جداًفهم كيف تتفاعل هذه السياسة مع هذا التحول الرقمي.

١- المبحث الاول/ منهجية البحث

١.١-اهمية البحث :

تبرز اهمية البحث من خلال معرفة وقياس مدى تأثير أدوات السياسة النقدية في العراق على أدوات الدفع الالكتروني ، ومن خلال تلك المعطيات برزت اهمية تحليل العلاقة بين فاعلية ادوات النقدية وأدوات الدفع الالكتروني .

٢.١- مشكلة البحث :

تبرز مشكلة البحث من خلال طرح التساؤلات الاتية :-

أ- هل هناك تأثير لأدوات السياسة النقدية على وسائل الدفع الالكتروني في العراق خلال مدة البحث ؟

ب- ما هو نوع ذلك التأثير (قوي ، ضعيف) ؟

ج- هل كان التأثير سلبي ام إيجابي ؟

٣.١- فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها : هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية على وسائل الدفع الالكتروني في العراق المدة (٢٠١١-٢٠٢١) .

٤.١- اهداف البحث :

يهدف هذه البحث الى الاتي :-

أ- معرفة معنى السياسة النقدية وما هي ادواتها .

ب- معرفة معنى الخدمات المالية والرقمية وما هي ادواتها .

ج- معرفة وتحليل مدى تأثير أدوات السياسة النقدية على وسائل الدفع الالكتروني في العراق خلال المدة (٢٠١١-٢٠٢١) .

٥.١- اسلوب البحث :

اعتمد البحث على الجمع بين الاسلوب الوصفي (النظري) والاسلوب الكمي عن طريق استخدام البرنامج الاحصائي (Eviwse 12) .

١. الحدود الزمانية والمكانية للبحث :

- الحدود الزمانية:- المدة (٢٠١١-٢٠٢١) .
- الحدود المكانية:- ادوات السياسة النقدية ووسائل الدفع الالكتروني في العراق .

٢- المبحث الثاني /الاطار النظري للسياسة النقدية

١.٢- مفهوم السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بانها (مجموعة الأدوات والأساليب التي تتبعها الحكومات، من خلال البنوك المركزية، للتحكم في المعروض النقدي في الاقتصاد، وهذا التحكم يؤثر بشكل مباشر على أسعار الفائدة، والتضخم، ومعدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي على حياة الأفراد والشركات والأجهزة الحكومية) (الجواري ، ٢٠١٥، ص٢٢)

٢.٢- أهداف السياسة النقدية

تهدف السياسة النقدية بشكل عام إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، أهمها (البارودي ، ٢٠٢٠،ص٣٤) :-

١. **الاستقرار السعري** : - وذلك من خلال الحفاظ على مستوى معين من التضخم، عادة ما يكون هدف التضخم منخفضًا ومستقرًا للحفاظ على قيمة العملة وتشجيع الاستثمار.

٢. **النمو الاقتصادي** :- وذلك من خلال دعم النمو الاقتصادي المستدام من خلال خلق بيئة مواتية للاستثمار وتوفير التمويل اللازم.

٣. **العمالة الكاملة** :- وذلك عن طريق المساهمة في تحقيق أقصى قدر من العمالة من خلال دعم النشاط الاقتصادي.

٣.٢- أدوات السياسة النقدية

تستخدم البنوك المركزية مجموعة متنوعة من الأدوات لتحقيق أهداف السياسة النقدية، من أهمها (الجبوري، ٢٠١٩، ص٢٥) :-

١. **أسعار الفائدة** : - تعد أسعار الفائدة أبرز أدوات السياسة النقدية، عندما تخفض البنوك المركزية أسعار الفائدة، تصبح القروض أرخص، مما يشجع على الاستثمار والإنفاق، والعكس صحيح عندما ترفع أسعار الفائدة.

٢. **عمليات السوق المفتوحة** :- تشمل هذه العمليات شراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية من قبل البنك المركزي، اذ عند شراء الأوراق المالية يزيد من المعروض النقدي، بينما البيع يقلله.

٣. **متطلبات الاحتياطي القانوني** :تحدد البنوك المركزية نسبة معينة من ودائع العملاء التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها كاحتياطي، اذ بزيادة هذه النسبة، يقـلل

البنك المركزي من قدرة البنوك على الإقراض.

٤. **أسعار الصرف** :- سعر الصرف هو القيمة النسبية لعملة بلد ما مقارنة بعملة بلد آخر. وبعبارة أبسط هو السعر الذي يتم به تبادل عملة بلد ما بعملة بلد آخر.

٥. **أدوات أخرى** : - قد تستخدم البنوك المركزية أدوات أخرى مثل عمليات إعادة الشراء، وتوجيهات الإقراض، وأسعار إعادة التمويل.

٤.٢- آليات عمل السياسة النقدية

تعمل السياسة النقدية من خلال التأثير على العرض والطلب على النقود، فعلى سبيل المثال، عندما يخفض البنك المركزي أسعار الفائدة، يزداد الطلب على القروض، مما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي في الاقتصاد. هذا الزيادة في المعروض النقدي تدفع الأسعار إلى الارتفاع، ولكنها أيضًا تشجع على الاستثمار والإنفاق، مما يدعم النمو الاقتصادي (الغسان، ٢٠١١، ص٥٧) .

٥.٢- أنواع السياسة النقدية

يمكن تصنيف السياسة النقدية إلى نوعين رئيسيين (العزام ، ٢٠١٥، ص٧١) :

١. **السياسة النقدية التوسعية** :- تهدف إلى زيادة المعروض النقدي وتحفيز النمو الاقتصادي، وعادة ما تستخدم في فترات الركود الاقتصادي.

٢. **السياسة النقدية الانكماشية** :- تهدف إلى تقليل المعروض النقدي والحد من التضخم، وعادة ما تستخدم في فترات الازدهار الاقتصادي

٦.٢- أثر السياسة النقدية على الاقتصاد

للسياسة النقدية تأثير كبير على مختلف جوانب الاقتصاد، بما في ذلك (العزيزي، ٢٠١٧، ص٣٠) :-

١. **التضخم** :- تؤثر السياسة النقدية بشكل مباشر على مستوى التضخم في الاقتصاد.

٢. **النمو الاقتصادي** :- يمكن للسياسة النقدية أن تدعم النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الاستثمار والإنفاق.

٣. **سوق العمل** :تؤثر السياسة النقدية على سوق العمل من خلال تأثيرها على النمو الاقتصادي.

٤. **سعر الصرف** :قد تؤثر السياسة النقدية على سعر الصرف للعملة المحلية.

٧.٢- مفهوم الخدمات المالية الرقمية

وهي مجموعة من الخدمات المالية التي يتم تقديمها وتنفيذها بالكامل أو جزئيًا عبر قنوات رقمية مثل (الإنترنت والتطبيقات والهواتف المحمولة).بدلاً من الذهاب إلى البنك بشكل شخصي، يمكن للعملاء الآن إدارة أموالهم، وتحويل الأموال، ودفع الفواتير، والاستثمار، والحصول على القروض وغيرها الكثير، كل ذلك من خلال أجهزتهم الذكية(الانباري، ٢٠١٢، ص١٥) .

١.٧.٢- أنواع الخدمات المالية الرقمية

تتنوع الخدمات المالية الرقمية لتشمل مجموعة واسعة من الحلول التي تلبي احتياجات العملاء المختلفة، من بينها (الدليمي، ٢٠١٦، ص٢٠) :-

١. **الدفع الرقمي** :- ويشمل الدفع عبر الإنترنت باستخدام البطاقات الائتمانية، المحافظ الإلكترونية، وتقنيات الدفع الحديثة مثل الدفع عبر الهاتف المحمول أو بضغطة زر.

٢. **التحويلات المالية** :- وتتضمن إرسال واستقبال الأموال بشكل فوري وآمن عبر الحدود أو داخل الدولة باستخدام تطبيقات الهاتف المحمول أو المنصات الإلكترونية.

٣. **الإقراض الرقمي** :- الحصول على قروض شخصية أو قروض عقارية أو قروض صغيرة عبر الإنترنت، حيث يتم تقييم طلبات القروض وتقديمها بشكل أسرع وأكثر مرونة.

٤. **الإدارة الاستثمارية** :- الاستثمار في الأسهم والسندات وصناديق الاستثمار المتداولة وغيرها من الأصول المالية عبر منصات التداول الإلكترونية، مما يمنح المستثمرين فرصة الوصول إلى أسواق عالمية متنوعة.

٥. **التأمين الرقمي** :- وتشمل شراء وتجديد بوليصات التأمين المختلفة، مثل تأمين السيارات والتأمين على الحياة، عبر الإنترنت، مما يوفر الوقت والجهد.

٦. **الخدمات المصرفية الرقمية** :- وتشمل مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية التقليدية التي يتم تقديمها عبر القنوات الرقمية، مثل فتح الحسابات، إدارة الحسابات، ودفع الفواتير.

٢.٧.٢- فوائد الخدمات المالية الرقمية

توجد العديد من الفوائد لاستخدام الخدمات المالية وهي (اللامي ، ٢٠٢٠، ص٤٤) :

١. **الوصول إلى الخدمات المالية** :- تتيح الخدمات المالية الرقمية للعديد من الأشخاص، وخاصة في المناطق النائية، الوصول إلى الخدمات المالية التي قد لا يتمكنوا من الحصول عليها بطرق تقليدية.

٢. **الراحة والسرعة** :- يمكن للعملاء إجراء معاملاتهم المالية في أي وقت ومن أي مكان، مما يوفر عليهم الوقت والجهد.

٣. **التكلفة المنخفضة** :- غالبًا ما تكون الخدمات المالية الرقمية أقل تكلفة من الخدمات التقليدية، مما يجعلها خيارًا جذابًا للعديد من العملاء.

٤. **الشفافية** :- توفر الخدمات المالية الرقمية شفافية أكبر في المعاملات المالية، مما يمكّن العملاء من تتبع معاملاتهم بسهولة.

٥. **الابتكار** :- تشجع الخدمات المالية الرقمية على الابتكار وتطوير منتجات وخدمات مالية جديدة تلبي احتياجات العملاء المتطورة.

٣.٧.٢- التحديات التي تواجه الخدمات المالية الرقمية

هناك العديد من التحديات التي تواجه استخدام وتطبيق الخدمات المالية الرقمية وهي (الاسيوطي، ٢٠٢٢، ص٢٢-٣٠) :-

١. **الأمن السيبراني** :- تعتبر الحماية من الاحتيال والاختراقات الإلكترونية أحد أكبر التحديات التي تواجه الخدمات المالية الرقمية.

٢. **البنية التحتية** :- تتطلب الخدمات المالية الرقمية وجود بنية تحتية قوية للإنترنت.

٣. **الوعي المالي** :- يحتاج الكثير من الناس إلى المزيد من التوعية حول كيفية استخدام الخدمات المالية الرقمية بأمان وفعالية.

٤. **اللوائح التنظيمية** :- تحتاج الحكومات إلى وضع لوائح تنظيمية واضحة لحماية المستهلكين وضمان سلامة النظام المالي.

٣- المبحث الثالث/ الجانب العملي

قياس وتحليل اثر أدوات السياسة النقدية في العراق على أدوات الدفع الالكتروني في العراق خلال المدة (٢٠١١-٢٠١١)

١.٣- توصيف النموذج القياسي

سنبين في هذا المبحث اثر أدوات السياسة النقدية العراقية على أدوات الدفع الالكتروني خلال المدة (٢٠١١-٢٠٢١) من خلال استخدام البرنامج الاحصائي (EVIEWS12) وعلاقتها مع بعضها البعض ، ومن خلال الجدول رقم (١) يمكن توصيف متغيرات نموذجنا القياسي

جدول (١) متغيرات النموذج القاسي

المتغير باللغة العربية	المتغير باللغة الانكليزية	الرمز	النوع
سعر الصرف	Exchange rate	EXRA	مستقل
سعر الفائدة	Interest rate	INRA	مستقل
عرض النقد بالمعنى الضيق	Money supply in the narrow sense	MSNS	مستقل
عرض النقد بالمعنى الواسع	Money supply in the broad sense	MSBS	مستقل

مبيعات النافذة من العملات الاجنبية	Window sales of foreign currencies	WSFC	مستقل
اجمالي التسويات الالكترونية	Total electronic settlements	TESE	تابع
عدد عمليات التحويل الالكتروني بالعملة المحلية	Number of electronic transfers in local currency	NETL	تابع
مجموع قيم المقاصة الالكترونية بالعملة المحلية	Total electronic clearing values in local currency	TECC	تابع
اعداد الصرفات الالية	Preparing ATMs	PRAT	تابع

٢.٣- بيانات النموذج :

اعتمدت الدراسة على بيانات السلسلة الزمنية المتكونة من (٤٠) مشاهدة وهي عبارة عن (٤) فصول للمدة (٢٠١١-٢٠٢١)، أذ تم الحصول على تلك البيانات من (البنك المركزي العراقي/ دائرة الإحصاء والأبحاث) ، وان مبالغ البيانات مقومة بالدينار العراقي ، اما البيانات للمتغيرات المستقلة (سعر الصرف ، سعر الفائدة، عرض النقد بالمعنى الواسع والضيق، مبيعات نافة بيع العملة) (كمتغيرات مستقلة) و (اجمالي التسويات الإلكترونية ، اعداد عمليات التحويل الالكترونية، مجموع اقيام المقاصة الالكترونية، اعداد الصرافات الالية) (كمتغيرات التابعة) فيمكن توضيحها بالجدولين (٢، ٣)

جدول (٢)

السنة	سعر الصرف	سعر الفائدة	عرض النقد بالمعنى الضيق	عرض النقد بالمعنى الواسع	مبيعات النفاذة من العملات الاجنبية
2011	1170	6	62473489	72177951	39798
2012	1166	6	67616036	77187497	48650

2013	1166	6	78318122	89512076	53232
2014	1188	6	77593288	92988876	54463
2015	1190	6	69613150	84527272	44304
2016	1190	4	75523952	90466370	33524
2017	1190	4	76986584	92857047	42201
2018	1190	4	77828984	95390725	47133
2019	1182	4	86484250	103441131	51125
2020	1182	4	103353556	119906260	44080
٢٠٢١	1450	4	119944017	139885978	36794

المصدر :- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات (٢٠١١-٢٠٢١) .

جدول (٣)

السنة	اجمالي التسويات الالكترونية	عدد عمليات التحويل الالكتروني بالعملة المحلية	مجموع قيم المقاصة الالكترونية بالعملة المحلية	اعداد الصرفات الالية
2011	4311176.52	30234	107413.57	٤٦٧
2012	4776016.50	34318	1565668.35	٤٦٧
2013	8675505.12	40572	9336608.17	٦٤٧
2014	8443866.05	44779	26644354.24	٣٣٧
2015	8065703.97	46661	24505531.34	٥٨٠
2016	5276388.09	53866	22711235.09	٦٦٠
2017	4030709.63	72036	25316013.51	٦٥٦
2018	5523306.50	56342	34813364.20	٨٦٥
2019	7129405.03	56640	47179536.91	١٠١٤

2020	6687317.44	51337	39757314.54	١٣٤٠
٢٠٢١	8052306.73	72997	45120233.77	١٥٦٦

المصدر :- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات (٢٠١١-٢٠٢١) .

٣.٣- قياس وتحليل اثر أدوات السياسة النقدية في العراق على أدوات الدفع الالكتروني في العراق خلال المدة (٢٠١١-٢٠٢١)باستخدام البرنامج الاحصائي (EVIEWS12)

١. الاستقرارية

نلاحظ من خلال الجداول (٤-١٢) بان بعض المتغيرات استقر عند المستوى والبعض الاخر استقر عند الفرق الأول والبعض الاخر استقر عند الفرق الثاني .

جدول (٤)

Null Hypothesis: D(EXRA,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.167067	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.615588	1% level	Test critical values:
	-2.941145	5% level	
	-2.609066	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(EXRA,3)
Method: Least Squares
Date: 11/22/24 Time: 15:20
Sample (adjusted): 2011Q4 2021Q1
Included observations: 38 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.167067	0.166604	-1.027457	D(EXRA(-1),2)
0.3201	1.008145	1.823752	1.838607	C

0.000000	Mean dependent var	0.513728	R-squared
15.68869	S.D. dependent var	0.500221	Adjusted R-squared
7.701365	Akaike info criterion	11.09113	S.E. of regression
7.787553	Schwarz criterion	4428.475	Sum squared resid

7.732030	Hannan-Quinn criter.	-144.3259	Log likelihood
2.001550	Durbin-Watson stat	38.03271	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

جدول (٥)

Null Hypothesis: D(INRA) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0209	-2.329929	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.625606	1% level	Test critical values:
	-1.949609	5% level	
	-1.611593	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(INRA,2)

Method: Least Squares

Date: 11/22/24 Time: 15:21

Sample (adjusted): 2011Q3 2021Q1

Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0252	-2.329929	0.107299	-0.250000	D(INRA(-1))

0.000000	Mean dependent var	0.125000	R-squared
0.114708	S.D. dependent var	0.125000	Adjusted R-squared
-1.601081	Akaike info criterion	0.107299	S.E. of regression
-1.558426	Schwarz criterion	0.437500	Sum squared resid
-1.585777	Hannan-Quinn criter.	32.22108	Log likelihood
		1.785714	Durbin-Watson stat

جدول (٦)

Null Hypothesis: D(MSBS,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.059069	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.615588	1% level	Test critical values:
	-2.941145	5% level	
	-2.609066	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(MSBS,3)

Method: Least Squares

Date: 11/22/24 Time: 15:22

Sample (adjusted): 2011Q4 2021Q1

Included observations: 38 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.059069	0.166659	-1.009796	D(MSBS(-1),2)
0.5544	0.596792	166645.6	99452.81	C

0.000000	Mean dependent var	0.504898	R-squared
1433085.	S.D. dependent var	0.491145	Adjusted R-squared
30.56416	Akaike info criterion	1022277.	S.E. of regression
30.65035	Schwarz criterion	3.76E+13	Sum squared resid
30.59482	Hannan-Quinn criter.	-578.7190	Log likelihood
2.000194	Durbin-Watson stat	36.71232	F-statistic
		0.000001	Prob(F-statistic)

جدول (٧)

Null Hypothesis: D(MSNS,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic – based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-6.037578	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.615588	1% level	Test critical values:
	-2.941145	5% level	
	-2.609066	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(MSNS,3)

Method: Least Squares

Date: 11/22/24 Time: 15:24

Sample (adjusted): 2011Q4 2021Q1

Included observations: 38 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.037578	0.166663	-1.006243	D(MSNS(-1),2)
0.6372	0.475578	159354.2	75785.45	C

0.000000	Mean dependent var	0.503122	R-squared
1370343.	S.D. dependent var	0.489320	Adjusted R-squared
30.47821	Akaike info criterion	979273.3	S.E. of regression
30.56439	Schwarz criterion	3.45E+13	Sum squared resid
30.50887	Hannan-Quinn criter.	-577.0859	Log likelihood
2.000078	Durbin-Watson stat	36.45235	F-statistic
		0.000001	Prob(F-statistic)

جدول (٨)

Null Hypothesis: D(NETL,2) has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-5.384168	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.632900	1% level	Test critical values:
	-2.948404	5% level	
	-2.612874	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(NETL,3)

Method: Least Squares

Date: 11/22/24 Time: 15:27

Sample (adjusted): 2012Q3 2021Q1

Included observations: 35 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-5.384168	0.315315	-1.697707	D(NETL(-1),2)
0.0177	2.508845	0.277323	0.695759	D(NETL(-1),3)
0.0058	2.970238	0.233588	0.693811	D(NETL(-2),3)
0.0006	3.844292	0.179972	0.691863	D(NETL(-3),3)
0.8346	0.210659	305.6454	64.38708	C

-15.50000	Mean dependent var	0.666338	R-squared
2921.358	S.D. dependent var	0.621850	Adjusted R-squared
17.95658	Akaike info criterion	1796.456	S.E. of regression
18.17878	Schwarz criterion	96817673	Sum squared resid
18.03328	Hannan-Quinn criter.	-309.2402	Log likelihood
1.999073	Durbin-Watson stat	14.97786	F-statistic
		0.000001	Prob(F-statistic)

جدول (٩)

Null Hypothesis: D(PRAT) has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 7 (Automatic – based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0000	-7.897363	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.273277	1% level	Test critical values:
	-3.557759	5% level	
	-3.212361	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PRAT,2)

Method: Least Squares

Date: 11/22/24 Time: 15:28

Sample (adjusted): 2013Q2 2021Q1

Included observations: 32 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-7.897363	0.268898	-2.123589	D(PRAT(-1))
0.0000	6.552522	0.207097	1.357009	D(PRAT(-1),2)
0.0000	6.516882	0.205322	1.338061	D(PRAT(-2),2)
0.0000	6.480177	0.203561	1.319113	D(PRAT(-3),2)
0.0338	2.264372	0.154084	0.348902	D(PRAT(-4),2)
0.0006	3.971620	0.127294	0.505562	D(PRAT(-5),2)
0.0009	3.823912	0.126023	0.481900	D(PRAT(-6),2)
0.0013	3.671370	0.124814	0.458238	D(PRAT(-7),2)
0.0000	-6.609989	11.66256	-77.08936	C
0.0000	7.739066	0.694379	5.373843	@TREND("2011Q1")

0.359375	Mean dependent var	0.880770	R-squared
36.74690	S.D. dependent var	0.831994	Adjusted R-squared
8.512538	Akaike info criterion	15.06203	S.E. of regression

8.970580	Schwarz criterion	4991.025	Sum squared resid
8.664366	Hannan-Quinn criter.	-126.2006	Log likelihood
1.421478	Durbin-Watson stat	18.05743	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

جدول (١٠)

Null Hypothesis: D(TECC) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0423	-2.026286	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.625606	1% level	Test critical values:
	-1.949609	5% level	
	-1.611593	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TECC,2)

Method: Least Squares

Date: 11/22/24 Time: 15:29

Sample (adjusted): 2011Q3 2021Q1

Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0498	-2.026286	0.098551	-0.199693	D(TECC(-1))

25029.90	Mean dependent var	0.097202	R-squared
1368602.	S.D. dependent var	0.097202	Adjusted R-squared
31.01953	Akaike info criterion	1300386.	S.E. of regression
31.06218	Schwarz criterion	6.43E+13	Sum squared resid
31.03483	Hannan-Quinn criter.	-603.8808	Log likelihood
		1.817743	Durbin-Watson stat

جدول (١١)

Null Hypothesis: D(TESE) has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic	
0.0425	-2.023917	Augmented Dickey-Fuller test statistic
	-2.625606	1% level Test critical values:
	-1.949609	5% level
	-1.611593	10% level

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TESE,2)

Method: Least Squares

Date: 11/22/24 Time: 15:31

Sample (adjusted): 2011Q3 2021Q1

Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0501	-2.023917	0.099299	-0.200972	D(TESE(-1))

5770.188	Mean dependent var	0.096946	R-squared
292538.3	S.D. dependent var	0.096946	Adjusted R-squared
27.93391	Akaike info criterion	277996.7	S.E. of regression
27.97657	Schwarz criterion	2.94E+12	Sum squared resid
27.94922	Hannan-Quinn criter.	-543.7113	Log likelihood
		1.815062	Durbin-Watson stat

جدول (١٢)

Null Hypothesis: WSFC has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=9)

Prob.*	t-Statistic		
0.0486	-2.951643	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.610453	1% level	Test critical values:
	-2.938987	5% level	
	-2.607932	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(WSFC)

Method: Least Squares

Date: 11/11/24 Time: 15:32

Sample (adjusted): 2011Q3 2021Q1

Included observations: 39 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0055	-2.951643	0.027247	-0.080424	WSFC(-1)
0.0000	10.70389	0.081976	0.877460	D(WSFC(-1))
0.0073	2.845088	1259.559	3583.556	C

-133.7692	Mean dependent var	0.762414	R-squared
1842.784	S.D. dependent var	0.749215	Adjusted R-squared
16.56659	Akaike info criterion	922.8378	S.E. of regression
16.69455	Schwarz criterion	30658663	Sum squared resid
16.61250	Hannan-Quinn criter.	-320.0485	Log likelihood
2.253682	Durbin-Watson stat	57.76204	F-statistic
		0.000000	Prob(F-statistic)

٤.٣- تحديد عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى

من خلال الجدول (١٢) نلاحظ بان عدد مدد الابطاء الزمنية المثلى هي مدة زمنية واحدة استناداً لمعاير سوارتج (SC) واكايك (AIC) وهنان كوين (HQ)

جدول (١٣)

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: EXRA INRA MSBS MSNS NETL PRAT TECC TESE WSFC

Exogenous variables: C

Date: 11/11/24 Time: 15:34

Sample: 2011Q1 2021Q4

Included observations: 38

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
190.6899	190.9398	190.5519	4.61e+71	NA	-3611.486	0
159.6693	162.1679		5.03e+57	1022.720		
*	*	158.2894	*	*	-2917.498	1
161.1256	165.8729	158.5038	1.35e+58	76.92644	-2840.571	2
		158.1171				
161.9809	168.9768	*	1.56e+59	46.49852	-2752.224	3

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

٥.٣- التكامل المشترك

من خلال الجدول (١٤) نلاحظ وجود (٨) متجهات تكاملية في اختبار الأثر (Trace) و اربع متجهات تكاملية في اختبار القيمة العظمى (Maximum

Eigenvalue) ، وهذا ما يدل على وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات نموذجنا القياسي .

جدول (١٤)

Date: 11/11/24 Time: 15:36

Sample (adjusted): 2011Q3 2021Q1

Included observations: 39 after adjustments

Trend assumption: Linear deterministic trend

Series: EXRA INRA MSBS MSNS NETL PRAT TECC TESE WSFC

Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	197.3709	285.8874	0.600000	None *
0.0000	159.5297	250.1520	0.600000	At most 1 *
0.0000	125.6154	214.4167	0.600000	At most 2 *
0.0000	95.75366	178.6813	0.600000	At most 3 *
0.0000	69.81889	142.9460	0.600000	At most 4 *
0.0000	47.85613	107.2107	0.600000	At most 5 *
0.0000	29.79707	71.47533	0.600000	At most 6 *
0.0000	15.49471	35.73999	0.600000	At most 7 *
0.9447	3.841465	0.004654	0.000119	At most 8

Trace test indicates 8 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.9515	58.43354	35.73534	0.600000	None
0.7555	52.36261	35.73534	0.600000	At most 1
0.4140	46.23142	35.73534	0.600000	At most 2
0.1424	40.07757	35.73534	0.600000	At most 3
0.0297	33.87687	35.73534	0.600000	At most 4 *
0.0036	27.58434	35.73534	0.600000	At most 5 *
0.0002	21.13162	35.73534	0.600000	At most 6 *
0.0000	14.26460	35.73534	0.600000	At most 7 *
0.9447	3.841465	0.004654	0.000119	At most 8

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

٦.٣- الاختبارات التشخيصية للنموذج القياسي

أ- اختبار النموذج القياسي ككل

من خلال الشكل (١) نلاحظ بان جميع الجذور تقع داخل دائرة الوحدة وهذا ما يدل على نموذجنا القياسي قد حقق شرط الاستقرارية ككل.

شكل (١)

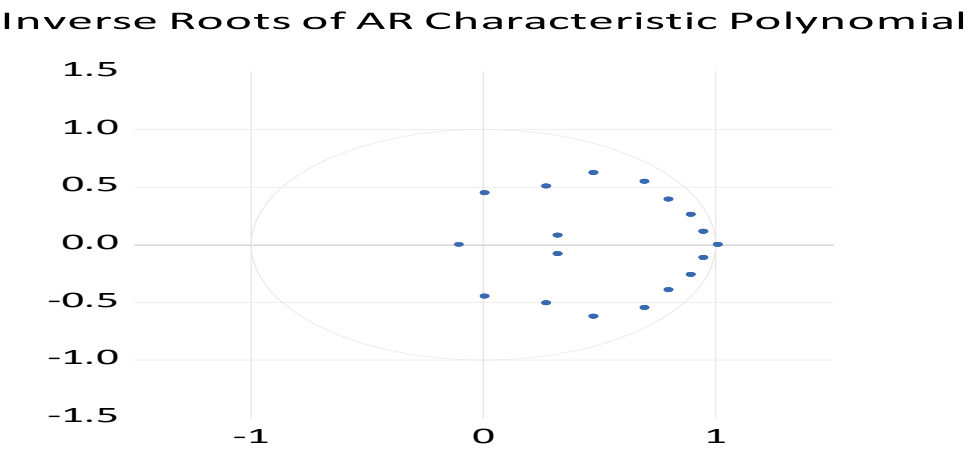

ب- اختبار الارتباط الذاتي

من خلال الجدول (١٥) نلاحظ بان قيم (Prob) ظهرت بمقدار (٠.٩٩) وهي اكبر من (٠.٠٥) وهذا ما يدل على انها في هذا الاختبار فقط معنوية ، وبذلك نستنتج على عدم احتواء نموذجنا القياسي على مشكلة عدم الارتباط الذاتي بين متغيراته .

جدول (١٥)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 11/22/24 Time: 15:43

Sample: 2011Q1 2021Q4

Included observations: 39

Null hypothesis: No serial correlation at lag h						
Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.9997	(81, 28.4)	0.368539	0.9982	81	48.80027	1

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h						
Prob.	df	Rao F-stat	Prob.	df	LRE* stat	Lag
0.9997	(81, 28.4)	0.368539	0.9982	81	48.80027	1

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

٧.٣- نموذج سببية توداياموووتوو

بما ان بعض متغيرات نموذجنا القياسي استقرت عند الفرق الأول والبعض الاخر استقر عند الفرق الثاني والبعض الاخر استقر عند المستوى ، وبما انه وجدت علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيراته ، فبذلك سنذهب لاختيار نموذج سببية توادياموتوو من اجل قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة المتغيرات التابعة .

من خلال الجدول (١٦) والذي يظهر نتائج نموذج سببية توداياموتوو ، اذ نلاحظ بان اغلب قيم (Prob) ظهرت بمقدار اكبر من (٠.٠٥) وهذا ما يدل على ان أدوات السياسة النقدية في العراق هي غير مؤثرة على أدوات الدوفع الالكتروني ويعود السبب في ذلك لما يلي :-

- حداثة استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجهاز المصرفي العراق ، اذ بدأت بتلك الأدوات خلال السنوات (٢٠٠٩-٢٠١١) .
- ان أدوات السياسة النقدية في العراق ومنها سعر الصرف وسعر الفائدة وعرض النقد ونافذة بيع العملة هي مرتبطة ارتباط وثيق بالسياسة المالية العراقية والتي تعتمد على موارد مبيعات النفط الخام ، وبذلك فان السياسة النقدية هي سياسة مقادة للسياسة المالية .
- عدم وجود وعي مصرفي من قبل افراد المتمع في العراق على استخدام وسائل الدفع الالكتروني ،وذلك نظرا لحداثة التجربة ال رقيمة كما ذكرنا أعلاه.

جدول (١٦)

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Date: 11/22/24 Time: 15:44

Sample: 2011Q1 2021Q4

Included observations: 39

Dependent variable: NETL			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.4077	2	1.794336	EXRA
0.8350	2	0.360653	INRA
0.3752	2	1.960505	MSBS
0.4513	2	1.591420	MSNS
0.7921	2	0.466021	PRAT
0.7267	2	0.638614	TECC
0.8935	2	0.225327	TESE
0.4656	2	1.528988	WSFC
---	13		All

Dependent variable: PRAT			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.5789	2	1.093296	EXRA
0.1345	2	4.012352	INRA
0.4798	2	1.468760	MSBS
0.4050	2	1.807634	MSNS
0.4950	2	1.406408	NETL
0.0236	2	7.496051	TECC
0.0018	2	12.61191	TESE
0.9123	2	0.183480	WSFC
---	13		All

Dependent variable: TECC

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.7341	2	0.618244	EXRA
0.3471	2	2.116276	INRA
0.0193	2	7.896736	MSBS
0.0211	2	7.713227	MSNS
0.9195	2	0.167817	NETL
0.0885	2	4.850172	PRAT
0.6480	2	0.867827	TESE
0.0912	2	4.789925	WSFC
---	13		All

Dependent variable: TESE

Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.3283	2	2.227420	EXRA
0.9876	2	0.025003	INRA
0.4965	2	1.400254	MSBS
0.5736	2	1.111645	MSNS
0.1703	2	3.540196	NETL
0.7042	2	0.701353	PRAT
0.5250	2	1.288881	TECC
0.0066	2	10.03682	WSFC
---	13		All

Test statistics not available for lag coefficients with restrictions

٤-المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

٤.١- الاستنتاجات

١. ان بعض متغيرات نموذجنا القياسي استقرت عند الفرق الأول والبعض الاخر استقر عند الفرق الثاني والبعض الاخر استقر عند المستوى .

٢. وجدت علاقة تكاملية طويلة الاجل بين متغيرات النموذج القياسي

٣. تم اختيار نموذج سببية توادايامووتوو من اجل قياس وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة .

٤. أظهرت نتائج نموذج سببية توادايامووتوو بان اغلب قيم (Prob) ظهرت بمقدار اكبر من (٠.٠٥) وهذا ما يدل على ان أدوات السياسة النقدية في العراق هي غير مؤثرة على أدوات الدوفع الالكتروني ويعود السبب في ذلك لما يلي :-

- النقد ونافذة بيع العملة هي مرتبطة ارتباط وثيق بالسياسة المالية العراقية والتي تعتمد على موارد مبيعات النفط الخام ، وبذلك فان السياسة النقدية هي سياسة مقادة للسياسة المالية .
- عدم وجود وعي مصرفي من قبل افراد المجتمع في العراق على استخدام وسائل الدفع الالكتروني ،وذلك نظرا لحداثة التجربة ال رقيمة كما ذكرنا أعلاه.
- حداثة استخدام وسائل الدفع الالكتروني في الجهاز المصرفي العراق ، اذ بدأت بتلك الأدوات خلال السنوات (٢٠٠٩-٢٠١١) .

٥. بناءا على ما ورد أعلاه تم نفي فرضية البحث الأساسية والتي تنص على (وجود علاقة تأثير ذات دلال إحصائية بين أدوات السياسة النقدية وبين وسائل الدفع الالكتروني في العراق خلال المدة (٢٠١١-٢٠٢١) .

٢.٤- التوصيات

١. ضرورة تطوير النظام الصرفي في العراق وجعلة رقمي بامتياز لكي يتناغم مع واقع الجهاز المصرفي العالمي ، وذلك من خلال رفده بأحدث الأنظمة الرقمية العالمية .

٢. ضرورة توعية المجتمع على استخدام وسائل الدفع الالكتروني في جميع مجالات الحياة .

٣. ضرورة تزويد الجهاز المصرفي بأحدث وسائل حماية الالكترونية ضد الهجمات الالكترونية السيبرانية ، وهذا ما يعزز من ثقة افراد المجتمع على استخدام أدوات الدفع الالكتروني .

٤. ضرورة اصلاح السياسة النقدية في العراق وجعله هي القائدة لتوجهات التنمية الاقتصادية في العراق وفك ارتباطها من قيود السياسة المالية .

المصادر :-

١. احمد إبراهيم حمزة الجواري ، السياسات الاقتصادية الكلية ، دار العلوم للطباعة والنشر ، مصر – القاهره ، ٢٠١٥ .

٢. محمد خليف محمد البارودي ، السياسة النقدية وادواتها ، مؤسسة الجماهير للطباعة والنشر ، العراق– بغداد ، ٢٠٢٠.

٣. د. نزار مردان نزار الجبوري ، الاقتصاد الكلي وسياساته ، العلى للطباعة والنشر ، العراق– بغداد ، ٢٠١٩ .

٤. د. نور احمد الغسان ، السياسات الاقتصادية ، مؤسسة القدس للنشر والطباعة والتوزيع ، لبنان ، ٢٠١١ .

٥. زكريا احمد وناس العزام ، السياسة النقدية في العراق (الواقع والتحديات) ، دار العلم للملايين ، لبنان– صيدا، ٢٠١٥ .

٦. سهى شاكر محمود العزيزي ، السياسات النقدية وادواتها ، مؤسسة الفكر للطباعة والترجمة ، مصر – القاهرة ، ٢٠١٧ .

٧. د. ربا يوسف احمد الدليمي ، الخدمات المالية الرقمية والجهاز المصرفي، دار المجد للطباعة والنشر ، العراق– بغداد ، ٢٠١٦ .

٨. د. زيد عبد الرحمن رمضان الانباري ، الرقمة وادواتها في عالم الاقتصاد ، الرمزي للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر – الإسكندرية ، ٢٠١٢ .

٩. محمد مضر مصطفى اللامي ، الخدمات الرقمية للمصارف الإسلامية ، مؤسسة الضرغام للطباعة والنشر ، عمان – الأردن ، ٢٠٢٠.

١٠. جمعة سلامة جمعة الاسيوطي ، الأدوات الرقمية في الاقتصاد (المشاكل والحلول) ، مطبعة سلامة ، مصر – الإسكندرية ، ٢٠٢٢.

١١. البنك المركزي العراقي ، دائرة الإحصاء والأبحاث ، التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات (٢٠١١-٢٠٢١) .

تحليل دور البنك المركزي العراقي في تعزيز المنتجات المصرفية الرقمية (الاطر التنظيمية، التوجهات المستقبلية)

Analysis of the role of the Central Bank of Iraq in promoting digital banking products (regulatory frameworks, future trends)

الباحثين

د. مصطفى محمد إبراهيم — **البنك المركزي العراقي**

حيدر سعد محمد — **وزارة المالية العراقية**

mustafamohamad1986@gmail.com

haydarsaad1980@outlook.com

رقم التصنيف الدولي ISSN 2709-2852

المستخلص

يناقش البحث مساعي البنك المركزي العراقي في عالم الرقمنة المصرفية وقد منح البنك تراخيص لتأسيس المصارف الرقمية وكذلك تأكيدات البنك المركزي في مواكبة التطورات المصرفية العالمية من خلال المنتجات المصرفية الرقمية (الالكترونية) ولاسيما الهاتف المحمول (Bank Mobil) الذي يسعى لتخفيض الكلف والسرعة والامان للزبائن فضًلا عن توجهات البنك المركزي العراقي في ترخيص العملات الرقمية المشفرة اضف الى ذلك العديد من المنتجات المصرفية الرقمية كأن تكون (التحويلات بدون رصيد، التمويل الرقمي،

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

ACCOUNTING & FINANCIAL SCIENCES JOURNAL

مجلة العلوم المالية والمحاسبية

المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع

الصفحات ١٨٣ــ ٢٠٢

الدفع خارج البلد بصورة رقمية) ، لذلك تمت كتابة البحث من المشكلة الرئيسة وهي ماهي اجراءات البنك المركزي العراقي في اصدار العملة الرقمية وماهي المنتجات المصرفية الرقمية المستقبلية ؟ ويهتم البحث في تعزيز المصارف نحو التحول الرقمي في كافة المعاملات المصرفية لتفعيل الشمول المالي فضًلا عن تقليل ظاهرة الاكتناز لدى الزبائن وتوظيف الاموال نحو الاستثمار المصرفي وتحقيق الاستقرار المصرفي في العراق، اما فرضية البحث فتمثلت توجد علاقة مباشرة للبنك المركزي العراقي مع المنتجات المصرفية الرقمية ، اما ابرز الاستنتاجات فخرج بها البحث ان البنك المركزي العراقي له دور كبير في تدعيم وتطوير المنتجات المصرفية الرقمية في العراق، في حين كانت ابرز التوصيات للبحث ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بمنح مصارف رقمية تقدم منتجات رقمية بشكل حقيقي مع مراجعة تراخيص للمصارف والضوابط والتعليمات بشكل مستمر لتحسين البيئة المصرفية الرقمية.

الكلمات الرئيسة: البنك المركزي العراقي– الضوابط والتعلميات– المنتجات المصرفية الرقمية المستقبلية.

Abstract:

The research discusses the efforts of the Central Bank of Iraq in the world of banking digitization. The bank has granted licenses to establish digital banks, as well as the Central Bank's assurances in keeping pace with global banking developments through digital (electronic) banking products, especially the mobile phone (Bank Mobil), which seeks to reduce costs, speed and security for customers, in addition to the trends of the Central Bank of Iraq in licensing encrypted digital currencies. In addition to many digital banking products, such as (transfers without balance, digital financing, payment outside the country in digital form), so the research was written from the main problem, which is what are the procedures of the Central Bank of Iraq in issuing digital currency and what are the future digital banking products? The research is concerned with promoting banks towards digital transformation in all banking transactions to activate financial

inclusion, as well as reducing the phenomenon of hoarding among customers and investing money towards banking investment and achieving banking stability in Iraq. The research hypothesis was that there is a direct relationship between the Central Bank of Iraq and digital banking products. The most prominent conclusions of the research were that the Central Bank of Iraq has a major role in supporting and developing digital banking products in Iraq, while the most prominent recommendations of the research were the necessity for the Central Bank of Iraq to grant digital banks that provide digital products in a real way, with a continuous review of bank licenses, controls and instructions to improve the digital banking environment.

Keywords: Central Bank of Iraq - Controls and instructions - Future digital banking products.

١- المبحث الاول/منهجية البحث

انّ التكنولوجيا المصرفية في العراق تتطلب عده عناصر ضرورة توافرها واولها توافر البنى التحتية والعراق متمكن بهذا العنصر، اما العنصر الثاني توافر استيعاب وجذب الزبائن لدخول في عالم المصارف الرقمية وهنا العراق يواجه صعوبات جمه من حيث الجمهور غير المتعلم وكبار السن وكذلك وسائل الاقناع لدى الشباب في توفير الامان لاموالهم لدخول بالمصارف الرقمية واستخدام المنتجات المصرفية الرقمية، وعلى الرغم من ذلك تلبت منهجية البحث بالاتي:.

١.١- مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث بالتساؤلات الاتية:.

١- ماهي سياسات البنك المركزي العراقي في تعزيز جودة المنتجات المصرفية الرقمية؟

٢- هل تم مراجعة الضوابط التي تخص المصارف الرقمية بشكل مستمر ومتابعة اعمال المصرف؟

٣- ماهي التوجهات المستقبلية للبنك المركزي العراقي في تقديم الخدمات المصرفية الرقمية؟.

٢.١-أهمية البحث: يهتم البحث في تعزيز المصارف نحو التحول الرقمي في كافة المعاملات المصرفية لتفعيل الشمول المالي فضًلا عن تقليل ظاهرة الاكتناز لدى الزبائن وتوظيف الاموال نحو الاستثمار المصرفي وتحقيق الاستقرار المصرفي في العراق.

٣.١-هدف البحث: يقدم البحث دور البنك المركزي العراقي في تعزيز الاطر التنظيمية والتشريعية في مواكبة التطورات المصرفية الرقمية وكذلك بيان دور البنك المركزي العراقي في التوجهات المستقبلية لعمل المنتجات المصرفية الرقمية ، ويقوم البحث بتحليل الوصفي للمتغيرات وفق المؤشرات المعتمدة للمدة ٢٠٢١-٢٠٢٤ شهريًا.

٤.١- فرضية البحث: تمثلت الفرضية بالاتي:.

الفرضية الصفرية: يوجد دور مباشر للبنك المركزي العراقي في تعزيز المنتجات المصرفية الرقمية.

الفرضية البديلة: لا يوجد دور للبنك المركزي العراقي مع المنتجات المصرفية الرقمية.

٥.١- عينة البحث: احتوت عينة البحث على مكانين وهما:.

- العينة الزمانية: كانت سلسلة الزمنية للمتغيرات سنوية للمدة ٢٠١٨-٢٠٢٣ .
- العينة المكانية: البنك المركزي العراقي من خلال الموقع الاحصائي ، التقرير الاقتصادي السنوي.

٦.١- اسلوب البحث: استخدم الباحثان في البحث الاسلوب التحليلي الوصفي للبيانات من خلال استخراج معدلات النمو للمتغيرات .

٧.١- هيكلية البحث: تقسم البحث الى ثلاثة مطالب وهي:.

- المطلب الاول: مقدمة البحث ومنهجيته العلمية.
- المطلب الثاني: الاطار النظري للبحث.
- المطلب الثالث: الاطار العملي للبحث.
- الاستنتاجات والتوصيات.

٨.١- المخطط الفرضي للبحث:

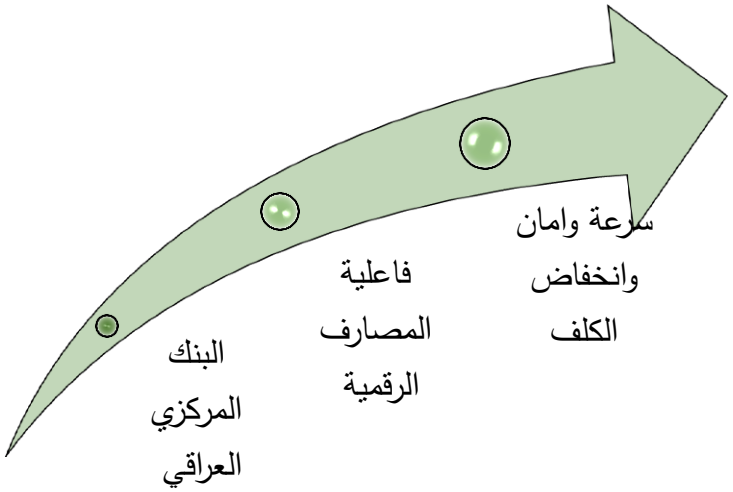

٢- المبحث الثاني/ الاطار النظري للبحث.

١.٢- مفهوم البنك المركزي: بأنه المؤسسة النقدية المستقلة المسؤولة عن كل ما يتعلق بإصدار النقد وادارته وتنظيم عملية الائتمان والرقابة عليه بما يتناسب وتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية[١]. ويعرف ايضاً هو السلطة النقدية الاولى في البلد المسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي ونشاطه يؤثر على اسعار الفائدة وحجم الائتمان وعرض النقد وله اثار مباشرة على النظام المالي والاقتصاد الكلي في جميع بلدان العالم بغض النظر عن اختلاف انظمتها المالية والاقتصادية[٢].

٢.٢- أهداف البنك المركزي: بدأت البنوك المركزية بالعمل على تحقيق هدفين جديدين في تنفيذ السياسة النقدية هما:.

[١]) جراح، نعيم صباح، الاسدي، يوسف علي عبد، (٢٠١٦)، البنك المركزي العراقي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، الطبعة الاولى ، ص ٢٠.

[٢]) الدعمي، عباس كاظم جاسم، السعدي، زهراء يوسف عباس، (٢٠٢١)، مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الكتب موزعون وناشرون ، العراق ، الطبعة الاولى ، ص ٨٠.

١- الهدف الاول: مسؤولية حماية واستقرار النظام المالي عبر الرقابة التحوطية والرقابة المبنية على المخاطر وغيرها من الاجراءات والوسائل لتحقيق الاستقرار المالي.

٢- الهدف الثاني: تحفيز النمو الاقتصادي ومن ثم التطور الاقتصادي ، تقليل نسب البطالة وتحقيق اهداف اجتماعية.

واذا كانت البنوك المركزية متفقة على اهداف السياسة النقدية (الاستقرار السعري واستقرار سعر الصرف) فانها تختلف في الاخذ بالاهداف الحديثة المشار لها اعلاه ، إذْ تشير الدراسات والاستبيانات ومنها استبيان بنك التسويات الدولي الى ان نسبة البنوك المركزية التي تطبق اهداف السياسة النقدية تبلغ ١٠٠% ، وتبلغ نسبة استهداف الاستقرار المالي وحماية النظام المالي بشكل كلي او جزئي ٩٠% بينما تتراوح نسبة استهداف النمو الاقتصادي والتشغيل بين ٣٠%- ٤٠%. وان البنوك المركزية اختلفت كثيراً بشأن مسؤوليتها في تحقيق الهدف الثاني فيرى بعض بان على السلطات النقدية ان تبقى عيونها على عرض النقد لتحقيق اهداف السياسة النقدية اما التشغيل والنمو فهما من مسؤولية جهات اخرى. ويرى اصحاب هذا الراي بأنه ينبغي على البنوك المركزية عدم التعامل مباشرة مع الجمهور ولاتنافس المصارف التجارية وان نجاحها هو بعلاقتها القريبة مع المصارف التجارية في اطار التعاون ، بينما يختلف الاخرون مع ما يذهب اليه المتحفظون على الاهداف الاقتصادية والاجتماعية للبنوك المركزية فيرى الاقتصادي الهندي (T.K.Kelayadhan) بأنه في البلدان الفقيرة التي لاتمتلك نظاماً مالياً متقدماً ينبغي على البنوك المركزية مساعدة المصارف في تمويل مشاريع التطوير كالحالة في الهند من اجل تعزيز النمو الاقتصادي بسبب عدم قدرة المصارف لوحدها ان تؤدي هذا الدور[٣].

[٣]) العلاق، علي محسن اسماعيل، (٢٠٢٢)، ادارة البنك المركزي العراقي من هامش الماضي الى متن المستقبل، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، بغداد ، ص ٥٥-٥٦.

٣.٢- مفهوم المنتجات المصرفية الرقمية: يؤدي تطوير التقنيات الجديدة حتمًا الى تحول جميع الاعمال وتغيير العلاقة بين المصارف التجارية وزبائنها الحاليين والمتوقعين ، إذْ نجد هناك طلب متزايد من زبائن المصارف على المنتجات المصرفية عن بعد من خلال الموبايل بنك واجهزة الكومبيوتر الشخصية وغيرها من الوسائل مما يؤدي الى زيادة اهمية المنتجات المصرفية الرقمية ، ويشير هذا المصطلح الى انشاء وترويج وتوفير المنتجات (الخدمات) المستهدفة والتفاعلية من خلال التقنيات الرقمية والتي تهدف الى الى جذب الزبائن والاحتفاظ بهم ومن ثم العوامل الرئيسة لاستراتيجية المنتجات المصرفية تتضمن (تطوير ادوات الترويج ، والنفقات على انشاء المحتوى ، طرق وميزانيات تحسين محرك البحث، ومقاييس مسارات الشراء فعالة)، وتعرف المنتجات المصرفية الرقمية بأنها احدى الظواهر الرئيسة للخدمات المصرفية الرقمية هي مواقع التواصل الاجتماعي وتتضمن الافراد والمنظمات التي تنشئ حساباتها بشكل متزايد في الموارد الشعبية عبر الانترنت وتقوم المصارف الرقمية بإنشاء مجتمعات على وسائل التواصل الاجتماعي للتفاعل مع الزبائن والاعلان عن منتجاتها فضًلا عن توفر المصارف في حساباتها روابط لمواقعها وتعرض مقاطع فيديو وتعلن عن عروض خاصة وتتلقى التعليقات من الزبائن وتشارك الاخبار لجذب انتباهم ، وان الفكرة الاساسية لهذه الطريقة في تنفيذ استراتيجية التسويق هي ان الزبائن ينخرطون في انشطة المصارف ويشعرون باهميتهم واهتمام المصرف بهم[٤].

٤.٢- انواع المنتجات المصرفية الرقمية: تشير المنتجات والخدمات المصرفية الرقمية الى الابتكار والاستفادة من البيانات والتكنولوجيا لتطوير المنتجات والخدمات لتلبية احتياجات الزبائن وتتجاوز المصارف الرقمية الرائدة الخدمات المالية من خلال تقديم نظام بيئي من الخدمات لتلبية احتياجات نمط الحياة الرقمية التي تعمل على

[4]) S. Rudakova, Olgs , M.Markova,Olga (2020), The Application of Digital Banking to Promote Banking Products and Services, Advances in Economics , Business and Management Research , Proceedings of the 3rd International Conference on Economy , Management and Entrepreneurship (ICOEME 2020), Vol.150, P.21.

تعميق المشاركة مع الزبائن ، ومن اجل تقديم انظمة بيئية متنوعة من الخدمات الرقمية للمستهلكين تتعاون المصارف الرقمية الرائدة مع التجارو والمؤسسات وتقدم لهم حلول مالية بينما تعمل كوسيط بينهم وبين الزبائن ، شكل (١) ادناه يوضح احتياجات نمط الحياة الرقمية التي تيسرها المصارف الرقمية القائمة على المنصات[٥].

شكل (١) احتياجات نمط الحياة الرقمية التي تيسرها المصارف الرقمية القائمة على المنصات

Source: MOTHIBI,KAGISO, RAHULANI, AWELANI,(2021), DIGITAL BANKING RESEARCH DOCUMENT, www.fsca.co.za, P.9.

٥.٢- إجراءات البنك المركزي في التحول الرقمي: يهدف التحول الرقمي في البنك المركزي العراقي الى تعزيز الكفاءة وتحسين المنتجات المصرفية المقدمة للجمهور والقطاع المالي ، إذْ يشكل التحول الرقمي اساسًا لتحسين تجربة المستخدم وتسهيل الوصول الى المنتجات المصرفية وتعزيز استخدام التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الكبيرة وتقديم منتجات مصرفية مخصصة لتلبية احتياج الزبائن بفاعلية اكبر فيما يتعلق بالقطاع المصرفي ، إذْ يعد التحول الرقمي حلاً استراتيجيًا

[5]) MOTHIBI,KAGISO, RAHULANI, AWELANI,(2021), DIGITAL BANKING RESEARCH DOCUMENT, www.fsca.co.za, P.9.

لتعزيز الابتكار ورفع مستوى التنافسية ولتعزيز التحول الرقمي انجز البنك المركزي العراقي الاتي[٦]:.

١- تطوير البنية التحتية الامنية لانظمة الدفع بالتجزئة.

٢- تدقيق وامتثال لبرنامج امن للمستخدم (CBS) الخاص بنظام SWIFT.

٣- إعداد منصة لبيع السبائك والمسكوكات الذهبية وذلك بعد إعداد دراسة الجدوى وتحليل المتطلبات وإعداد الواجهات الرئيسة والفرعية ومن ثم تنفيذ النظام واعداده والتدريب عليه.

٤- استكمال المرحلة الثالثة في مشروع تطوير شبكة الاتصالات الضوئية المصرفية العاملة بتقنيات الكيبل الضوئي (إنشاء شبكة مصرفية تعمل بتقنيات الكيبل الضوئي).

٥- تطوير البنى التحتية لانظمة المدفوعات (PCA) إذ تم التعاقد على المشروع وتنفيذه والانتهاء من التسلم والفحص.

٦- الانتهاء من المرحلة الرابعة لاقتناء نظام مصرفي مركزي (CBS) الكتروني متطور يغطي الفعاليات والمهام التي تدار في البنك المركزي.

٧- تطوير ادوات مركز ادارة الامن السيبراني (SOC) وانظمته واعتماد نهج متقدم لتعزيز الامن السيبراني في البنك والقطاع المصرفي واستحداث شعبة المراقبة والاستجابة والتحليل السيبراني واعداد مهام لهذه الشعبة.

٨- تنفيذ ضوابط الحوكمة والادارة المؤسسية لتقنية المعلومات والاتصالات داخل البنك المركزي ومراقبة تنفيذه في عموم القطاع المصرفي.

٩- تحليل الفجوات والتقييم الشامل للبنى التحتية للمصارف ومزودي خدمات الدفع وامتثال المؤسسات لأطر العمل وضوابط الحوكمة والمعايير ذات الصلة بتقنية

١٠- المعلومات وامنها والامتثال لمعايير امان بيانات صناعة بطاقات الدفـــــــــع

[٦]) البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي ، (٢٠٢٣)، العدد الرابع عشر ، بغداد ، ص ٣٧.

للمصارف (PCI_DSS).

١١–وضع خارطة طريق لتبني العملات الرقمية للبنوك المركزية.

١٢–الانتقال الى أتمتة الاعمال الرقابية والتنظيمية للمؤسسات الخاضعة لرقابة البنك المركزي (نظام تقارير الرقابة المصرفية الالكتروني) (BSRS).

٦.٢– أنواع المنتجات المصرفية الرقمية في العراق: تعدد المنتجات المصرفية الرقمية في العراق المقدمة من قبل المصارف وشركات الدفع الالكتروني المجازة من قبل البنك المركزي العراقي للوصول الى زبائن بسهولة وتقديم معاملاتهم بشكل اسرع مقابل عمولات لقاء انجاز هذه التعاملات ، إذ اصبحت المنتجات المصرفية الرقمية في العراق بداية سريعة في التحول الرقمي ولاسيما في استخدام الموبايل وعلى النقيض من ذلك تبقى هذه المنتجات غير مرغوبة من قبل بعض الزبائن لضعف الوعي المصرفي فضلاً عن عدم الثقة بالمصارف وشركات الدفع الالكتروني ، ومن هذه المنتجات هي[٧]:.

١– بطاقات الدفع الالكتروني بمجملاتها: وتتضمن بطاقات الدفع الالكترونية (المدينة ، الدائنة، مسبقة الدفع ، نقاط البيع ، نقاط النقد).

٢– الدفع الالكتروني عن طريق الموبايل بمجملاته: وتتضمن عده طرق يتم الدفع الالكتروني عن طريق الموبايل (اسيا حوالة ، زين كاش، ناس باي).

٣– المبحث الثالث/الاطار العملي للبحث.

١.٣– اجمالي بطاقات الدفع الالكتروني: تقسمت بطاقات الدفع الالكتروني الى ثلاثة انواع وهي (الدائنة Credit والمدينة Debt والدفع المسبقPreped) ، إذْ يلحظ من جدول (١) ادناه هناك ارتفاع مستمر لبطاقات الدفع الالكتروني المدينة والدائنة ويعزى ذلك الى التوجه الحكومي في استخدام بطاقات الدفع الالكتروني لاصلاح التعاملات المالية في كافة المؤسسات الحكومية والخاصة ، إما بطاقة الدفع المسبق فقدت انخفضت في عام ٢٠٢٠ وبمعدل نمو بلغ (١.٢٨%) ويعزى ذلك الى جائحة كورونا

[٧]) البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي ، مؤشرات نظام المدفوعات .

فضلاً عن عدم ثقة الجمهور بالاحتفاظ اموالهم في هذه البطاقات بسبب الاحتيال السيبراني وكذلك تلاعب في البطاقات من قبل اشخاص وهمين ، ثم عاودت بالارتفاع هذه البطاقات حتى وصلت بمعدل نمو بلغ (٢٢.٧٠%) في عام ٢٠٢٣.

جدول (١) بطاقات الدفع الالكتروني للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٣) (الف بطاقة)

السنة	C Credit	معدل النمو %	C Debt	معدل النمو%	C Pre	معدل النمو %
2018	22067	-	872894	-	7915069	-
2019	38883	76.20	1460891	67.36	9006951	13.79
2020	46469	19.50	2811503	92.45	8891436	(1.28)
2021	50927	9.59	5083997	80.82	9771370	9.89
2022	61320	20.40	5430434	6.81	10711017	9.61
2023	126491	106.2	6484402	19.40	13143336	22.70

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، مؤشرات نظام المدفوعات، سنوات مختارة.

– العمود (٣) و (٥) و (٧) تم استخراجها من قبل الباحثين بالاعتماد على البيانات الاساسية.

يوضح شكل (١) إدناه بطاقات الدفع الالكتروني في العراق (المدينة، الدائنة، مسبقة الدفع) وهي الاكثر استخدام من قبل الموظفين والمتقاعدين ورعاية الاجتماعية والقطاع الخاص في التحول الرقمي بدلاً من استخدام النقد اليدوي ، إذ يتضح من الشكل ان الاتجاه العام لهذه البطاقات نحو الزيادة (الارتفاع) بسبب التوجه الحكومي من خلال التعليمات وكذلك القرارات التي تصدر من مجلس الوزراء فضلاً عن اجراءات البنك المركزي العراقي من خلال التنسيق مع وزارة الخزانة الامريكية والفيدرال الامريكي في عملية التحويل وتعزيز الارصدة في عمليات التجارة الخارجية ، فضلاً عن ثقافة الجمهور في تحقيق الامن وسرعة الانجاز بهذه البطاقات ، مما يعني قبول الفرضية الصفرية في البحث ورفض الفرضية

البديلة والموسومة (يوجد دور للبنك المركزي العراقي في تعزيز المنتجات المصرفية الرقمية).

بطاقات الدفع الالكتروني للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٣)

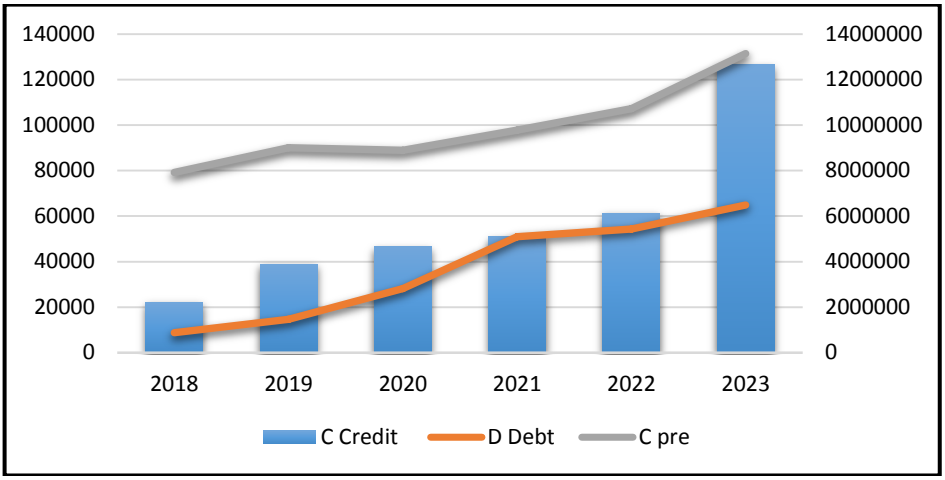

شكل (١) من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (١).

نقاط البيع (POS) والنقد (POC) واجهزة الصراف الالي (ATM): تعد هذه الاجهزة الثلاثة احدى وسائل الحصول على النقد بشكل الكتروني من خلال هذه الاجهزة التي تحقق الامان والسرعة في توفر النقد وهذه الاجهزة حققت طفرات كبيرة في التحول الرقمي وتقديم منتجات مصرفية رقمية والتي سهلت من سرعة تحقق رخصة المصرف الرقمي ويعزى ذلك الى تناغم الجمهور مع هذه المنتجات في كل الخدمات المقدمة ووسائل العيش التي يحتاجها الانسان في حياته اليومية ، إذْ سجلت نقاط البيع منذ عام ٢٠١٨ (٢٢٠٠) نقطة بيع متوفرة في العراق حتى وصلت في عام ٢٠٢٣ الى (٢٣٠٦٦) نقطة ، إما نقاط النقد فقد سجلت منذ عام ٢٠١٨ (٦٦٢٥) نقطة وفي عام ٢٠٢٣ بلغت (١٧٦١٠) نقطة ، فضلاً عن اجهزة الصراف الالي

والبالغة (٤٠٢١) الة في العراق في عام ٢٠٢٣ مما يعني هنالك استيعاب وتناغم من قبل الجمهور في التعامل مع هذه الاجهزة في الاستخدام وتوسيع الشمول المالي لابعد مكان في البلد.

جدول (٢) اجهزة المنتجات الرقمية في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٣) (الف)

السنة	POS	معدل النمو %	POC	معدل النمو%	ATM	معدل النمو %
٢٠١٨	2200	-	6625	-	865	
٢٠١٩	2226	1.18	11677	76.25	1014	17.22
٢٠٢٠	7540	238.7	13796	18.14	1340	32.14
٢٠٢١	8329	10.46	14704	6.58	1566	16.86
٢٠٢٢	10718	28.68	17610	19.76	2223	41.95
٢٠٢٣	23066	115.2	17610	0	4021	80.88

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، مؤشرات نظام المدفوعات، سنوات مختارة

– العمود (٣) و (٥) و (٧) من استخراج الباحثين بالاعتماد على البيانات الاساسية.

يوضح شكل (٢) ادناه ارتفاع نقاط البيع والنقد والصرافات الالية في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٣) ويعزى ذلك الى مواكبة التطورات المصرفية العالمية والاقليمية فضلاً عن تحقيق السرعة والامان هي هذه المنتجات، وان هذه الاجهزة في ارتفاع مستمر نتيجة التوجهات الحكومية الاخيرة ولاسيما توجه رئيس الوزراء حتى نهاية شهر حزيران من عام ٢٠٢٥ هو نهاية استخدام النقد ، لذلك نرى في الشكل ادناه اتجاه الاجهزة نحو الارتفاع بشكل ملحوظ ، مما يعني قبول الفرضية الصفرية في البحث ورفض الفرضية القائلة (يوجد دور للبنك المركزي العراقي في تعزيز المنتجات المصرفية الرقمية)

عدد نقاط البيع والنقد واجهزة الصراف الالي في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٣)

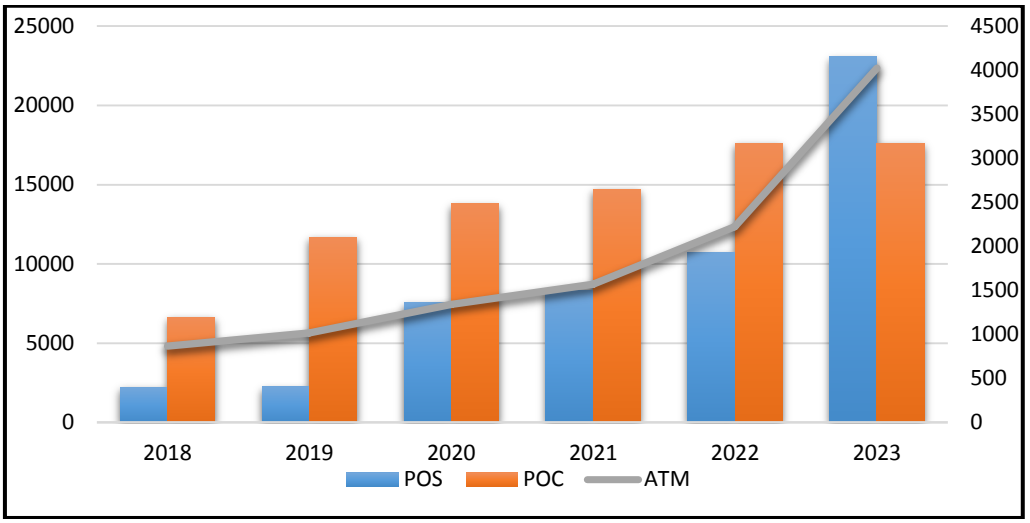

شكل (٢) من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (٢).

٢.٣- الدفع الالكتروني عن طريق الموبايل بمجملاته: سجلت المحافظ الالكترونية ذات التطبيقات الموجودة في الهواتف النقالة لاسيا حوالة عدد (١٨٨٨٨٨) حوالة لعام ٢٠١٨ واستمرت بالانخفاض حتى سجلت في عام ٢٠٢٢ (٤٢٢٣) حوالة ثم عاودت الارتفاع في عام ٢٠٢٣ بعدد حوالات (١٠٦٣٢٩٢) حوالة ومبعدل نمو بلغ (٢٥٠٧٨.٥) ويعزى هذا التذبذب الى سوء استخدام التطبيق في الموبايل من قبل الجمهور فضلاً عن توقف بعض الخدمات من قبل اسيا سيل في هذا التطبيق ولاسيما في عام ٢٠٢٤ وارتفاع العمولات المستقطعة في التطبيق مقارنة بمحفظة زين كاش لذلك نجد ان محفظة زين كاش وفق الجدول ادناه يلحظ ارتفاع مستمر في عدد الحوالات بدءً من عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢٣ والبالغة (١١٥٤١٨٢) حوالة وبمعدل نمو بلغ (١١١.١%) مما يعني رغبة الجمهور في استخدام هذه المحفظة

التي تؤدي الى الولوج الى تاسيس مصارف رقمية كتطبيق يكون في الهاتف النقال.

جدول (٣) منتجات الدفع الرقمية عبر الموبايل للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٣) (الف)

السنة	اسيا حوالة	معدل النمو %	زين كاش	معدل النمو%
Dec- ٢٠١٨	١٨٨٨٨٨	-	٧٤٧٥٣	-
Dec -٢٠١٩	١١٨٨١٥	(٣٧.٠٩)	١٣١٤٢٢	٧٥.٨٠
Dec -٢٠٢٠	١٠٩٧٦٢	(٧.٦١)	٢٩٩١٦٠	١٢٧.٦
Dec -٢٠٢١	٣٩٣٥٦	(٦٤.١٤)	٣٨٦٨١٨	٢٩.٣٠
Dec-٢٠٢٢	٤٢٢٣	(٨٩.٢٦)	٥٤٦٥٠٥	٤١.٢٨
Dec -٢٠٢٣	١٠٦٣٢٩٢	٢٥٠٧٨.٥	١١٥٤١٨٢	١١١.١

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، مؤشرات نظام المدفوعات، سنوات مختارة

- العمود (٣) و (٥) من استخراج الباحثين بالاعتماد على البيانات الاساسية.

ويوضح شكل (٣) ادناه عدد المعاملات الجارية لمحفظة زين كاش واسيا حوالة للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٣) مما يبين ان اسيا حوالة في عام ٢٠٢٢ كانت منخفضة جدًا وبلغت (٤٢٢٣) معاملة بسبب ضعف التطبيق في اجهزة الموبايل فضلاً عن ضعف المنتجات المقدمة في اسيا حوالة وفي عام ٢٠٢٣ تحسن التطبيق في اجهزة الموبايل مع تحسن المنتجات مما ادى الى ارتفاع المعاملات في شهر كانون الاول من ذات العام لتبلغ (١٠٦٣٢٩٢) معاملة ، اما محفظة زين كاش فحافظت على استمرارها في تقديم المنتجات لزبائنها وباتجاه تصاعدي منذ عام ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢٣، مما يعني قبول الفرضية الصفرية في البحث ورفض الفرضية القائلة (يوجد دور للبنك المركزي العراقي في تعزيز المنتجات المصرفية الرقمية).

عدد المعاملات لاسيا حوالة وزين كاش في العراق للمدة (٢٠١٨-٢٠٢٣)

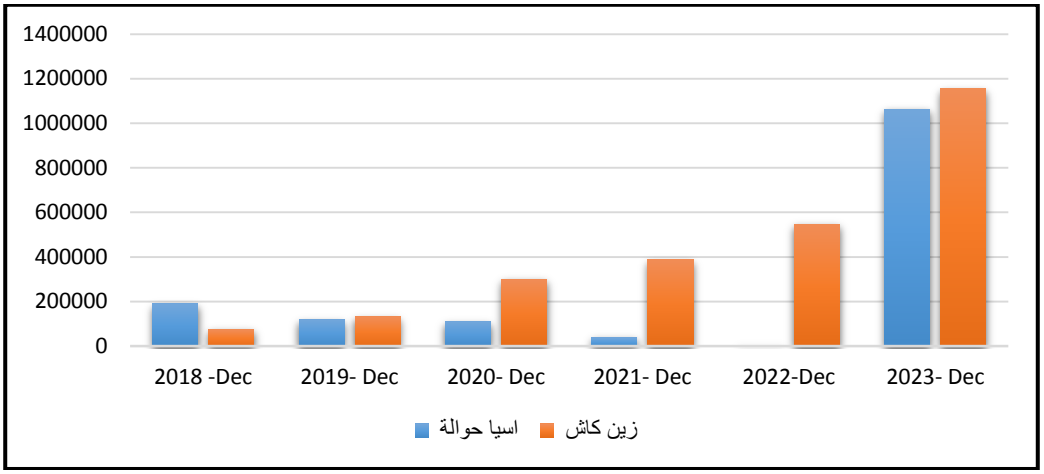

شكل (٣) من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (٣).

محفظة ناس باي: تعد هذه المنتجات حديثة النشأه إذْ عدد المعاملات فيها ضعيفه اي عدم وجود علم لدى الجمهور بهذه المحفظة والتي تقدم خدمات مشابهة لزين كاش واسيا حوالة وافضل من حيث المنتجات والعمولات المستخدمة في التطبيق عن طريق الموبايل ، إذ سجلت معاملات ناس باي عام ٢٠٢١ (٣٤٠١) معاملة حتى ارتفعت في عام ٢٠٢٣ الى (٤٥٥٤) وبمعدل نمو منخفض بلغ (١٦.٢٨%) ، مما يعني قبول الفرضية الصفرية في البحث ورفض الفرضية القائلة (يوجد دور للبنك المركزي العراقي في تعزيز المنتجات المصرفية الرقمية)

جدول (٤) منتجات محفظة ناس باي في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٢٣) (الف)

السنة	ناس باي	معدل النمو%
Dec -٢٠٢١	3401	-
Dec -٢٠٢٢	5440	59.95
Dec -٢٠٢٣	4554	(١٦.٢٨)

المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، مؤشرات نظام المدفوعات، سنوات مختارة

– العمود (٣) من استخراج الباحثين بالاعتماد على البيانات الاساسية.

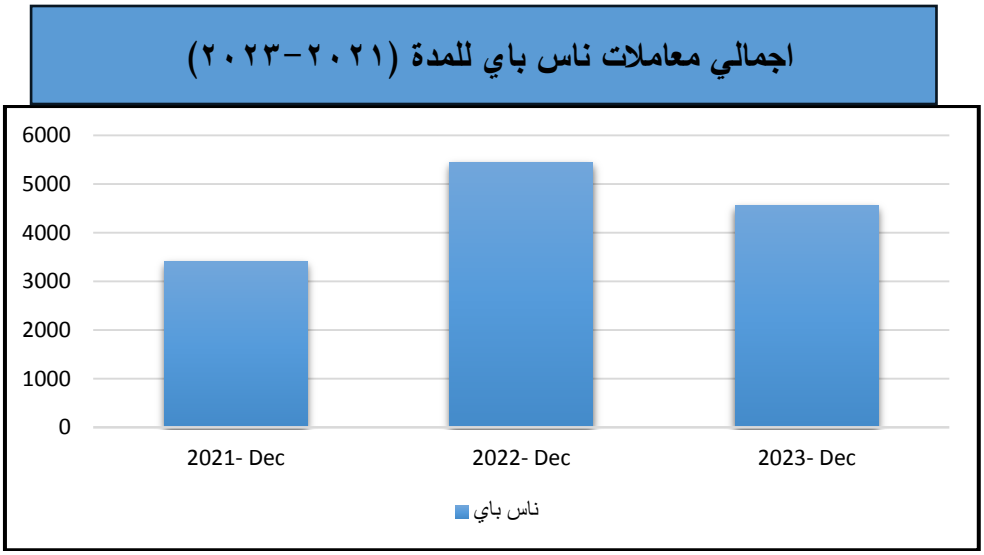

شكل (٤) من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (٤).

٣.٣- الاطر التنظيمية للمنتجات الرقمية في العراق:

سعى البنك المركزي العراقي منذ عام ٢٠١٧ وحتى الان الى رعاية ودعم التحول الرقمي وتقديم المعاملات المصرفية والمالية الكترونيًا والانتقال بالنقد من التقليدي الى الالكتروني بناءً على توجهات الحكومة العراقية وفق القرارات الصادرة ومواكبة التطورات المصرفية والمالية العالمية ، لذلك اتخذ البنك المركزي العراقي عده ضوابط وتعلميات تخص المنتجات المصرفية والمالية الرقمية وكالاتي[٨]:.

١- ضوابط عمل وكلاء مزودي خدمات الدفع الالكتروني في العراق بالعدد ٨٢٨/٢٣ في ٢٠٢٠/٦/٩.

٢- ضوابط تنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني عن طريق الهاتف النقال بالعدد ١١٤٣/٢٣ في ٢٠٢٠/٨/٢٧.

٣- ضوابط عمل وكلاء مزودي خدمة الحوالات الاجنبية بالـــــعدد ٣٥٣/٥/٩ في

[٨]) البنك المركزي العراقي، القوانين والتشريعات المصرفية .

.٢٠٢١/١٠/١٣

٤- ضوابط تقديم خدمة الالحاق الرقمي بالعدد ٤٥٨/٧/٩ في ٢٠٢١/١٢/١٢.

٥- ضوابط تنظيم اجراءات تسجيل الزبائن وتعبئة المحافظ والبطاقات مسبقة الدفع بالعدد ٣٧٨/١٤ في ٢٠٢٤/١/٢٩.

٦- ضوابط ترخيص المصارف الرقمية في العراق بالعدد ٥٧/٤/٩ في ٢٠٢٤/٣/٢٨.

٧- نظام خدمات الدفع الالكتروني للاموال بالعدد ٢٤٠/٤/٩ في ٢٠٢٤/٥/١٥.

٨- ضوابط الصمود السيبراني للقطاع المالي والمصرفي في العراق بالعدد ٢٠٩٣/١٤ في ٢٠٢٤/٦/١١.

٩- اصدار الاعمامات والمنشورة على موقع البنك المركزي العراق فيما يخص المنتجات الرقمية المصرفية ولايسع المجال الان لذكرها.

٤.٣- التوجهات المستقبلية للبنك المركزي المركزي العراقي: يؤدي البنك المركزي العراقي دور كبير في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي في البلد ، ونتيجة التطورات الرقمية في العالم وعلى القطاع المصرفي والمالي في العالم والعراق على وجه الخصوص واكب البنك المركزي العراقي هذا التحدي والتطور المهم من اجل المحافظة على اهدافه الرئيسة في تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، لذلك هنالك توجه للبنك المركزي العراقي في الدفع الالكتروني وتقديم منتجات مصرفية رقمية ومنها:.

١- منح رخص للمصارف الرقمية في العراق مع الالتزام بالقوانين والتشريعات التي يصدرها مجلس الوزراء وكذلك دائرة الرقابة على المصارف ومديرية المؤسسات المالية غير المصرفية في هذا البنك ودائرة تكنولوجيا المعلومات والمدفوعات.

٢- إعادة النظر بالعمولات التي تستقطعها المصارف الحالية في تقديم الخدمات المصرفية الالكترونية والتي تثقل من كاهل الجمهور في الانتقال الى التعاملات

الرقمية.

٣- إعداد دراسات وورق عمل من حيث اصدار العملة الرقمية من خلال التشريعات والقوانين النافذة التي تتناسق مع التعامل المصرفي والمالي الرقمي.

٤- تفعيل الامن السيبراني في كافة المعاملات المصرفية والمالية لضمان تتبع الاموال المحولة رقميًا بين العراق والبلدان الاخرى.

٥- الاطلاع على مؤشرات الذكاء الاصطناعي في القطاع المصرفي والمالي للدخول الى الاسواق العراقية ومواكبة التطورات العالمية في هذا القطاع المهم.

٤- المبحث الرابع/الاستنتاجات والتوصيات

١.٤- الاستنتاجات: توصل الباحثين الى عده استنتاجات وهي:.

١- ان تقديم المنتجات المصرفية الرقمية يتطلب تعاون بين المؤسسات الحكومية والخاصة فضلاً عن الجمهور لما يعانيه هذا القطاع من ضعف الوعي في المنتجات المصرفية الرقمية.

٢- يؤدي البنك المركزي العراقي دورًا كبير في الانتقال من المرحلة التقليدية في استخدام الكاش الى التعامل الرقمي في جميع المعاملات المصرفية.

٣- ان المحافظ الرقمية حققت السرعة والامان في استخدام الاموال وهما اسيا حوالة وزين كاش وناس باي.

٤- ادت البطاقات المصرفية الالكترونية الى اذعان الناس الى استخدام هذه البطاقات في تعاملاتهم المالية من اجل انجاز تعاملاتهم اليومية.

٥- ان البنك المركزي العراقي له دور كبير في تدعيم وتطوير المنتجات المصرفية الرقمية في العراق.

٢.٤- التوصيات: توصل الباحثين الى عده توصيات وكانت كالاتي:.

١- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بمنح مصارف رقمية تقدم منتجات رقمية بشكل حقيقي مع مراجعة تراخيص للمصارف والضوابط والتعليمات بشكل مستمر لتحسين البيئة المصرفية الرقمية.

٢- يجب تحقيق عنصر الامن في تقديم المنتجات المصرفية الرقمية لاستجابة عدد اكبر من الجمهور.

٣- ينبغي اعادة النظر في العمولات الماخوذه من قبل شركات الدفع الالكروني وكذلك المحافظ الرقمية واستيعاب وتحديث وتطوير المنتجات المصرفية الرقمية في العراق بشكل مستمر.

المصـادر

[١]- جراح، نعيم صباح، الاسدي، يوسف علي عبد، (٢٠١٦)، البنك المركزي العراقي ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٣، سلسلة اصدارات مركز العراق للدراسات، الطبعة الاولى .

[٢]- الدعمي، عباس كاظم جاسم، السعدي، زهراء يوسف عباس، (٢٠٢١)، مسارات السياسة النقدية والمالية بين النظرية والتطبيق، دار الكتب موزعون وناشرون ، العراق ، الطبعة الاولى .

[٣]- العلاق، علي محسن اسماعيل، (٢٠٢٢)، ادارة البنك المركزي العراقي من هامش الماضي الى متن المستقبل، دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، بغداد .

[٤]- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي ، (٢٠٢٣)، العدد الرابع عشر ، بغداد .

[٥]- البنك المركزي العراقي ، الموقع الاحصائي ، مؤشرات نظام المدفوعات، سنوات مختارة.

[٦]- البنك المركزي العراقي، القوانين والتشريعات المصرفية .

[٧]- S. Rudakova, Olgs , M.Markova,Olga (2020), The Application of Digital Banking to Promote Banking Products and Services, Advances in Economics , Business and Management Research , Proceedings of the 3rd International Conference on Economy , Management and Entrepreneurship (ICOEME 2020), Vol.150

[8]- MOTHIBI,KAGISO, RAHULANI, AWELANI,(2021), DIGITAL BANKING RESEARCH DOCUMENT, www.fsca.co.za,